جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

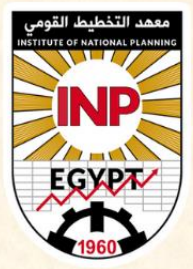

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

رقم (٣٤٤) – يوليو ٢٠٢٣

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٤٤)
(سلسلة علمية محكمة)

استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

٢٠٢٣

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط."

رئيس المعهد
أ.د. أشرف العربى

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. هالة سلطان أبو علي

النمر، هدى صالح وآخرون

استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٣، ١٥٦ ص.
الكلمات الدالة: الأداء الاقتصادي المصري- الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية - الأمن الغذائي- تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية.

رقم الإيداع: ٢٠٢٣/٢١٠١٨
ISBN: 978-977-86689-5-7

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الاول

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/22627372-22634040 (+202)
الفاكس/22634747-24011398 (+202)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الاولى: ٢٠٢٣

تقديم

تعد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعو السياسات ومتخذو القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، الإنتاجية والأسعار والأجور، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، التكتلات الدولية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج وأساليب النمذجة التخطيطية، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة،...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد، فإلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية هناك المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د.أشرف العربى

فريق البحث

فريق البحث	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسي:	أ.د هدى محمد صالح النمر	أستاذ متفرغ	اقتصاد زراعي
الباحثون*:	**أولاً: باحثون من داخل المعهد:**		
	أ.د علاء زهران	أستاذ	محاسبة خاصة
	أ.د خالد عبد العزيز عطية	أستاذ	محاسبة مالية
	د. أسماء المليجي	مدرس	اقتصاد كلي
	ثانياً باحثون من خارج المعهد:		
	أ.د وحيد مجاهد	أستاذ متفرغ	تسويق واقتصاد زراعي
	د. إبراهيم علي	مدرس	اقتصاد زراعي
باحث مساعد	**باحثون مساعدون من داخل المعهد:**		
	آية السرسي	مدرس مساعد	اقتصاد بيئي
	نسمة أبو قمر	مدرس مساعد	اقتصاد صناعي
	نهلة سالم	معيدة	اقتصاد
	د.محمد عيد	دكتوراه اقتصاد	اقتصاد
أعمال إدارية والسكرتارية	أروى مرسي محمد		

موجز البحث

تستهدف الدراسة الحالية تقدير الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري في ضوء عدد من السيناريوهات المتوقعة للحرب، والمخاطر التي من الممكن أن تحدق به. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان الأداء الاقتصادي المصري، وأثره على قطاع الزراعة، ورصد وتحليل واقع وتطور الأمن الغذائي في مصر، وذلك بجانب استعراض الآثار الراهنة المترتبة على تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على كل من الأمن الغذائي العالمي والمصري.

وتمثلت فرضية الدراسة في أن الحرب الروسية– الأوكرانية ستؤدي إلى تعميق هشاشة الأمن الغذائي في مصر.

وبتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الكمي الذي يستند إلى نموذج قياس كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر، وهو " نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة". وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج أهمها هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، وأن الحرب الروسية– الأوكرانية كانت لها تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي المصري، وتوقع تفاقم تلك الآثار مستقبلا وفقا لأمد الحرب، طرحت الدراسة مقترحا بمجموعة من آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري أهمها:

- آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الغذائية الأساسية. وذلك بالاستمرار في تنويع مصادر الإمداد، والتوسع في إبرام العقود الآجلة، وتطوير السعات التخزينية، وإعادة التعامل بنظام الصفقات المتكافئة مع روسيا.
- آليات زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية، بالتوسع الأفقي والرأسي للمحاصيل الاستراتيجية، وتقديم تسهيلات وحوافز للمزارعين، ودعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية، والتوسع في مشروعات تحسين الثروة الحيوانية، والسعي نحو تعزيز التكامل الزراعي بين مصر والدول العربية. وذلك بجانب ضرورة اتخاذ التدابير الإنتاجية والتسويقية والتشريعية واللوجستية والتنظيمية التي من شأنها الحد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة، ومن ثم تحقيق مستهدفات الأمن الغذائي.
- آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية، وذلك بالتوسع في نشر الزراعة التعاقدية، وسرعة إطلاق البورصة السلعية، وإحكام الرقابة على الأسواق، وزيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية، والإبقاء على التعامل بمستندات التحصيل للسلع الغذائية الاستراتيجية.
- آليات ترشيد الاستهلاك من القمح، وذلك بإنتاج رغيف خبز بخليط من دقيق القمح وبدائل الدقيق الأخرى، مثل الشعير والأرز، والعمل على تقليل الفاقد من القمح والدقيق، ورفع نسبة استخراج الدقيق من القمح، بجانب العمل على مواصلة حملات التوعية الإعلامية بأهمية ترشيد الاستهلاك، وتعديل الأنماط الاستهلاكية، مع العمل على تحسين كفاءة استهداف منظومة دعم الخبز.

الكلمات الدالة: الأداء الاقتصادي المصري– الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية – الأمن الغذائي– تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة	**١**
مشكلة الدراسة	**٢**
أهداف الدراسة	**٣**
منهج وأدوات الدراسة	**٣**
محتويات الدراسة	**٤**
القسم الأول: الأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة	**٥**
١-١- لمحة موجزة عن الصورة العامة لقطاع الزراعة في مصر	**٥**
١-٢- الأداء الاقتصادي وقطاع الزراعة في مصر	**٩**
القسم الثاني: التطورات والأوضاع الراهنة للأمن الغذائي في مصر	**٣٢**
٢-١- مفهوم الأمن الغذائي وتطوره	**٣٣**
٢-٢- تطور حالة الأمن الغذائي في مصر –من منظور الإتاحة	**٣٥**
٢-٣- تحديات الأمن الغذائي بمصر:	**٤٥**
القسم الثالث: تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والمصري	**٥٠**
٣-١- تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي:	**٥١**
٣-١-١- صور تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي	**٥١**
٣-١-٢- مخاطر تراجع الأمن الغذائي العالمي جراء الحرب	**٥٨**
٣-٢- تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري	**٦١**
٣-٢-١- صور تداعيات الحرب على الأمن الغذائي المصري	**٦١**
القسم الرابع: قياس الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧: دراسة تطبيقية	**٦٨**
٤-١- الإطار المفاهيمي لمقاييس رصد وتقييم الأمن الغذائي	**٦٩**
٤-٢- الدراسات التطبيقية لقياس الأمن الغذائي	**٧٨**
٤-٢-١- الدراسات القياسية باستخدام منهجيات الاقتصاد القياسي	**٧٨**
٤-٢-٢- الدراسات الكمية باستخدام منهجيات نماذج التوازن العام	**٨٠**
٤-٢-٣- دراسات المسوح الميدانية	**٨١**
٤-٣- نموذج كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر	**٨٢**
٤-٤- محددات الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧	**٨٩**

٤-٤-١- السيناريو الأول (السيناريو المتفائل)	**٨٩**
٤-٤-٢- السيناريو الثاني (السيناريو المتشائم)	**٩٣**
٤-٥- التوقعات المستقبلية لمؤشر الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٧	٩٥
القسم الخامس: سُبل وآليات مواجهة تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر	**١٠٠**
٥-١ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتحوط ومواجهة تداعيات الحرب	١٠١
٥-٢ آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري مستقبلاً	**١٠٤**
٥-٢-١ آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الغذائية الأساسية	**١٠٤**
٥-٢-٢ آليات زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية للإحلال محل الواردات	**١٠٥**
٥-٢-٣ آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية	**١٠٨**
٥-٢- ٤ آليات ترشيد الاستهلاك من القمح	**١١٠**
٥-٢-٥ آليات وسياسات أخرى لتعزيز الأمن الغذائي	**١١١**
موجز ونتائج الدراسة	**١١٢**
قائمة المراجع	**١٢١**
الملاحق	**١٢٧**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (١-١)	تطور الاستثمارات العامة ونسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمارات العامة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ – الربع الأول ٢٠٢٢/٢٠٢٣	**١٦**
جدول (١-٢)	الميزان التجاري لمصر في الفترة (يناير ٢٠٢٢- أغسطس ٢٠٢٢)	**١٨**
جدول (١-٣)	مؤشر أسعار المستهلكين للغذاء (٢٠١٥=١٠٠)	**١٩**
جدول (١-٤)	الميزان التجاري والسلعي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠٢١/٢٠٢٢	**٢٠**
جدول (١-٥)	متوسط مرجح لأسعار الفائدة الشهرية على الودائع بالجنيه المصري وسعر الخصم على القروض%	**٢٦**
جدول (١-٦)	إجمالي أرصدة الإقراض وأرصدة الإقراض للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)	**٢٧**
جدول (١-٧)	معدل التضخم في مصر في الفترة (يناير – أكتوبر ٢٠٢٢)	**٢٧**
جدول (٢-١)	الفجوة الاستيرادية من المجموعات السلعية المختلفة (مُرتبة ترتيبا تنازليا) خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٣٦**
جدول (٢-٢)	كمية وقيمة الواردات من المجموعات السلعية المختلفة (متوسط للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠)	**٣٧**
جدول (٣-١)	تطور الأرقام القياسية للأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- أكتوبر ٢٠٢٢	**٥٤- ٥٥**
جدول (٣-٢)	تطور أسعار بعض السلع الغذائية والطاقة والأسمدة	**٦٣**
جدول (٣-٣)	تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- حتى أكتوبر ٢٠٢٢	**٦٥**
جدول (٤-١)	قيمة الغذاء المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠٢٠)	**٧٦- ٧٧**
جدول (٤-٢)	نتائج اختبار ADF لقياس مستوى سكون السلاسل الزمنية	**٨٤**
جدول (٤-٣)	نتائج اختبار الحدود	**٨٥**
جدول (٤-٤)	معلمات الأجل الطويل لمحددات الأمن الغذائي في مصر	**٨٦**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل (١-١)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠٢١/٢٠٢٢) (%)	**١٢**
شكل (١-٢)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ربع سنوي في الفترة (٢٠٢٠/٢٠٢١-٢٠٢١/٢٠٢٢) (%)	**١٣**
شكل (١-٣)	معدل التغير في مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٠/٢٠٢١) %	**١٣**
شكل (١-٤)	تطور إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية والناتج المحلي الزراعي (بالمليون جنيه)	**١٤**
شكل (١-٥)	تطور نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	**١٥**
شكل (١-٦)	تطور نسبة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمارات العام خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ – الربع الأول ٢٠٢٢/٢٠٢٣	**١٧**
شكل (١-٧)	تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	**٢٢**
شكل (١-٨)	الاحتياطات الدولية (بالمليون دولار) وعدد شهور الواردات السلعية المغطاة خلال الفترة يونيو ٢٠١٧ – أكتوبر ٢٠٢٢	**٢٤**
شكل (١-٩)	الرقم العام والرقم العام للطعام والمشروبات إجمالي الجمهورية خلال الفترة ديسمبر ٢٠٢١ – فبراير ٢٠٢٣	**٢٨**
شكل (١-١٠)	تطور نسبة الدين الخارجي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ – ٢٠٢١/٢٠٢٢ (%)	**٢٩**
شكل (١-١١)	مخصصات معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة ودعم السلع التموينية (بالمليون جنيه)	**٣٠**
شكل (١-١٢)	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة	**٣١**
شكل (٢-١)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من القمح ودقيقه بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٣٨**
شكل(٢-٢)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من الذرة الشامية بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٣٩**
شكل(٢-٣)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من الزيوت النباتية بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٤١**

شكل(٢-٤)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من البقوليات بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٤٢**
شكل(٢-٥)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من المحليات بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٤٣**
شكل(٢-٦)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من اللحوم الحمراء بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٤٤**
شكل(٢-٧)	نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من الأسماك بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)	**٤٥**
شكل (٣-١)	تطور الأسعار العالمية للأسمدة خلال الفترة (أبريل ٢٠٢٠-أبريل ٢٠٢٢)	**٥٦**
شكل (٣-٢)	تأثير الحرب في أوكرانيا على انعدام الأمن الغذائي على مستوي مناطق العالم المختلفة	**٥٨**
شكل (٤-١)	مستويات الأمن الغذائي	**٧٠**
شكل (٤-٢)	اختبار استقرار النموذج	**٨٨**
شكل(٤-٣)	تطور قيمة مؤشر الأمن الغذائي (متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء) في مصر حتى عام ٢٠٢٧ في ضوء سيناريوهي الدراسة	**٩٧**
شكل(٤-٤)	تطور قيمة مؤشر الأمن الغذائي (متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء) في ضوء السيناريو المتفائل (٢٠٢٠-٢٠٢٧)	**٩٨**

استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

المقدمة:

تعد قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي توليها الدولة المصرية اهتماماً كبيراً لما له من أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ولكونه يعد من القضايا التي ترتبط بالأمن القومي المصري. ولذا فقد نصت المادة ٧٩ من الدستور المصري المعدل في ٢٠١٩ "على أن لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي، وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال".

تضمنت كذلك أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ العديد من الأهداف والغايات ذات الارتباط (المباشر وغير المباشر) بالأمن الغذائي، ويأتي في مقدمتها الهدف الثاني {بغاياته المنبثقة من رقم (٢-١) إلى (٢-٦)} المتعلق " بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة"، كما أكد الهدف الثاني عشر "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، وذلك بجانب ما تضمنته الأهداف من الثالث عشر حتى الخامس عشر من إجراءات للتصدي لتغير المناخ وحفظ المحيطات والبحار وحماية النُظم الأيكولوجية البحرية.

وتأكيدا لأهمية الأمن الغذائي تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠- العديد من الأهداف والغايات ذات الصلة، منها ما يتعلق بزيادة الرقعة الزراعية، وحماية الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي، والتوجه نحو الزراعة المستدامة، وتبني أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتعزيزا للأمن الغذائي المصري جاء هدف "تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والمائي بما يتضمنه من أنشطة وإجراءات مختلفة في مقدمة الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي تضمنها محور القطاع الزراعي بالبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي تتبناه الدولة خلال الفترة من أبريل ٢٠٢١ حتى نهاية ٢٠٢٤.

حظيت كذلك قضية الأمن الغذائي بأهمية بالغة واهتمام كبير من جانب الحكومة المصرية في ظل ما يشهده العالم خلال الآونة الأخيرة من أزمات متعاقبة، فبجانب التغيرات المناخية غير المواتية وتأثيراتها، وجائحة كوفيد-١٩ وتحوراتها، جاءت الحرب الروسية- الأوكرانية بتداعياتها التي ألقت بظلالها على الأمن الغذائي المصري والعالمي كذلك.

مشكلة الدراسة:

لم تكد أزمة كوفيد– ١٩ تنفرج وتقترب من مراحلها النهائية بما أحدثته من تداعيات، وتأثيرات سلبية على الأمن الغذائي العالمي تمثل أهمها في تعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن، وارتفاع أسعار الطاقة، والغذاء حتى انفجرت الحرب الروسية– الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، والتي فاقمت بشدة من آثار تلك التداعيات. حيث ظهرت آثارها سريعاً بخلق أزمة واضحة في أوضاع الأمن الغذائي في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية المستوردة للغذاء، ومن بينها مصر. وذلك نظراً لأن الدولتين المتحاربتين مساهمتان بنصيب جوهري في الإنتاج والصادرات العالمية من العديد من السلع الغذائية الاستراتيجية.

في سياق متصل، كشفت الحرب عن هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، حيث تحتل مصر المركز (٧٧) من بين (١١٣) دولة وفقاً لمؤشر هشاشة الأمن الغذائي العالمي عام ٢٠٢٢، وتستورد مصر الجانب الأكبر من غذائها من الخارج، فنسبة الاكتفاء الذاتي وصلت خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٥٧%، و٥١%، و٣٠%، و٢٥%، و٣%، و١% لكل من اللحوم الحمراء، والقمح، والفول البلدي، والذرة الصفراء، وزيوت الطعام، والعدس على التوالي، وهي جميعها سلع غذائية ذات طابع استراتيجي وذات أهمية في النمط الغذائي المصري.

ويزيد من عمق تداعيات الأزمة العالمية الحالية على مصر اعتمادها على استيراد السلع الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت بشكل رئيسي من الدولتين طرفي الصراع، ومن ثم تأثر الإمدادات الغذائية منها سلبيا نتيجة لعدم انتظام سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار لنقص المعروض السلعي في السوق العالمي، ومن ثم ارتفاع تكلفة الاستيراد، بجانب صعوبة الحصول على احتياجات مصر من تلك السلع بسبب ظروف الحرب.

فمصر تستورد من كل من روسيا وأوكرانيا ما يقرب من ٣٧% من جملة الفاتورة الاستيرادية للسلع الغذائية، حيث إن ما كان يتم استيراده من القمح من هاتين الدولتين معاً –فيما قبل الأزمة– يقدر بنحو ٨١% من إجمالي واردات مصر من القمح، منها ٦٠% من روسيا و٢١% من أوكرانيا، وبالنسبة للزيوت فإن مصر تستورد ما يعادل ٥٤,٤% من جملة وارداتها من زيت عباد الشمس من أوكرانيا، و١٨,١% من روسيا بإجمالي ٧٣% من جملة الاحتياجات الاستيرادية. ومن ثم فإن تداعيات الحرب على الأمن الغذائي المصري تتمثل في تعطيل سلاسل الإمداد، وصعوبة الحصول على الاحتياجات المطلوبة من السلع الغذائية، وارتفاع أسعارها وتكلفة الحصول عليها، وصعوبة العثور على موردين جدد للسلع الغذائية في ظل نقص الإمدادات الدولية منها.

في هذا السياق يمكن القول إن اعتماد مصر على الخارج في استيراد السلع الغذائية في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة عمق من أهمية الأمن الغذائي من المنظور الأمني بسبب ما قد ينجم عن عدم وجوده من مشكلات اقتصادية وقلاقل اجتماعية.

وتأسيساً على ما تقدم، ومع استمرار الحرب الروسية– الأوكرانية لما يقرب من تسعة أشهر، وما يقترن بها من الغموض وعدم التيقن بنتائجها وتداعياتها على الأمن الغذائي المصري، وترجيح غالبية التحليلات والسيناريوهات المطروحة بإطالة أمد تلك الحرب تأتي أهمية تناول موضوع هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة تقدير الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري في ضوء عدد من السيناريوهات المتوقعة للحرب، والمخاطر التي من الممكن أن تحدق به.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان الأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة، ورصد وتحليل واقع وتطور الأمن الغذائي في مصر، واستعراض الآثار الراهنة المترتبة على تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والمصري.

كما تستهدف الدراسة طرح مجموعة من السُبل والآليات والسياسات التي من شأنها دعم صانع القرار نحو تعزيز مسار الأمن الغذائي، ومواجهة تداعيات الحرب الدائرة، والحد من آثارها على الأمن الغذائي المصري.

وفي هذا السياق تتمثل فرضية الدراسة في أن الحرب الروسية– الأوكرانية ستؤدي إلى تعميق هشاشة الأمن الغذائي في مصر.

منهج وأدوات الدراسة

في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على:

- **المنهج التحليلي الوصفي** وذلك بعرض وتحليل البيانات والمعلومات الواردة بالدراسات والتقارير والنشرات الصادرة عن الجهات المختلفة –محلية ودولية–، والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- **المنهج الكمي** الذي يستند إلى نموذج قياس كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر، ويعتمد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة. وفي ضوء محددات الأمن الغذائي، وقواعد البيانات المتاحة، وإمكانية توفير سلاسل زمنية متسقة استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وذلك بهدف استشراف وقياس آثار التداعيات المستقبلية المتوقعة للحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧، وذلك في ضوء سيناريوهين رئيسيين حول الفترة الزمنية المتوقعة لتعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للحرب الروسية– الأوكرانية.

محتويات الدراسة:

جاءت الدراسة في خمسة أقسام رئيسية بخلاف المقدمة، حيث اختص **القسم الأول** بالأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة، واستعرض **القسم الثاني** التطورات والأوضاع الراهنة للأمن الغذائي في مصر، وأوضح **القسم الثالث** تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي والمصري، أما **القسم الرابع** فتناول قياس الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر، وأخيراً قدم **القسم الخامس** مقترحاً بسُبل وآليات مواجهة تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة فريق بحثي مكون من كل من أ.د. هدى صالح النمر (الباحث الرئيسي)، وأ.د. علاء زهران، وأ.د. خالد عطية أستاذى المحاسبة في المعهد، وأ.د. وحيد مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس، ود. أسماء مليجي مدرس الاقتصاد الكلي بالمعهد، ود. إبراهيم على مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس. كما ساعد في إعداد الدراسة كل من أ. آية السرسي، وأ. نسمة أبو قمر المدرسين المساعدين بالمعهد، وأ.نهلة سالم المعيدة بالمعهد.

وعاون في كتابة الدراسة أ. أروى مرسي من الجهاز الإداري بالمعهد.

ويأمل فريق الدراسة أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج، وما طرحته من توصيات، في مساعدة واضعى السياسات ومتخذي القرارات على تحسين أوضاع الأمن الغذائي المصري.

الباحث الرئيسي

أ.د هدى النمر

القسم الأول: الأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة

تمهيد

يستهدف هذا القسم بصفة أساسية تقييم الأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة المسئول الرئيسي عن تحقيق الأمن الغذائي، في ظل الظروف والمستجدات العالمية غير المسبوقة والتي شهدها العالم في السنوات الثلاث الأخيرة، بدءًا من جائحة كورونا مطلع عام ٢٠٢٠ وتأثيراتها الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، ومرورًا بالأزمة الروسية – الأوكرانية مع نهاية فبراير ٢٠٢٢، وما صاحب كل ذلك من استمرار الآثار السلبية للتغيرات المُناخية على كافة مناحي اقتصادات دول العالم، وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تعرض الاقتصاد العالمي، ومن ثم اقتصادات الدول، لصدمات وهزات عنيفة لم تحدث منذ أزمة الكساد العالمي في عشرينيات القرن الماضي. وفي سياق الدراسة الحالية التي تتناول تداعيات الأزمة الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري، سوف يقدم الجزء الأول من القسم لمحة موجزة عن الصورة العامة لقطاع الزراعة ومستهدفاته، أما الجزء الثاني فيتناول الأداء الاقتصادي وقطاع الزراعة في مصر.

١-١- لمحة موجزة عن الصورة العامة لقطاع الزراعة في مصر [١]

يحتل قطاع الزراعة والري أهمية مزدوجة، حيث يمثل – من ناحية – إحدى الدعائم الأساسية للأمن القومي الغذائي، كما يشكل – من ناحية أخرى – إحدى الركائز الرئيسية لدعم القُدرات الإنتاجيّة للصناعة الوطنية، وما يرتبط بها من أنشطة نقل وتجارة وخدمات لوجستية. وتعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل والتشغيل نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية، وهناك أكثر من ٥٥% من سكان مصر في المناطق الريفية حيث الاعتماد الأساسي على الأنشطة الزراعية، وما يلحق بها من أنشطة إنتاج حيواني وداجني وسمكي، ومن خدمات نقل وتخزين وتسويق. كما أنه من القطاعات الثلاثة التي ارتكز عليها البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، إلى جانب الصناعة التحويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويعد قطاع الزراعة المصري ركيزة أساسية وناجحة في الاقتصاد المصري، فدلتا النيل الخصبة توفر مساحات لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل التي تشمل الحبوب والقطن والسكر والفواكه والخضراوات، لكن في ظل وجود تلك الإمكانات الراسخة بالقطاع تلوح العديد من التحديات التي يعد أبرزها النمو المتسارع لعدد السكان

---

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

أ- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: https://www.mped.gov.eg

ب- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: https://www.moa.gov.eg/

ت- أحمد بيومي، "زيادة الصادرات: أسواق جديدة للمنتجات المصرية في عام الأزمة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

بمصر الذي وصل إلى ١٠٤,٢٥ مليون نسمة، والمتوقع أن يصل إلى ١٦٠ مليونا بحلول عام ٢٠٥٠. الأمر الذي يطرح دائما قضية التحضر وارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى ٨٥ مليونا بحلول عام ٢٠٥٠، مقابل حوالي ٤٠ مليونا في الوقت الحالي. ذلك الأمر يؤكد أهمية مواجهة تلك التحديات المتعلقة بالغذاء وهو الأمر الذي تدركه الدولة المصرية التي أدخلت العديد من السياسات الإصلاحية للتخفيف من حدة تلك المشكلات وتعزيز زراعة المحاصيل الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي، بالاتساق مع تنفيذ سياسات مائية تحاول تقليل الفاقد وتساهم في علاج نقص الماء.

كان الاهتمام الحكومي بالاستثمار في القطاع الزراعي بارزاً من خلال تطبيق العديد من السياسات الإصلاحية بالقطاع والتي تتم في إطار استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، والتي تستهدف الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج، والاستخدام الفعال للموارد المائية. بالإضافة إلى وجود الاستراتيجية الوطنية للحد من آثار تغير المناخ ومخاطر الكوارث والتي تعد إطاراً عاماً يتشارك به العديد من القطاعات التي تستهدف في معظمها وضع أسس سليمة لإدارة التربة، والأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين نوعيات الأسمدة والبذور المستخدمة. تضع تلك الاستراتيجيات نصب عينيها معالجة المشاكل طويلة الأمد المرتبطة بندرة المياه، والنمو السكاني السريع، وتغير المناخ، وتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف في السنوات الأخيرة. استثمرت الحكومة في سبيل ذلك نحو ١٤,٢ مليار جنيه مصري في قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وبذلك تكون استثماراتها تخطت استثمارات القطاع الخاص التي بلغت ١٣,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ووفقا لتقارير البنك المركزي المصري فقد نمت الاستثمارات في القطاع الزراعي بنسبة تتراوح بين ٢,٠ % و ٣,٩ % خلال السنوات الثماني الأخيرة. تستهدف الحكومة زيادة حجم نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢ % بحلول ٢٠٢٤. ووفقا للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ فقد بلغ حجم القطاع الزراعي ٤٤٥,٢ مليار جنيه من إجمالي ناتج محلي إجمالي ٤ تريليونات جنيه، أي أن حجم القطاع الزراعي بلغ ١١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي. تشير تلك النسبة إلى أن البلاد على المسار الصحيح لتحقيق مستهدف القطاع السابقة الإشارة إليه، لكن ليست تلك هي المستهدفات الوحيدة، فوفقا لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من المستهدف أن يزيد حجم القطاع الزراعي بنسبة ٣٠ % في الفترة بين ٢٠٢٠–٢٠٥٠ وأن تصل حصة القطاع في الصادرات إلى ٢٥ % في عام ٢٠٥٠، وذلك من حصة تمثل ١٧ % من الصادرات وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٠.

تتمثل معظم الأراضي الصالحة للزراعة في مصر في أراض قديمة، أو يمكن تسميتها مناطق وادي النيل والدلتا والتي تحتضن حوالي ٨٥ % من الأراضي الزراعية، أما النسبة المتبقية (١٥%) فهي الأراضي الجديدة أو

الأراضي الصحراوية المستصلحة. يمتلك صغار المزارعين الأراضي الزراعية القديمة بمتوسط حيازة تبلغ ٥ أفدنة. وفقا للبيانات الصادرة عن رئاسة الوزراء والمنشورة إعلاميا فقد ارتفعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر إلى ٩,٧ مليون فدان في عام ٢٠٢١، مقارنة بحوالي ٨,٩ مليون فدان في عام ٢٠١٤، وهو ما يعني أن فترة ٧ سنوات شهدت إضافة حوالي ٨٠٠ ألف فدان، بمتوسط ١٣٣ ألف فدان سنويا، وتستهدف الحكومة استصلاح حوالي ١٥٠ ألف فدان سنويا حتى عام ٢٠٣٠. أما عن حجم الوظائف التي يخلقها القطاع الزراعي في مصر فإنه يستوعب حوالي ٢٥ % من إجمالي العمالة، وفي حال تقسيم مصر جغرافيا، فوفقا لبيانات البنك الدولي تصل تلك النسبة إلى حوالي ٥٥ % من القوة العاملة في صعيد مصر.

أما عن جانب المحاصيل الزراعية، فقد ارتفع إجمالي الإنتاج بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وخاصة بين الأعوام ٢٠١٠–٢٠٢٠ والذي بلغت نسبة الارتفاع به ٢٠ % وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). أهم المحاصيل التي تنتجها مصر هي قصب السكر بحوالي ١٦,٣ مليون طن، وبنجر السكر بحوالي ١٠,٥ مليون طن، والقمح بحوالي ٩ ملايين طن، والذرة بحوالي ٧,٥ ملايين طن، والطماطم بحوالي ٦,٨ مليون طن، بالإضافة إلى بعض محاصيل الفاكهة والخُضر الأخرى مثل البطاطس والبرتقال، والبصل، والعنب، والتمر. تضع الحكومة مستهدفا رئيسيا لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب من خلال زيادة نسبتها من ٥٠ % من الاستهلاك المحلي في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٦٥ % في عام ٢٠٢٥ من خلال زيادة المساحة المنزرعة بالحبوب إلى ٣,٧ مليون فدان، ورفع إنتاجية الفدان إلى ٣ أطنان من الحبوب، مقابل الإنتاجية الحالية التي تبلغ ٢,٧ طن. وفي إطار معالجة تشوهات السوق التي خلفتها الحرب الروسية– الأوكرانية التي بدأت في فبراير من عام ٢٠٢٢، فقد منحت الحكومة في مارس من عام ٢٠٢٢ حافزا للمزارعين المحليين لتوفير المزيد من القمح تضمنت شراء القمح بأسعار أعلى، وتقديم حوافز للمزارعين لبيع القمح إلى الحكومة بدلا من القطاع الخاص. هذا إلى جانب تنويع مصر مصادر قمحها المستورد، وفتح الباب لدول أخرى للتقدم في المناقصات المصرية، وفي بعض الأحيان إلغاء المناقصات، وهو ما عزز وجود دول أخرى جديدة مثل الهند ضمن الدول التي تعتمد عليها مصر للوفاء باحتياجاتها من القمح، إذ وقعت مصر اتفاقا مع الهند في مايو من العام الحالي لشراء ٦١,٥ ألف طن، وتلقت ٦٣ ألف طن من فرنسا في يونيو ٢٠٢٢.

وبالنسبة للثروة الحيوانية بمصر، يمثل قطاع الإنتاج الحيواني حوالي ٣٧,٥ % من الإنتاج الزراعي من حيث القيمة، ووفقا لتقرير منظمة الفاو لعام ٢٠٢٠، تمتلك مصر ما يقرب من ٥,٤ مليون رأس من الأغنام، و٥,١ مليون من المواشي والجاموس، و٤ ملايين ماعز، بالإضافة إلى عدد غير معلوم من الإبل والحمير والخيول.

يوفر قطيع الماشية والجاموس ما يقرب من ٦ ملايين طن من الحليب، وحوالي ٥٠٠ ألف طن من اللحوم كل عام، وتبلغ العائدات المتولدة عن ذلك القطاع ٨ مليارات دولار، لكن على الرغم من كل تلك الإمكانات تظل مصر مستورداً صافياً للحوم البقر.

سعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإطلاق العديد من المبادرات لتسهيل استخدام التكنولوجيا، فعلي سبيل المثال قدمت الوزارتان بطاقات ذكية للمزارعين بهدف أتمتة الخدمات، تمكن تلك البطاقة المزارعين من معرفة حصصهم من الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور، وذلك بهدف الحد من الإفراط في استخدام الأسمدة وتعزيز الإشراف على عملية التوزيع، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتسجيل ملكية الأراضي والمحاصيل لكل منطقة جغرافية. ومن خلال التعاون مع البنك الزراعي المصري ربطت الوزارة في عام ٢٠٢٠ البطاقة بنظام مدفوعات ميزة الذي يسمح للمزارعين بإجراء عمليات شراء وسداد ثمنها من خلال تلك البطاقات. وفي ديسمبر من عام ٢٠٢١ قدمت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطبيق "هدهد" للهاتف المحمول الذي يستخدم أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي لتمكين المزارعين من تحديد ومعالجة الآفات الزراعية، وغيرها من الممارسات الزراعية.

وبجانب اهتمام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتوسع الأفقي بزيادة مساحة الأراضي لزيادة الإنتاج النباتي في المرحلة القادمة هناك برامج عديدة لتنمية الثروة الحيوانية وتحسين السلالات والاهتمام بالثروة الداجنة والسمكية، وهناك اتفاق على ضرورة رفع كفاءة هذه الملفات. بالإضافة أيضا إلى الاهتمام بالتوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف وهجن جديدة عالية الجودة والإنتاجية تتأقلم مع التغيرات المناخية، وتتحمل ملوحة التربة، وذلك بجانب استكمال الحصر التصنيفي والتراكيب المحصولية للأراضي المستصلحة الجديدة. كل ذلك يُعد من أولويات المرحلة القادمة، مع التحول الرقمي والزراعة الذكية، وأيضا قضية الحد من استخدام المبيدات والرقابة عليها، وإنتاج الأمصال واللقاحات. كذلك استهدفت خطة الوزارة التعامل مع الأمراض العابرة للحدود، مع استمرار منع التعدي على الأراضي الزراعية، ورفع كفاءة جميع الأصول، والاتفاق على برامج محددة لتقديم صورة تتفق مع رؤية قطاع الزراعة في المرحلة القادمة، والتعامل مع هذه الملفات بشكل متناغم ومتكامل بين كل قطاعات الوزارة.

وفيما يتعلق بمستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لقطاع الزراعة والري ؛ أوضحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه من المستهدف زيادة استثمارات القطاع لتصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه عام الخطة مقابل ٦٢,٩ مليار جنيه

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/ar/

متوقع عام ٢٠٢٢/٢١، وبنسبة نمو حوالي ٣١,٨%، مع زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من ١,٢ تريليون جنيه متوقع عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ١,٣٧ تريليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بالأسعار الجارية، بمُعدل نمو ١٢,٨%، وبما يعادل ١٠% من الإنتاج المحلي الإجمالي. ومن المستهدف أن تصل قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة إلى نحو ١٢,٧ تريليون جنيه في عام الخطة بمعدل نمو ٤,٤%. كما أنه من المستهدف زيادة الناتج المحلي الزراعي إلى ٩٥٩,٧ مليار جنيه في عام الخطة بالأسعار الجارية، وإلى ٨٧٧,٩ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، وتحسين الإنتاجية الزراعيّة، وتجاوز المساحة المحصولية ١٩ مليون فدان بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢، مع تنمية الصادرات الزراعية لتصل قيمتها إلى نحو ٣,٦ مليار دولار في عام الخطة.

١-٢- الأداء الاقتصادي وقطاع الزراعة في مصر [١]

شهد العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ العديد من الأحداث الجوهرية التي اتسم النصف الأول منها – يوليو ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢١ – بالأداء الإيجابي نتيجة لبدء التعافي من جائحة كورونا وعودة السياحة المصرية بشكل مناسب، بينما شهد النصف الثاني منها – يناير ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٢، العديد من الأحداث الجيوسياسية عالميًا، والمتمثلة في الحرب الروسية– الأوكرانية وما تبعها من العديد من المتغيرات الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي لمصر.

مما لا شك فيه أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي نفذتها وتنفذها مصر، من أجل التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة بالبلاد، ساعدت على تجاوز المشهد الصعب الحالي إلى حد ما، حيث ساهم تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والنقدي مع صندوق النقد الدولي ٢٠١٦ – ٢٠١٩، بهدف الحد من

أ- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: https://www.mped.gov.eg

ب- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: https://www.moa.gov.eg/

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

أ - البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة:
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

ب -مرصد الاقتصاد المصري، "دعم القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال الإصلاحات المالية: مع التركيز على التعليم"، ديسمبر ٢٠٢٢، مجموعة البنك الدولي: www.worldbank.org.

ت -وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة: https://mof.gov.eg/ar/archive/monthlyFinancialReport/general

ث -أحمد بيومي، "زيادة الصادرات: أسواق جديدة للمنتجات المصرية في عام الأزمة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣: https://ecss.com.eg/32823/

ج - أسماء رفعت، "تحديات وشيكة: الجوع واضطراب الأمن الغذائي العالمي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣: https://ecss.com.eg/32938/

ح - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة المعلوماتية: https://www.capmas.gov.eg

الاختلالات الاقتصادية الكلية وتعزيز أداء قطاع الطاقة وتعبئة التمويل، في تمكين البلاد من دخول الأزمات المتتالية بوضع أفضل لحسابات المالية العامة واحتياطيات النقد الأجنبي. كما أُجريت إصلاحات مؤسسية مهمة لتحسين بيئة الأعمال، لا سيما على صعيد تيسير التجارة، وتخارج الشركات من السوق وإعادة هيكلتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية التي تُحسن مستوى الحوكمة بشكل عام ساهمت في تعزيز وضع المالية العامة وتوفير الموارد لمجالات أخرى بجانب المجالات الإنتاجية، وبشكل خاص في المجالات التي تعد بالغة الأهمية للتنمية البشرية، كالتعليم والصحة. لذا فمن الضروري توفير حيز مالي لضمان زيادة مخصصات قطاعي التعليم والصحة ورفع كفاءة الإنفاق عليهما، حيث يعد ذلك من بين الإصلاحات الرئيسية الضرورية لدفع النمو طويل الأجل في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعبئة رأس المال الخاص في قطاعات معينة، من خلال وثيقة سياسة ملكية الدولة التي أطلقتها الحكومة بشكل رسمي في ديسمبر ٢٠٢٢. وأعلنت خططا للبدء في إصلاح دور الدولة في الاقتصاد، لضمان العدالة الضريبية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وكذلك الحياد التنافسي فيما بين جميع المؤسسات.

يختص هذا الجزء بالعرض والتحليل للتداعيات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد المصري في أعقاب الأزمات العالمية المتلاحقة التي حدثت في العقد الأخير، وعلى رأسها تفشي جائحة كورونا وما تبعها من خسائر صحية واقتصادية وبشرية، وآخرها النزاع الروسي – الأوكراني الذي يجري في بلدين يعدان من أهم وأكبر منتجي الزيوت والقمح والحبوب الغذائية الأخرى، وأكبر مورديها لمصر. والذي يزيد الوضع سوءًا أن هذه التداعيات تؤثر على الكميات والأسعار في كل من أسواق المنتجات الزراعية النهائية، وكذلك في أسواق المدخلات الزراعية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف قدرات الاستجابة في الدول المستوردة لهذه المنتجات بصفة عامة على الصمود ويقلل من مرونة الاقتصاد في مواجهة هذه الصدمات (CSIS, 2022).

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية إحدى الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية ومنها بطبيعة الحال القطاع الزراعي، حيث يمكن من خلالها دراسة التغيرات التي تسهم بتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في أداء القطاع الزراعي، ومن ثم تؤثر على قدرة هذا القطاع على تحقيق الأمن الغذائي. فالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي يكون للزراعة فيها دور كبير في الاقتصاد الكلي، تتعطل إذا ما أهملت الزراعة وحرمت من

[١] في بداية الأزمة ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الغذاء في مارس ٢٠٢٢ لمستوي غير مسبوق مسجلا زيادة ١٢,٦% عن الشهر السابق.

الموارد الطبيعية أو المالية، أو تعرضت للإجحاف بسبب استخدام سياسات توثر سلبيا في حوافز المنتجين (ألاء، ٢٠١٢).

وقد استطاع الاقتصاد المصري تحقيق العديد من الإنجازات على مستوى معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، في ظل أوضاع عالمية وإقليمية ومحلية معاكسة، وذلك بفضل إجراءات الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة المصرية في السنوات الماضية على المستوي المالي والنقدي والاستثماري والمؤسسي، وعليه توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو اقتصادي قدره ٦,٦% في عام ٢٠٢٢ (أعلي من معدل نمو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يقدر بحوالي ٥%) حتي في ظل تداعيات الأزمة الروسية– الأوكرانية (IMF, 2022)، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تأثرت سلبيا بالأزمة الأخيرة، وعلى رأس هذه المؤشرات معدل النمو (وبشكل خاص في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢)، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والعجز في كل من ميزان المدفوعات، والموازنة العامة وغيرها من المؤشرات التي ستؤثر بالضرورة على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ويختص الجزء الحالي ببيان أثر التغير في مجموعة من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي على قطاع الزراعة.

١-٢-١ الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو

نما الاقتصاد المصري خلال العام ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ٤٦٩,١ مليار دولار، وليرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى ٤٥,٤ دولار. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي خلال أكتوبر ٢٠٢٢ إلى تباطؤ نمو الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٣، مع التوقعات بتأثر الاقتصاد العالمي بتواصل الحرب الروسية – الأوكرانية (تقرير مخاطر الدولة، ٢٠٢٣).

وكما يلاحظ من الشكل (١-١)، شهد معدل النمو تعافياً قوياً منذ عام ٢٠١٢/٢٠١١ واتخذ معدل نمو الناتج الحقيقي اتجاهًا متزايدًا فيما عدا السنوات المالية (٢٠١٣/٢٠١٢ والفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٦/٢٠١٧) في الفترة السابقة على تفشي جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات احترازية تسببت في تعطل سلاسل الإمداد، وإغلاق كلي أو جزئي في الأنشطة الاقتصادية. ولم يكد الاقتصاد المصري يبدأ رحلة تعافيه، حتى عصفت الأزمة الروسية – الأوكرانية بمعظم مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي.

وقد بلغ متوسط معدل النمو ٦,٦% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مسجلاً ارتفاعاً بالمقارنة مع تحقيق معدل ٣,٣% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ لظروف جائحة كورونا. وجاء ذلك على خلفية انتعاش النشاط على

مستوى القطاعات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية، عندما بلغ معدل النمو ٧,٨% خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى مارس٢٠٢٢، قبل أن ينخفض إلى ٣,٣% خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٢. وبينما تستمر القطاعات الرئيسية في الازدهار، لا سيما قطاعات استخراج الغاز – التي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية – فضلاً عن قطاعات الاتصالات، **والزراعة**، والتشييد والبناء، يظهر أداء الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية، أقل من إمكاناتها. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى نحو ٤,٥% في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن يشهد معدل النمو ارتفاعاً بعد ذلك، في ظل مواصلة مصر المضي قدماً نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

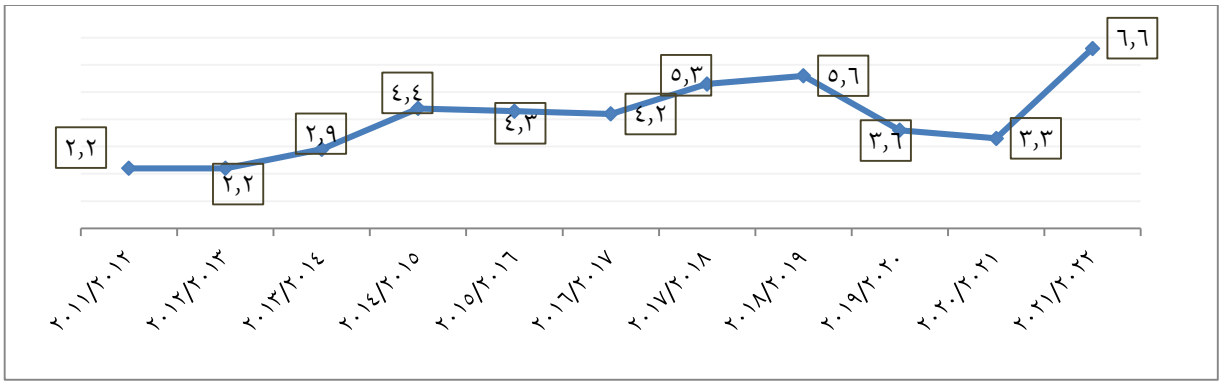

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الحسابات القومية: https://mped.gov.eg/Analytics?lang=ar

شكل (١-١)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٢٢/٢٠٢١) (%)

ويوضح الشكل (١-٢) تطور معدل النمو بشكل ربع سنوي خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠٢٠-٢٠٢٢/٢٠٢١). ومن خلال متابعة أداء الناتج المحلي الحقيقي على أساس ربع سنوي، يتضح تراجع معدلات النمو الحقيقية بداية من الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حتى الرابع من ذات العام، وذلك على أثر استمرار التداعيات السلبية لجائحة كورونا ومتحوراتها، والأزمة الروسية-الأوكرانية، ويتضح بشكل خاص مدى تأثر الربع الرابع للعام المالي بالأزمة الروسية – الأوكرانية.

وعلى الصعيد المستقبلي تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في مصر إلى ٤,٤ % في عام ٢٠٢٣، قبل أن تعاود الارتفاع مرة أخري حتى تصل إلى ٥,٩% في عام ٢٠٢٧، وذلك على الرغم من النظرة القاتمة التي يقدمها الصندوق في تقريره الأخير للاقتصاد العالمي في ظل تصاعد اللايقين على أثر استمرار الأزمة الروسية – الأوكرانية (IMF, 2022).

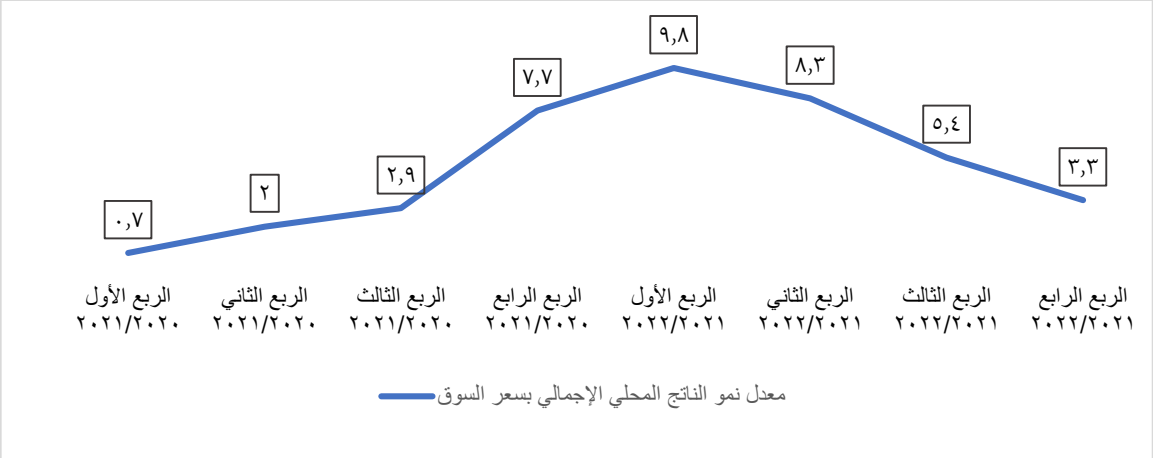

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الحسابات القومية: https://mped.gov.eg/Analytics?lang=ar

شكل (١-٢)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ربع سنوي في الفترة (٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) (%)

ومن الجدير بالذكر أن الاستهلاك النهائي مازال يمثل عنصر الإنفاق الأساسي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويليه الواردات السلعية والخدمية، ثم الاستثمار، ويلاحظ من الشكل (١-٣) أن معدلات النمو في كافة مصادر الناتج المحلي سجلت معدلات سالبة في العام المالي الأخير متأثرة بالتداعيات السلبية للأزمات المذكورة.

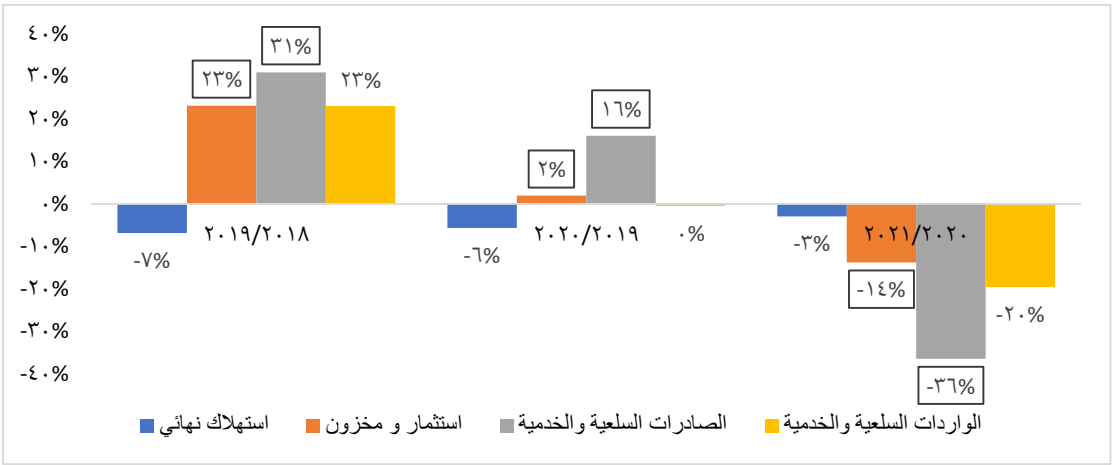

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. www.mped.gov.eg.

شكل (١-٣)

معدل التغير في مصادر نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٠/٢٠٢١) %

أما على صعيد الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، فيلاحظ وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن قطاع الفنادق والمطاعم يمثل أعلي معدل نمو في القيمة المضافة، وهو بطبيعة الحال يعد من القطاعات الاستهلاكية وليس الإنتاجية، ويلاحظ في ذات الوقت تضاؤل نصيب قطاع الزراعة والغابات والصيد بشكل كبير على المستوى ربع السنوي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وبصفة عامة يساهم قطاع الزراعة بنسب تتراوح بين ١١–١٢% من قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠٢٢/٢٠٢١، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ثبات قيمة الناتج المحلي الزراعي نظراً للارتفاعات المتوالية لقيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشار إليها. ويوضح كل من الشكلين رقمي (١–٤) و(١–٥) تطور القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية، والناتج المحلي الزراعي، ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. والملاحظ هو التطور المطرد في كل من إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية، والناتج المحلي الزراعي، وأيضاً نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد صلابة قطاع الزراعة وقدرته على مقاومة الأزمات، خاصة أن الطلب على المنتجات الزراعية ضعيف المرونة بشكل عام، ويزداد هذا الطلب مع الزيادة السكانية الطبيعية في الدولة. كما أن قطاع الزراعة يعد من أكثر القطاعات حفاظاً على العمالة، ويستفيد من كافة أنواع العمالة على اختلاف مستويات مهاراتها، ومن هنا كان وجوب الاهتمام بزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة الموجهة لأنشطة القطاع الزراعي المختلفة.

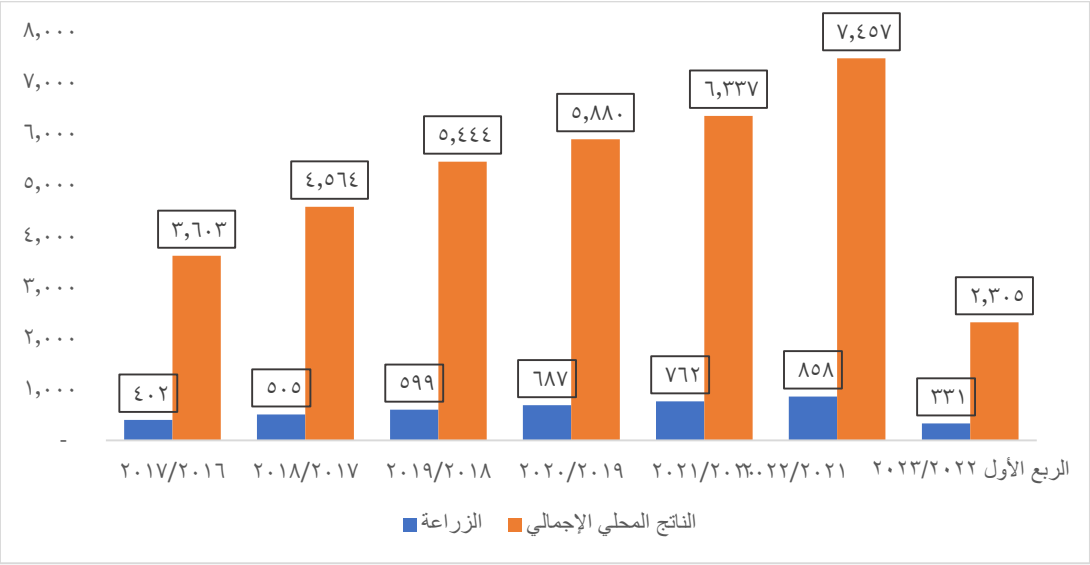

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الدخل الزراعي، سنوات مختلفة MPED

شكل (١–٤)

تطور إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية والناتج المحلي الزراعي (بالمليون جنيه)

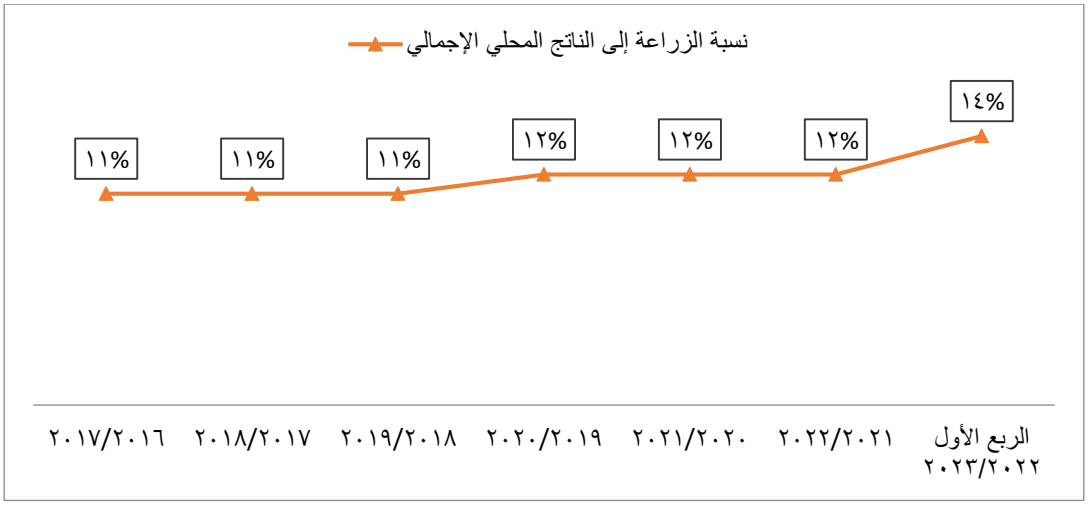

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الدخل الزراعي، سنوات مختلفة MPED

شكل (١-٥)

تطور نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

١-٢-٢- الاستثمارات العامة:

شهدت الاستثمارات العامة اتجاهاً عاماً متصاعداً خلال الفترة ٢٠١٦/٠١٥ –٢٠٢٢/٢١، حيث قفزت من نحو ١٨١,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨٥٠,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما يتضح من الجدول (١-١). ومع ذلك فقد شهدت القيم المطلقة لحجم الاستثمار في القطاع الزراعي تأرجحاً سنوياً. أما نسبتها إلى الاستثمارات العامة فقد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٢/٢١) كما يتضح من الشكل (١-٦)، حيث تناقصت من نحو ٧% إلى نحو ٤% رغم تزايد قيمة الاستثمارات الزراعية خلال العام الأخير، وإن كان ذلك يرجع إلى الزيادة المستمرة وبمعدلات أكبر في حجم الاستثمارات العامة المطلقة، كما يتضح من الجدول المشار إليه. كما أن وصول نسبة الاستثمارات الزراعية إلى ١٢% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ يعد مؤشراً إيجابياً على تحقيق نسبة مرتفعة للاستثمارات في القطاع الزراعي، بالمقارنة مع السنوات السابقة، وهو ما يؤكد أيضا حرص الدولة على تطوير قطاع الزراعة وتحقيق مستهدفاته.

جدول (١-١)

تطور الاستثمارات العامة ونسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمارات العامة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ – الربع الأول ٢٠٢٢/٢٠٢٣

(بالمليون جنيه)

السنة	الاستثمارات في الزراعة (مليون جنيه)	إجمالي الاستثمارات العامة (مليون جنيه)	نسبة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمارات العامة
٢٠١٥/٢٠١٦	٥٠٣٩,٢	٤٢٢،١٨١	٣٪
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٠٤٥,٣	٣١٢٠٣٥,٦	٢٪
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٢٣٩٥,٦	٤٩٥٢٠٩,٢	٧٪
٢٠١٨/٢٠١٩	٣١٤٣١,٢	٥٢٩٩٣١,٥	٦٪
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٨٧٣٨,٥	٥٣٥٧٦٥,١	٥٪
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٩١٠١,٨	٦٣٣١٥٧,٢	٥٪
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٧٨١٩,٢	٨٥٠٣٠٨,٩	٤٪
الربع الأول ٢٠٢٢/٢٠٢٣	١٤٣٦٤,٩	١٢٠٩٥١,٨١	١٢٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://www.mped.gov.eg

١-٢-٣- المعاملات مع العالم الخارجي

تعد مصر مستورداً صافياً للسلع، ومن ثم فإن التطورات المعاكسة التي يشهدها العالم تتحول إلى ارتفاع في الأسعار المحلية، وإلى ضغوط على الموازنة العامة. وقد شهدت تعاملات مصر مع العالم الخارجي تحسنًا في عجز الحساب الجاري، حيث انخفض العجز بنسبة ١٠,٢%، مسجلًا ١٦,٦ مليار دولار أمريكي في عام

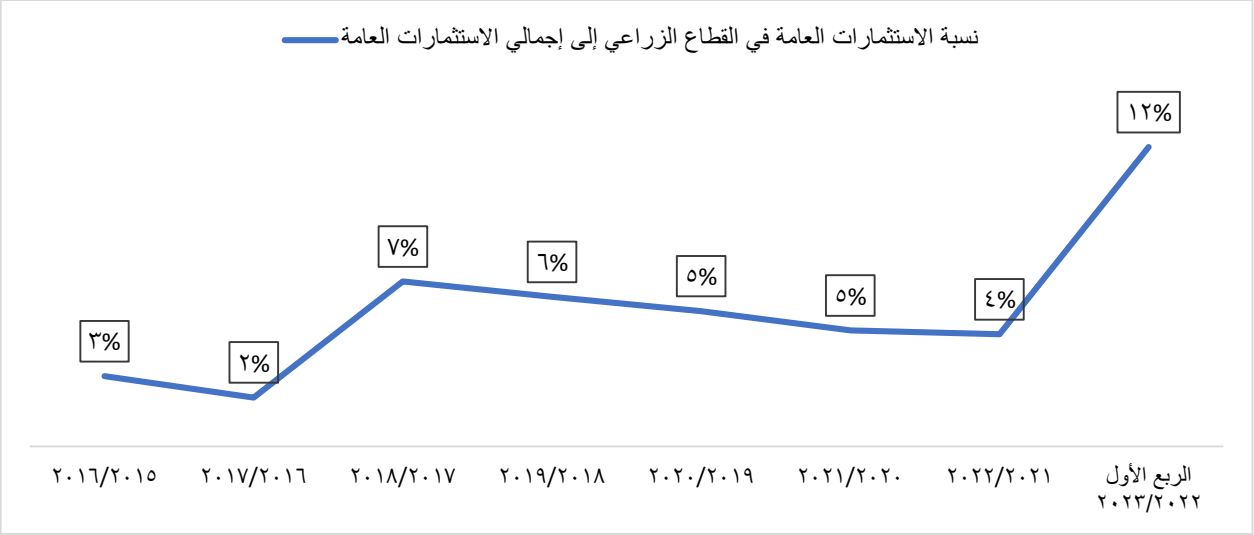

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://www.mped.gov.eg

شكل (١-٦)

تطور نسبة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمارات العام خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ – الربع الأول ٢٠٢٣/٢٠٢٢

٢٠٢٢/٢٠٢١ (مقارنة بـ ١٨,٤ مليار دولار أمريكي في العام المالي السابق). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة غير المسبوقة في الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية التي ارتفعت بنسبة ٥٣,١%، إلى جانب الانتعاش الملحوظ في إيرادات السياحة التي بلغت ضعف العام الماضي تقريبًا، والارتفاع في عوائد قناة السويس. وقد جاءت تلك التطورات في ظل وضع دولي متشابك يتسم بالتراجع الاقتصادي جراء ما خلفته الحرب الروسية-الأوكرانية من ارتفاع في أسعار الطاقة والسلع، وهو ما دفع البنوك المركزية عالميًا إلى تبني سياسات نقدية انكماشية لاحتواء موجات التضخم المترتبة على تلك الارتفاعات. أما ميزان المدفوعات الكلي فقد حقق عجزًا بلغ ١٠,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بفائض حوالي ١,٩ مليار دولار في العام المالي السابق. ويرجع السبب في هذا العجز إلى انخفاض الحساب المالي والرأسمالي بنحو ٤٩٪، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة ٣٪ (البنك المركزي،٢٠٢٢). وعلى صعيد شهري في الفترة التي تلت الأزمة انخفضت تغطية الصادرات إلى الواردات بداية من شهر مايو ٢٠٢٢، كما يوضحها الجدول (١-٢).

جدول (١-٢)

الميزان التجاري لمصر في الفترة (يناير ٢٠٢٢- أغسطس ٢٠٢٢)

التاريخ	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	العجز	%التغطية
يناير ٢٠٢٢	٦٥,٠٢٢	١٣٨,٤٩٩	-٧٣,٤٧٧	٤٧
فبراير ٢٠٢٢	٦٩,٣٦٨	١٣١,٣٤٨	-٦١,٩٨٠	٥٣
مارس ٢٠٢٢	٩٦,٥٨٢	١٥٨,٢٦٥	-٦١,٦٨٣	٦١
أبريل ٢٠٢٢	٩٢,٨٩٤	١٣٤,٢٣٣	-٤١,٣٣٩	٦٩
مايو ٢٠٢٢	٧٨,٦٠٠	١٤٢,٢٧٠	-٦٣,٦٧٠	٥٥
يونيو ٢٠٢٢	٧٤,١٦٤	١٤٩,٤٤٩	-٧٥,٢٨٥	٥٠
يوليو, ٢٠٢٢	٦٣,٢٢٩	١٣٠,٣٧٧	-٦٧,١٤٨	٤٨
أغسطس ٢٠٢٢	٦٣,٨١٥	١٤٣,٩٢١	-٨٠,١٠٦	٤٤
الإجمالي	**٦٠٣,٦٧٥**	**١,١٢٨,٣٦٢**	**-٥٢٤,٦٨٧**	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢٢.

أ- الميزان الجاري

بالنظر إلى أداء الميزان التجاري المصري لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ يلاحظ تحقيق صاف سالب قدره ٤٣,٤ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني أن مصر استوردت سلعًا بمبلغ يفوق حجم تصديرها بذلك المبلغ، حيث بلغ إجمالي صادرات مصر من السلع البترولية وغير البترولية نحو ٤٣,٩ مليار دولار (١٧,٩ مليار دولار صادرات بترولية، و٢٥,٩ مليار دولار صادرات غير بترولية). ويُنظر لتلك البيانات بالإيجابية وخاصة فيما يتعلق بالصادرات غير البترولية التي ارتفعت بنسبة ٢٩,٤% تقريبًا (٢٥,٩ مليار دولار لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢٠,١ مليار دولار لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠). أما عن واردات مصر غير البترولية فقد ارتفعت هي الأخرى لكن بنسبة ١٨,٧ % (٧٣,٧ مليار دولار لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٦٢,١ مليار دولار لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠). وتأتي تلك الارتفاعات في قيم الواردات مدفوعة بارتفاع قيم الواردات الخاصة بمدخلات الإنتاج مثل بوليمرات البروبيلين، والحديد الزهر، والمركبات العضوية وغير العضوية، وارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية وخاصة فول الصويا والذرة والقمح، والارتفاع في أسعار الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، وضمادات الشاش، واللقاحات (في ظل جهود الدولة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩). لكن رغم تلك الارتفاعات تظل نسبة الارتفاع في الصادرات غير البترولية أفضل من نسبة الارتفاع في الواردات غير البترولية، خاصة أن تلك الزيادة في الصادرات غير البترولية تمثلت في زيادة في تصدير السلع التامة الصنع، مثل أجهزة الإرسال والاستقبال للراديو والتليفزيون، والملابس الجاهزة، والأدوية، والأجهزة الكهربائية المنزلية، والسلع نصف المصنعة، خاصة المركبات العضوية وغير العضوية وبوليمرات الإيثيلين – البروبيلين، والمواد الخام مثل الفوسفات والأسمدة المعدنية، وهو مؤشر إيجابي على قدرة السلع المصرية على إحلال جزء من السلع المستوردة، وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

أما عن السلع البترولية، فقد شهدت صادرات مصر منها ارتفاعًا بنسبة ١,٨ % تقريبًا (١٧,٩ مليار دولار لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٨,٦ مليار دولار لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠)، بينما ارتفعت واردات مصر البترولية بنسبة ٥٧,٤ % تقريبًا (١٣,٥ مليار دولار لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٨,٦ مليار دولار لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠)، وتعود تلك الزيادة في صادرات مصر البترولية إلى الارتفاعات في أسعار الغاز الكبيرة حيث نجحت الحكومة المصرية في تعزيز حصتها من سوق صادرات الغاز الدولي خلال أزمة الحرب الروسية– الأوكرانية.

وعطفاً على السلع الاستراتيجية للأمن الغذائي، فإن تداعيات الأزمة الروسية– الأوكرانية المباشرة تمثلت في انخفاض المعروض من هذه السلع، وارتفاع الأسعار العالمية بشكل متتال، حتى بلغ معدل التضخم في أسعار الغذاء ٣١,٨٩% في يونيو ٢٠٢٢، كما يوضح الجدول (١–٣).

جدول (١–٣)

مؤشر أسعار المستهلكين للغذاء (٢٠١٥=١٠٠)

بيان	أسعار المستهلكين، مؤشرات الغذاء (٢٠١٥ = ١٠٠)	التضخم في أسعار الغذاء (%)
يناير ٢٠٢٢	٢١٦,٦٧	
فبراير ٢٠٢٢	٢٢٦,٦٢	١٧,٦٤
مارس ٢٠٢٢	٢٣٥,٧٩	١٩,٧٧
أبريل ٢٠٢٢	٢٥٣,٧٥	٢٥,٩٦
مايو ٢٠٢٢	٢٦١,٥٨	٢٧,٨٧
يونيو ٢٠٢٢	٢٧٠,٣٣	٣١,٨٩

المصدر: World Food and Agriculture – Statistical Yearbook 2022
www.fao.org/documents/card/en/c/cc2211en

الأمر الذي أثر على قيمة واردات السلع الزراعية بالارتفاع، مما تسبب في الضغط على النقد الأجنبي في مصر، وأدي إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في ظل نظام سعر الصرف المرن الذي أقره البنك المركزي في أكتوبر ٢٠٢٢.

وبالنظر لبيانات كل من الميزان التجاري والميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب) والميزان السلعي للحبوب ومنتجات المطاحن كما يوضحها كل من الجدول (١–٤)، يلاحظ تزايد الأرقام السالبة بشكل عام لكافة الموازين سنوياً عبر الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٢/٢٠٢١، وخاصة خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب) والميزان السلعي للحبوب، وساعد على ذلك ارتفاع قيمة الواردات بشكل ملحوظ لكل من

المواد الغذائية والحبوب ومنتجات المطاحن في هذا العام، وهو ما يعزى بطبيعة الحال بصفة رئيسية للأزمة الروسية – الأوكرانية.

ب– الميزان الخدمي

ارتفعت عائدات السياحة بمقدار ٥,٩ مليار دولار أمريكي لتصل إلى ١٠,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ما تم تحقيقه في العام السابق والذي بلغ ٤,٩ مليار دولار أمريكي، وتلك الارتفاعات في الإيرادات السياحية عوضت بشكل جزئي الآثار السلبية التي خلفها انخفاض عدد السياح من روسيا وأوكرانيا

جدول (١–٤)

الميزان التجاري والسلعي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٢/٢٠٢١

بيان	٢٠١٦/١٧	٢٠١٧/١٨	٢٠١٨/١٩*	٢٠١٩/٢٠*	٢٠٢٠/٢١*	٢٠٢١/٢٢*
الميزان التجاري	٣٧٢٧٤,٨–	٣٧٢٧٦–	٣٨٠٣٤,٤–	٣٦٤٦٥,١–	٤٢٠٥٩,٦–	٤٣٣٩٦–
الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب)	(٢,٨٧٠)	(٣,٣٦٩)	(٢,٩٢٠)	(٣,١٥٣)	(٢,٩٢٤)	(٤,٨١٥)
الميزان السلعي للحبوب ومنتجات المطاحن	(٤,٥٢٣)	(٤,٢١٧)	(٤,٦٤٣)	(٥,٠٤٦)	(٥,٨٧٥)	(٧,٤٩٥)

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة. * أرقام مبدئية

منذ اندلاع الأزمة الروسية– الأوكرانية. أما عن عوائد خدمات النقل فقد ارتفعت بنسبة ٢٩,٣ % لتصل إلى ٩,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٧,٥ مليار دولار أمريكي للعام السابق له، ويعود ذلك الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع عوائد قناة السويس التي ارتفعت بنسبة ١٨,٤ %، لتصل إلى ٧ مليارات دولار أمريكي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل عوائد بقيمة ٥,٩ مليار دولار أمريكي في العام السابق له. أما تحويلات المصريين العاملين بالخارج فقد سجلت ارتفاعًا بنسبة ضئيلة بلغت ١,٦%، لتصل إلى ٣١,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣١,٤ مليار دولار في العام السابق له.

ج– الميزان المالي والرأسمالي

تراجع صافي التدفقات الوافدة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ١١,٨ مليار دولار أمريكي (من ٢٣,٤ مليار دولار أمريكي) نتيجة للعديد من الأسباب التي في معظمها دولية – وفي الأساس الحرب الروسية– الأوكرانية – تتعلق بالمخاطر الجيوسياسية المتعلقة بالاستثمار في الأسواق الناشئة، وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسات نقدية تشددية لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة ترتب عليها خروج مكثف لاستثمارات الأجانب بحافظة

الاستثمارات المصرية بحوالي ٢١,٠ مليار دولار أمريكي، والذي عرف بهروب الأموال الساخنة، خلال شهر مارس ٢٠٢٢، بعد نحو شهر فقط من اندلاع الحرب. لكن في المقابل تحسن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ٧١,٤ % ليصل إلى ٨,٩ مليار دولار أمريكي للعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٥,٢ مليار دولار للعام السابق له، إلا أن هذه القيم لا تزال أقل بكثير من إمكانات البلاد ومستوياتها السابقة، لاسيما عند النظر إليها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

١-٢-٤- سعر الصرف

شهد سعر الصرف تدهورًا مرتفعًا نسبيًا في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات السابقة. كما تشير مؤشرات الإنذار المبكر إلى وجود مخاطر مرتفعة وفقًا لنموذج الإنذار المبكر الخاص بالبنك لأزمات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة "داموكليس"* (Nomura, 2022). وكذلك فإن ارتفاع سعر صرف الدولار، ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه المصري، في إطار النظام المرن المطبق من قبل البنك المركزي، كما يوضحه الشكل (١-٧)، سوف يؤثر بشكل ملحوظ على تكلفة استيراد المدخلات الزراعية، وبشكل خاص التقاوي والأعلاف والأسمدة، وكذلك كافة الواردات الزراعية من محاصيل ومنتجات غذائية، مما سينعكس بالضرورة في ارتفاع أسعار كافة المنتجات الزراعية الغذائية، ومن ثم على الأمن الغذائي.

ومن المهم هنا تأكيد ضرورة التعامل مع العوامل الرئيسية المسببة للاختلالات في الحسابات الخارجية، ومواصلة اتباع سياسة سعر صرف تعكس ديناميكيات السوق، وكذلك المضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية. وفي ظل الضغوط على الحسابات الخارجية، جدد البنك المركزي التزامه بنظام سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض والطلب.

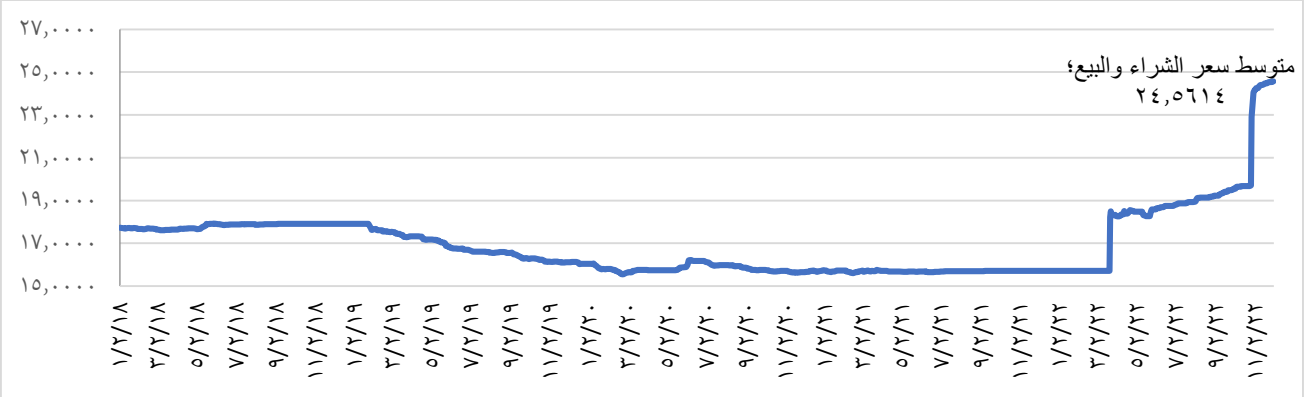

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

شكل (١-٧)

تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية أكتوبر ٢٠٢٢، تراجع سعر الصرف إلى ٢٤ جنيها مصريا / دولار (محققاً انخفاضاً تراكمياً بنسبة ٥٣,٥% مقارنة بقيمة التراجع الذي حدث في مارس ٢٠٢٢)، واستمر في التراجع حتى وصل إلى نحو ٣٠,٧٠ جنيه مصري / دولار في مطلع مارس ٢٠٢٣. وهو ما سينعكس سلبيا على القدرة على زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لزيادة عدد شهور تغطية الواردات السلعية بشكل عام والواردات الزراعية – ضعيفة المرونة – بشكل خاص.

١-٢-٥ الاحتياطي من النقد الأجنبي

جاء تعديل سياسة سعر الصرف كنتيجة للانخفاض الحاد في إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي، مع انخفاض كل من" الاحتياطيات الرسمية "و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي" التي انخفضت من٥٤,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢٢ إلى٣٨,٦ مليار دولار أمريكي بنهاية نوفمبر ٢٠٢٢، ووصلت إلى ٣٤,٣٥ مليار دولار في النصف الأول من شهر مارس ٢٠٢٣، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في صافي الأصول الأجنبية للبنوك الذي بدأ منذ يوليو ٢٠٢١[١]. ومن المتوقع أن تساعد التعديلات والمرونة في سعر الصرف – بالإضافة إلى التشديد النقدي والمالي– على الحد من الاختلالات الخارجية الآخذة في الاتساع. ولكن ولكي يتم تعزيز مصادر مستقرة لأنشطة مدرة للدخل الأجنبي والمتمثل بصفة أساسية في الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب الأمر

[١] يشير إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي إلى" الاحتياطيات الرسمية "و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي "التي ينشرها البنك المركزي المصري بموجب نموذج المعيار الخاص لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي بشأن الاحتياطيات الدولي ة .بالإضافة إلى ذلك، ينشر البنك المركزي" صافي الاحتياطيات الدولية" الذي يقترب من حجم" الاحتياطيات الرسمية"، ولكنه يتبع تعريفاً مختلفاً قليلاً .وقد بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٣٣,٥ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠٢٢.

الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تعزيز السياسة التجارية وتيسير التجارة، وكذلك إجراء الإصلاحات الواجبة لبيئة الأعمال بشكل عام.

علاوة على ذلك، قرر البنك المركزي المصري مؤخراً زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المقررة على البنوك لأول مرة منذ أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٨%، ارتفاعاً من ١٤%. وفي الوقت نفسه، تجاوز التضخم الفعلي معدل التضخم الذي استهدفه البنك المركزي المصري (+ أو – ٢%). وبالنظر للشكل (١–٨) الذي يستعرض تطور الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) وعدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية خلال الفترة يونيو ٢٠١٧ – أكتوبر ٢٠٢٢، يلاحظ حدوث تراجع متتال في الاحتياطات منذ شهر مارس ٢٠٢٢ عقب اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، والذي انعكس بدوره سلبيا على عدد شهور الواردات المغطاة من الاحتياطي، ووصلت لأدنى مستوى لها في أكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٤,٦ شهر فقط، بعد أن كان ٦,٤ شهر في عام ٢٠١٧. وهو ما سينعكس بالضرورة على ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل عام والسلع الغذائية بشكل خاص بوصفها سلعا ضعيفة المرونة، كما سبقت الإشارة لذلك، وهو ما يبرر أيضاً الارتفاعات المتتالية لمعدل التضخم.

١–٢–٦– سعر الفائدة

في أعقاب زيادة معدلات التضخم في الفترة التي تلت الأزمة، وقيام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة – في إطار السياسات النقدية المتشددة التي تتبعها بنوك الدول المتقدمة المركزية – مما ترتب عليه زيادة احتمالية هروب رءوس الأموال الأجنبية، وخاصة الساخنة، وبالتوازي مع خفض سعر الصرف، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية في شهور مارس ومايو وأكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس تراكمية بهدف كبح الضغوط التضخمية، غير أن ذلك لم يدفع بعد بمعدلات سعر الفائدة الحقيقية نحو الأرقام الموجبة. وفي اجتماع للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في ديسمبر ٢٠٢٢ تم رفع أسعار الفائدة الرسمية بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس تراكمية. وبذلك يكون قد تم تحريك أسعار الفائدة على مدار العام بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس، ليصبح سعرا عائدي الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي١٦,٢٥%، و١٧,٢٥٪، و١٦,٧٥٪، على الترتيب.

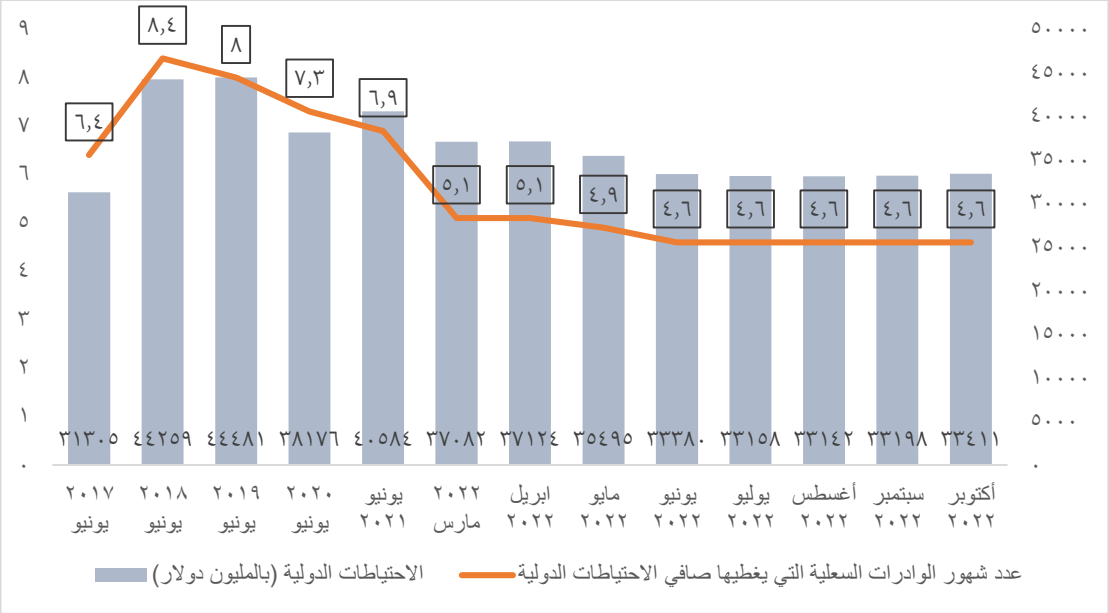

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٣٠٨ نوفمبر ٢٠٢٢.

شكل (١-٨)

الاحتياطات الدولية (بالمليون دولار) وعدد شهور الواردات السلعية المغطاة خلال الفترة يونيو ٢٠١٧ – أكتوبر ٢٠٢٢

كما تم رفع سعر الائتمان والخصم ليصل إلى ١٦,٧٥%، وقد صاحب ذلك إصدار بنكي مصر والأهلي شهادات ادخار لمدة عام بعائد شهري ٢٢,٥%، وعائد سنوي ٢٥% في محاولة لامتصاص السيولة وكبح جماح التضخم، وتجدر الإشارة إلى تثبيت لجنة السياسة النقدية أسعار الفائدة في اجتماعها خلال شهر فبراير ٢٠٢٣.

يوضح الجدول (١-٥) اتجاه رفع سعر الفائدة عدة مرات بواسطة البنك المركزي المصري سواء على القروض أو الودائع في أعقاب الأزمة الروسية – الأوكرانية، للأسباب السابق ذكرها. ولا شك أن الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة سوف تحد من قدرة المستثمرين في القطاع الزراعي على الحصول على الائتمان المناسب وبالأسعار المناسبة. ومن ثم سوف ترتفع تكلفة الائتمان، مع الزيادة المطردة في الاقتراض من جانب القطاع الزراعي، والتي ارتفعت بما يزيد على ٢٥٠% خلال الفترة يونيو ٢٠١٩ – سبتمبر ٢٠٢٢، كما هو موضح بالجدول (١-٦). وبطبيعة الحال سوف ينعكس ذلك بالضرورة على ارتفاع أسعار كافة مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي، مما يؤثر، خاصة أن أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية وضعت مصر في المستوى B بمختلف درجاته بالنسبة لتصنيفاتها السيادية الأخيرة، أي بمخاطر ائتمانية مرتفعة [١].

[١] تقرير مخاطر الدولة: مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يناير ٢٠٢٣.

١-٢-٧ معدل التضخم

أوضح بيان للبنك المركزي المصري في ٩ فبراير ٢٠٢٣ أن معدل التضخم السنوي الأساسي قد سجل ٣١,٢% في يناير ٢٠٢٣، مقابل ٢٤,٤% بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢. وفي أحدث بيان للبنك المركزي في ٩ مارس ٢٠٢٣ أعلن البنك ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٤٠,٣% لشهر فبراير ٢٠٢٣، مقابل ٣١,٢% في يناير الماضي. وخلال العام الماضي ارتفع التضخم الأساسي بشكل متواتر كما يتضح من الجدول (١-٧)، حيث ارتفع إلى ١٠% لشهر مارس ٢٠٢٢، واستمر في الصعود ليسجل ١١,٩% لشهر أبريل، و١٣,٣% لمايو، و١٤,٦٥ ليونيو، و١٥,٦% ليوليو، و١٦,٧% لأغسطس، و١٨% لسبتمبر، و١٩% لأكتوبر. واصل المعدل ارتفاعه إلى ٢١,٥% لنوفمبر، و٢٤,٥% لديسمبر ٢٠٢٢، ثم ارتفع المعدل إلى ٣١,٢% لشهر يناير ٢٠٢٣. وأضاف البنك أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين المعد من جانبه سجل معدلًا شهرياً بلغ ٦,٣% في يناير ٢٠٢٣، مقابل معدل شهري بلغ ٢,٦% في ديسمبر الماضي، ومعدل شهري بلغ ٠,٨% في يناير ٢٠٢٢. ولا شك أن ارتفاع معدل التضخم يرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، إضافة إلى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، وفي ظل ميزان تجاري سالب، وهو ما يشير إلى ضعف صلابة الاقتصاد المصري بشكل عام في مواجهة الأزمات كالأزمة الروسية- الأوكرانية في هذه الحالة.

هذا ومن المتوقع أن توفر إجراءات الحماية الاجتماعية المعلنة خلال شهور مارس، ويوليو، وأكتوبر ٢٠٢٢، ومؤخراً مارس ٢٠٢٣ تخفيفاً جزئياً لآثار التضخم على الفئات المحدودة الدخل، ولكن في ذات الوقت من المتوقع أيضاً أن يرتفع معدل الفقر (الذي سجل آخر مستوى له عند ٢٩,٧% خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠) بسبب تأثير صدمة التضخم على مستويات الدخل الحقيقي.

تجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم قد سجلت ارتفاعات متتالية على أساس سنوي في الشهور التي تلت اندلاع الأزمة الروسية- الأوكرانية، وما ترتب على ذلك من اختلالات في توريد السلع سواء النهائية أو الوسيطة، وخاصة المستوردة من دولتي النزاع. ويرجع البنك المركزي الجانب الأكبر من هذه الارتفاعات إلى ارتفاع أسعار بنود المواد الغذائية والمشروبات والفنادق والمطاعم.

كما سجل الرقم العام، والرقم العام للطعام والمشروبات ارتفاعات نسبية متتالية خلال عام ٢٠٢٢، وتحديداً منذ اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، حتى فبراير ٢٠٢٣ والتي بلغت نحو٣٣%، و٦٢%، لكل منهما على التوالي ويوضح ذلك الشكل (١-٩).

جدول (١-٥)

متوسط مرجح لأسعار الفائدة الشهرية على الودائع بالجنيه المصري وسعر الخصم على القروض%

بيان	الودائع بالجنيه المصري			القروض بالجنيه المصري
الشهر	أكثر من شهر وأقل من أو يساوي ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى أقل من أو يساوي ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وأقل من أو يساوي سنة	أكبر من أو يساوي سنة
يناير ٢٠٢٢	٧,٣	٦,٩	٧,٥	٩,٥
فبراير ٢٠٢٢	٧,٢	٧,٣	٧,٥	٩,٥
مارس ٢٠٢٢	٧,٤	٧,٢	٧,٥	٩,٧
أبريل ٢٠٢٢	٧,٦	٧,٢	٧,٥	٩,٩
مايو ٢٠٢٢	٧,٨	٧,٠	٧,٥	١٠,٤
يونيو ٢٠٢٢	٨,٦	٧,٢	٧,٧	١٠,٥
يوليو ٢٠٢٢	٨,٩	٧,٧	٧,٥	١٠,٥
أغسطس ٢٠٢٢	٩,١	٨,٤	٨,٢	١٠,٥
سبتمبر ٢٠٢٢	٩,٠	٨,٦	٨,٣	١٠,٥
أكتوبر ٢٠٢٢	٩,١	٨,٧	٨,٧	١١,٢
نوفمبر ٢٠٢٢	٩,٣	٩,٤	٩,٢	١١,٥
ديسمبر ٢٠٢٢	٩,٨	٩,٦	٩,٤	١٣,٣
يناير ٢٠٢٣	١٠,٧	٩,٧	٩,٥	١٤,٤

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٣٠٨ نوفمبر ٢٠٢٢

جدول (١-٦)

إجمالي أرصدة الإقراض وأرصدة الإقراض للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)

السنة	الشهور	إجمالي أرصدة الإقراض (بالمليون جنيه)	إجمالي أرصدة الإقراض للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)
٢٠١٩	يونيو	١٨٤٠٠٣٢	١٩٥٠٧
	ديسمبر	١٨٧٣١٨٩	٢٣٣٩٢
٢٠٢٠	يونيو	٢١٧٩٦٣٧	٢٨٥٨٩
	ديسمبر	٢٤٥٥٨٥٢	٣٠٤٩٧
٢٠٢١	يونيو	٢٨٥٥٥٧٩	٣٤٦١٩
	ديسمبر	٣٠٣٢٢١٦	٤٣٧٢٢
٢٠٢٢	مارس	٣٣٤٨١٩٧	٤٨٧٣٩
	أبريل	٣٤١٨٧٢٠	٤٨٧٣٩
	مايو	٣٤٣٨٩٣٢	٤٩١٦٥
	يونيو	٣٤٩٠٢٥١	٤٩٥٨٩
	يوليو	٣٥٢١٩٣٦	٤٩٦٩٥
	أغسطس	٣٥٦٦٦٦٤	٥٠٠٧٨
	سبتمبر	٣٦١٧٧٠٤	٥١٣٧١

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٣٠٨ نوفمبر ٢٠٢٢

جدول (١-٧)

معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (يناير – أكتوبر ٢٠٢٢)

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

الشهر	الرقم العام لأسعار المستهلكين	الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين	السلع والخدمات المحددة أسعارها إداريا	الخضراوات والفاكهة
يناير ٢٠٢٢	٧,٢٥٩	٦,٢٦٩	٨,٩١٩	١٤,١٨٢
فبراير ٢٠٢٢	٨,٨١٩	٧,٢٣٤	٨,٦٨٠	٣٥,١٩٥
مارس ٢٠٢٢	١٠,٤٩١	١٠,٠٥٥	٩,٠٧٩	٢٤,٢٠٥
أبريل ٢٠٢٢	١٣,١١١	١١,٩٤٣	٩,١٠٧	٤٨,٨٤٠
مايو ٢٠٢٢	١٣,٥٢٩	١٣,٣٤٣	١١,٨١٠	٢٣,٥٢١
يونيو ٢٠٢٢	١٣,١٥٥	١٤,٥٧١	١٠,٦١٢	٥,٢٥٣
يوليو ٢٠٢٢	١٣,٦٤٠	١٥,٦٣٧	١٠,٤٦	٠,٥٥٤
أغسطس ٢٠٢٢	١٤,٥٦٠	١٦,٦٥٧	١١,٠٠٢	٢,٥٩١
سبتمبر ٢٠٢٢	١٥,٠٢١	١٧,٩٩٦	١١,٨٦٢	٧,٢٥٦-
أكتوبر ٢٠٢٢	١٦,٢٤٣	١٩,٠٢١	١١,٣٤١	٢,١١٦

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية، سنوات مختلفة،. www.cbe.org.eg

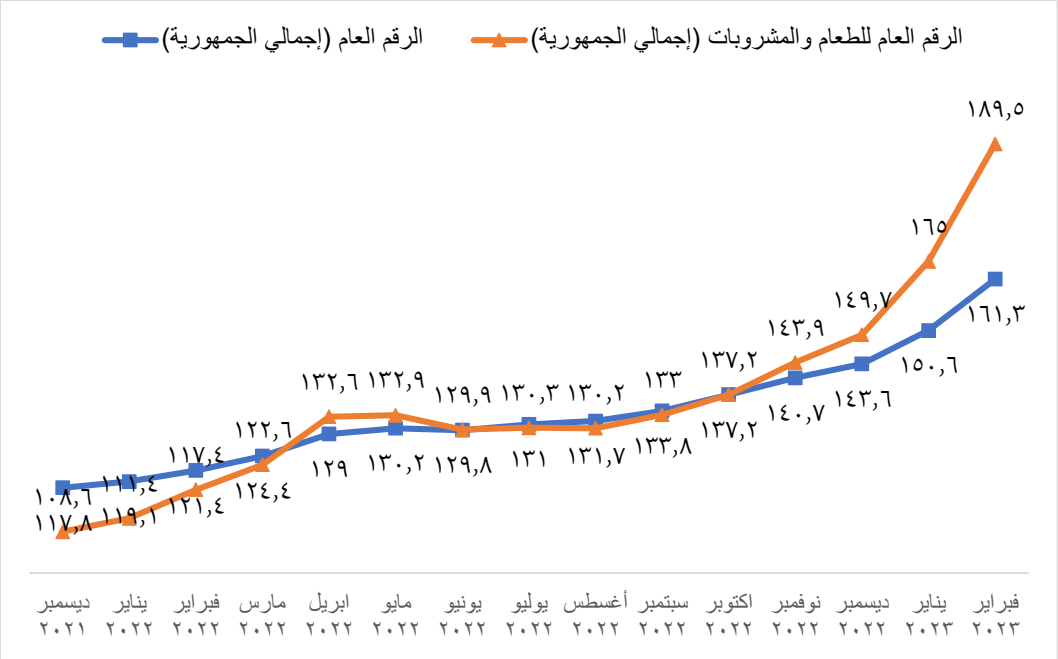

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس ٢٠٢٣.

شكل (١-٩)

الرقم العام والرقم العام للطعام والمشروبات إجمالي الجمهورية خلال الفترة ديسمبر ٢٠٢١ – فبراير ٢٠٢٣

١-٢-٨- المديونية

ارتفعت نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٨,٣% في نهاية السنة المالية ٢٠٢٢، عما كانت عليه في السنة المالية السابقة، حيث بلغت ٨٧,٩% عام ٢٠٢١، بزيادة ٠,٤ نقطة مئوية، وهو ما يُعزى بصفة أساسية إلى التأثير السلبي لانخفاض سعر الصرف، إلى جانب الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة، وذلك على الرغم من التدابير الواسعة التي اتخذتها الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة منذ العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وبالتالي، من المتوقع أن يظل الحيز المالي في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقيداً بالاحتياجات الكبيرة لخدمة الدين، حيث بلغت مدفوعات الفائدة ٣٢% من إجمالي الإنفاق العام، و٥٩% من الإيرادات الضريبية. ومن المتوقع أن تؤدي مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط إلى استعادة مسار الانخفاض للدين الحكومي. وكذلك فإن تعزيز الشفافية بشأن المالية العامة أو الدين العام سوف يساعد على اتخاذ خطوات استباقية لاحتواء متطلبات التمويل العام، بما في ذلك التزامات الديون المستحقة على كل من الحكومة المركزية، وأيضاً القطاع العام على نحو أوسع.

وبقراءة الشكل (١-١٠)، والذي يعكس تطور نسبة الدين الخارجي لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات السلعية والخدمية خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ – ٢٠٢٢/٢٠٢١، يلاحظ أن الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يظل في الحدود الآمنة طبقاً للمعايير العالمية، وتأخذ النسبة اتجاهاً تناقصياً مع كل زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتصل في المتوسط إلى حوالي ٣٢%.، وكذلك تتخذ نسبة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية اتجاهاً نزولياً بفعل الزيادة المتتالية في قيمة الصادرات المصرية، ومن بينها الصادرات الزراعية التي انتعشت بشكل خاص خلال الآونة الأخيرة بما فيها فترة جائحة كورونا. حيث أوضحت وزارة الزراعة في بيان لها في يناير ٢٠٢٣ أن الصادرات الزراعية بلغت عام ٢٠٢٢ ما يقرب من ٦,٥ مليون طن، بقيمة حوالي ٣,٣ مليار دولار لأول مرة في تاريخها مقارنة بنحو ٥,٦ مليون طن، بقيمة ٣ مليارات دولار عام ٢٠٢١. وقد تصدرت الموالح قائمة الصادرات المصرية تليها البطاطس، ثم البصل الطازج، والعنب، والطماطم الطازجة، والبطاطا الحلوة، والفراولة، والفاصوليا الطازجة، والجوافة، والثوم، والمانجو، والبطيخ، والرمان. مما يؤكد مرة أخرى أن قطاع الزراعة من أكثر القطاعات المقاومة للصدمات والأزمات، ويعد من القطاعات الواعدة القادرة على توفير النقد الأجنبي، وبما يساعد في تخفيف أعباء خدمة الدين.

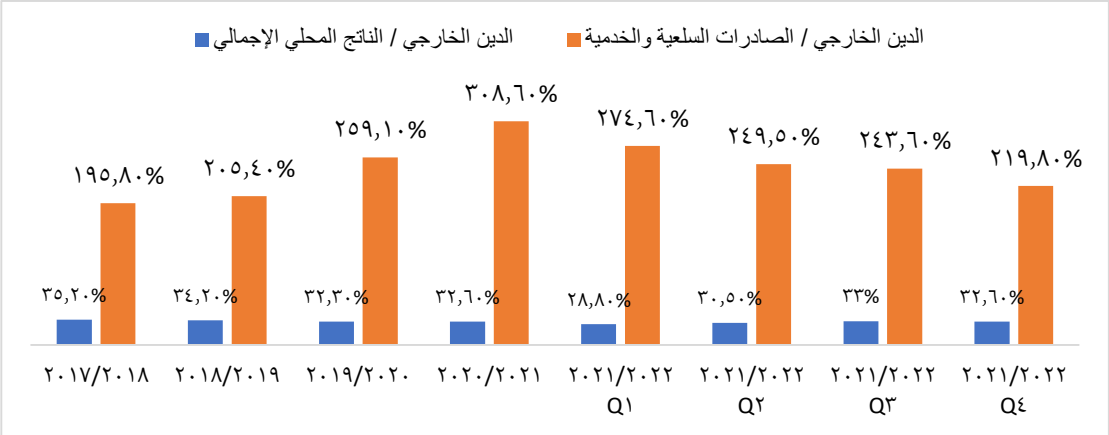

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس ٢٠٢٣.

شكل (١-١٠)

تطور نسبة الدين الخارجي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ – ٢٠٢٢/٢٠٢١ (%)

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٣٠٨، نوفمبر ٢٠٢٢.

١-٢-٩- عجز الموازنة العامة والدعم

في إطار مواجهة الحكومة المصرية التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة الروسية- الأوكرانية، قامت بزيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى ٣٥٦ مليار جنيه، والعمل على زيادة أعداد المستفيدين من مشروع

تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي إلى ٤ ملايين أسرة عن طريق تخصيص ٢٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى استكمال إجراءات ترشيد بند الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه. وتغطي منظومة دعم الخبز حوالي ٧١ مليون مستفيد، بينما تغطي منظومة دعم البطاقات التموينية حوالي ٦٣,٣ مليون مستفيد، وعليه يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بحوالي ٩٠ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٣,٢%على العام المالي السابق، كما يوضح الشكل (١-١١). وإضافة إلى ما سبق عمدت الحكومة إلى زيادة المخصصات الموجهة لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، ومن ذلك تعزيز إمدادات المياه والغاز الطبيعي والإسكان، بالإضافة إلى دعم المنتجين والمصدرين وتعزيز قدرتهم على الصمود، الأمر الذي ساهم في زيادة عجز الموازنة المتوقع في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ١٥%. وقد ساهم ارتفاع دعم المواد الغذائية والسلع التموينية إلى ٢٥,٣% من إجمالي الدعم في العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في زيادة قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة لذات العام بنحو ١٤ مليار جنيه عن العام السابق (الشكل (١-١٢))[1].

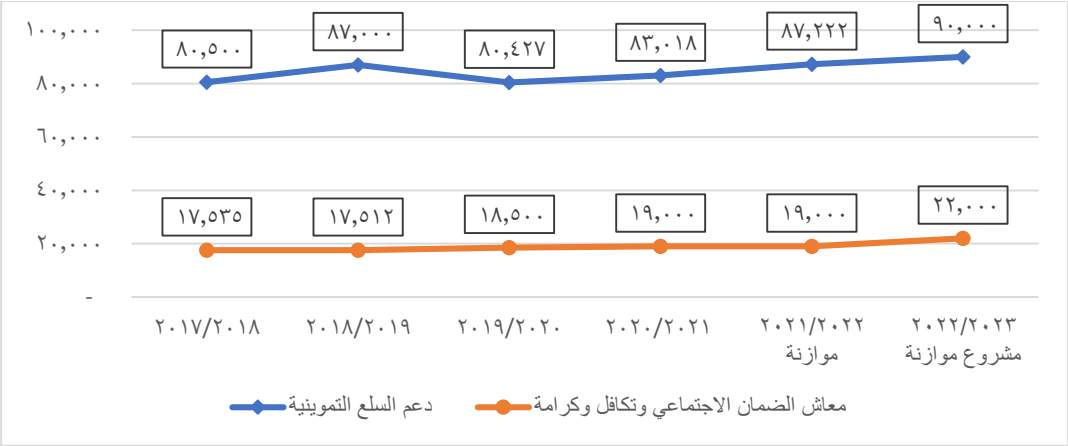

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي، سنوات مختلفة.

شكل (١-١١)

مخصصات معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة ودعم السلع التموينية (بالمليون جنيه)

[1] يتوزع مبلغ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ، بعد تعديلها كنتيجة للأزمة الروسية– الأوكرانية، على كل من دعم المواد الغذائية بنسبة ٢٥,٣%، ودعم المواد البترولية والكهرباء بنسبة ٧,٩%، والدعم النقدي بنسبة ٦,٢%، والمساهمة في صناديق المعاشات بنسبة ٣٥,٧%، وبنود أخرى بنسبة ٢٤,٩%، لمزيد من التفاصيل يراجع: وزارة المالية www.mof.gov.eg/ar/archive/monthlyFinancialReport/general.

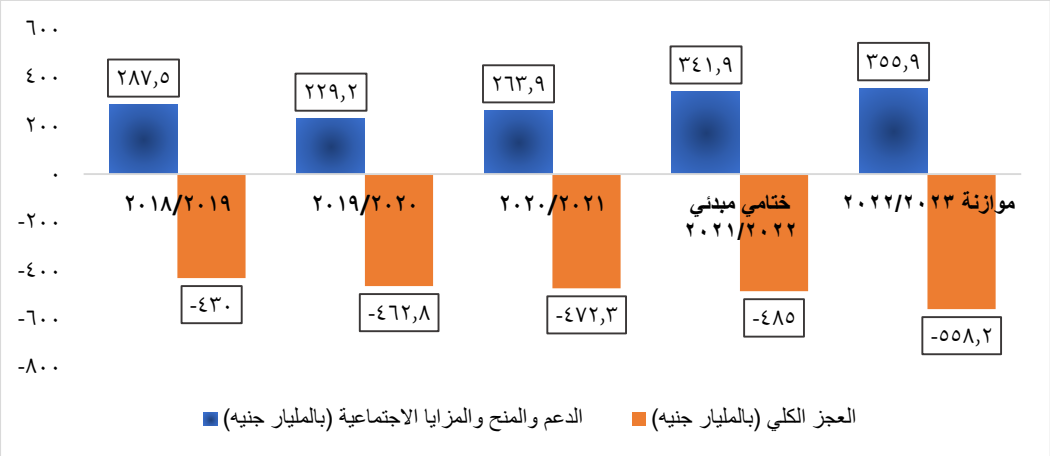

المصدر: وزارة المالية. البيان المالي، أعداد متفرقة.

شكل (١-١٢)

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة

القسم الثاني: التطورات والأوضاع الراهنة للأمن الغذائي في مصر

تمهيد

كانت مصر عبر تاريخها الممتد منذ القدم، حتى أوائل النصف الثاني من القرن الماضي، تتميز بقطاع زراعي يوفر لسكانها احتياجاتهم من السلع الغذائية الأساسية المختلفة لدرجة عالية أو شبه كاملة من الاكتفاء الذاتي. كما كان يوفر قدرًا لا يستهان به من الفوائض التي يجري تصديرها إلى العديد من المناطق المجاورة وإلى دول العالم الأخرى. هذه الفوائض كانت تشتمل على الحبوب –لا سيما القمح– الذي اشتهرت مصر بزراعته وتصديره في عصور تاريخية مختلفة امتدت من العصر الفرعوني في عهد سيدنا يوسف عليه السلام، مروراً بفترة الحكم البطلمي، ثم الحكم الروماني، وحتى فيما بعد الفتح الإسلامي، وفي ظل الحكم العثماني.

وفي العصر الحديث استمرت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية، بما فيها الحبوب، تمثل ركنًا مهمًا في اقتصاد الدولة وفي دعم مواردها المالية التي ساهمت في تحقيق نهضتها، كما كان عليه الحال في عصر محمد علي، وفيما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

ورغم ذلك فقد مرت مصر في بعض الفترات ببعض الأزمات الغذائية التي اقترنت بحالة فيضان نهر النيل سواء في موسم الشح أو في مواسم الزيادة المفرطة، غير أن مثل تلك الأزمات كانت جميعها من النوع الطارئ الذي ينتهي بانتهاء الحالات الشاذة لفيضان النهر، ولم تكن بأي حال من الأزمات المزمنة أو الممتدة فترات طويلة كما هو عليه الحال في الفترة الأخيرة.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن فترة السبعينيات من القرن الماضي كانت هي الفترة التي شهدت بدايات التحول التدريجي والمتزايد نحو الاعتماد على الاستيراد لبعض السلع الغذائية الأساسية لسد فجوة العجز بين الإنتاج المحلي المعزز بمحدودية أو ندرة الموارد الزراعية الطبيعية من جهة، وبين المتطلبات الاستهلاكية الغذائية المدفوعة بالزيادة الكبيرة في أعداد السكان والارتفاع النسبي لمعدلات نموهم من جهة ثانية. الأمر الذي أظهر عجز متزايدًا عامًا بعد آخر في أهم السلع الغذائية الرئيسية.

وفي واقع الأمر فإن الأزمة الروسية– الأوكرانية بما صاحبها من تعثر أو توقف سلاسل الإمداد الغذائي والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية لم تكن هي المسببة أو المنشئة للحالة الراهنة لأزمة الأمن الغذائي في مصر وإنما كانت كاشفة لها ومنذرة بخطورتها وفداحة آثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر بصفة عامة.

كما أنه لم تكن الأزمة الروسية– الأوكرانية وحدها هي الكاشفة للحالة التي تزداد سوءاً لأوضاع الأمن الغذائي في مصر، وإنما سبقتها وواكبتها بعض التطورات والمستجدات الأخرى على الصعيد العالمي. وفي مقدمتها مشكلة التغيرات المناخية، وجائحه كوفيد١٩، وغيرها.

٢-١- مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

يعد مفهوم الأمن الغذائي من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد عبر العقود الماضية، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين خلال مؤتمر الأغذية العالمي في روما عام ١٩٧٤، حيث تمت الإشارة في تقرير الغذاء العالمي لعام ١٩٧٤ إلى الأمن الغذائي على أنه "**توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية، والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار**" (المهدي وآخرون، ٢٠٢١).

وفي منتصف عقد الثمانينيات (١٩٨٦) نشر البنك الدولي تقريراً بعنوان "الفقر والمجاعة" والذي عرف الأمن الغذائي بأنه "**قدرة جميع الأفراد في جميع الأوقات على الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية ونشطة**". كما ركز هذا التقرير على البعد الزمنى لانعدام الأمن الغذائي، حيث ميز بين "انعدام الأمن الغذائي المؤقت" والمرتبط حدوثه بظروف طبيعية (كوارث طبيعية)، أو اقتصادية (انهيار اقتصادي)، أو سياسية فترات مؤقتة، وانعدام الأمن الغذائي المزمن وهو المرتبط بمشكلات مستمرة ترتبط بالفقر، وانخفاض مستوى الدخول، وعدم القدرة المستمرة على الحصول على الغذاء (World Bank, 1986). واستمرت مفاهيم الأمن الغذائي في التحديث خلال الفترات التالية حتى صدر إعلان مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام ١٩٩٦ والذي تم خلاله صياغة منظمة الأغذية والزراعة تعريفاً أشمل للأمن الغذائي ليصبح "**الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية يتحقق عندما يتوافر لجميع الأفراد في كل الأوقات القدرة والفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي، والآمن، والمغذي لتلبية الاحتياجات والتفضيلات اللازمة لحياة موفورة الصحة والنشاط**" (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١)، وهو المفهوم الأكثر شيوعاً واستخداماً، وبذلك انتقل مفهوم الأمن الغذائي من التركيز على جانب العرض فقط إلى جانب الطلب أيضاً، كما أكد هذا التعريف أن هناك أربع ركائز للأمن الغذائي لابد من العمل على ضمان تحقيقها جميعاً وهي:

أ. الإتاحة Food Availability: وتعني توافر السلع الغذائية في الأسواق سواء من الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج – بما في ذلك المساعدات الغذائية– بكميات كافية للأفراد داخل الدولة.

ب. إمكانية الوصول إلى الغذاء Food Accessibility: وتعني أن يكون لدى الأسرة والفرد القدرة الشرائية للحصول على الغذاء (النفاذ) المناسب بأسعار في متناول الجميع، أي أن الوصول (النفاذية) للغذاء تعتمد على الدخل الحقيقي المتاح للأسرة، وعلى توزيع الدخل داخل الأسرة، وعلى أسعار المواد الغذائية، كما يتضمن أيضاً العون الغذائي لغير القادرين، كذلك يرتبط بتكامل الأسواق وسهولة الوصول إليها.

ج. استمرارية (استقرار) وكفاية الغذاء Food Stability: وتعني توافر الغذاء بصورة ثابتة ومستقرة في جميع الأوقات والظروف بوجود مخزون كاف من السلع الغذائية لتجنب الأزمات المفاجئة، كما تعني استقرار أسعار السلع في السوق المحلي وعدم تعرضها للتقلبات الشديدة.

د. الغذاء الآمن Food safety: ويعني توافر الغذاء – والماء– الآمن والصحي الملائم لاحتياجات المستهلكين.

تأسيساً على ما تقدم فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب الوفاء بكل الأبعاد الأربعة في وقت واحد (في ذات الوقت)، حيث إنه حتى لو كان الناس يملكون المال (الوصول)، إذا لم يكن هناك طعام متوافر في السوق (توافر)، فإن الناس يتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن الأمن الغذائي يعبر أيضاً عن جودة الغذاء، حيث إن جسم الإنسان يجب أن يكون صحياً لتمكين العناصر الغذائية التي سيتم استيعابها (استخدام آمن)، وينبغي كذلك أن تكون هذه الأبعاد الأربعة مستقرة على مدى الزمن ولا تتأثر سلبيا بالعوامل الطبيعية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية غير المواتية.

ويعد الأمن الغذائي مطلقاً في حالة ما يغطي الإنتاج المحلي من الغذاء كافة الاحتياجات الاستهلاكية منه، أو يفوقها، ويعني ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أما الأمن الغذائي النسبي (كما هو في مصر) فيعني إنتاج الدولة ما يحتاجه المواطنون من الغذاء بشكل جزئي.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدراسة ستركز على بُعد الإتاحة فقط من أبعاد الأمن الغذائي.

هذا ويرتبط بمفهوم الأمن الغذائي عدد آخر من المفاهيم ذات العلاقة والتي سيتم تناولها لاحقاً في هذا الدراسة أهمها:

- الاكتفاء الذاتي: ويقصد به الاعتماد على الموارد الزراعية وغير الزراعية المتاحة لإنتاج كافة الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الغذائية محلياً. ولذا فإن مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي يشير إلى نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية المختلفة إلى المتاح للاستهلاك منها.

- الفجوة الغذائية: وهي الفرق بين حجم الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الغذائية، والإنتاج المحلي منها، أي صافي الاستيراد من تلك السلع.
- انعدام الأمن الغذائي: ويعني الافتقار إلى فرص الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية لضمان حياة مفعمة بالصحة والنشاط. وقد يحدث ذلك بسبب عدم توافر الأغذية، أو عدم كفاية القدرة الشرائية للحصول عليها، أو التوزيع غير الملائم للأغذية، أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسرة (يوسف بن يزة، ٢٠١٠)، ويعني ذلك أن مشكلة عدم الأمن الغذائي ليست بالضرورة ترجع إلى قصور في المعروض من الغذاء، وإنما ترتبط بعوامل أخرى تتعلق بالطلب، والفقر، والقدرة على الشراء.

هذا ويعد انعدام الأمن الغذائي مزمناً إذا استمر فترة طويلة الأمد، أما إذا استمرت هذه المشكلة فترة قصيرة فيطلق عليه انعدام الأمن الغذائي العابر.

٢-٢- تطور حالة الأمن الغذائي في مصر – من منظور الإتاحة

وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الصادر عن مركز إيكونوميست إيمباكت، حققت مصر عام ٢٠٢١ درجة قدرها ٦٠,٨ (من مائة) في المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي (Economist. Impact, 2021) لتأتي في الترتيب ٦٢ من بين ١٣٠ دولة، في حين جاء أفضل ترتيب لها في مؤشر الموارد الطبيعية والصمود حيث احتلت المركز ٤٤ (بقيمة ٥٢). كما جاءت في الترتيب ٦٨ (بقيمة ٦٦,٥) في مؤشر القدرة على الشراء، وفي الترتيب ٤٩ (بقيمة ٦٠) في مؤشر الإتاحة، بينما كان ترتيبها أكثر تراجعاً في مؤشر الجودة والسلامة حيث احتلت المركز ٧١ بقيمة قدرها ٦٠,٧. وتشير هذه المؤشرات إلى هشاشة وضع الأمن الغذائي في مصر فيما قبل الأزمة الحالية مما يجعله أكثر عرضة للتأثر بتداعيات هذه الأزمة.

ولا تزال مصر تتمتع بحالة جيدة من الاكتفاء الذاتي في العديد من الحاصلات الزراعية منها: الأرز، والسكر، والألبان، والبيض، واللحوم البيضاء (الدواجن)، وأيضًا بعض المحاصيل التي تحقق مصر منها فوائض تصديرية، كما هو الحال بالنسبة للدرنات (البطاطس والبطاطا الحلوة)، وغيرها من محاصيل الخضر، والفاكهة. وفي المقابل تحقق مصر عجزاً غذائياً من بعض السلع الغذائية على النحو المبين بالجدول (٢-١).

جدول (٢-١)

الفجوة الاستيرادية من المجموعات السلعية المختلفة (مُرتبة ترتيبًا تنازليًا) خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

المجموعات السلعية	الزيوت النباتية	البقوليات	القمح ودقيقه	الذرة الشامية	اللحوم الحمراء	السكر والمحليات	الأسماك	الألبان ومنتجاتها
نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	١٩,٩	٢١,٤	٤١,٩	٤٦,٧	٥٣,٤	٧٤,٢	٨٢,٨	٨٦,٣
نسبة الاعتماد على الواردات *	٨٠,١	٧٨,٦	٥٨,١	٥٣,٣	٤٦,٦	٢٥,٨	١٧,٢	١٣,٧

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

كما سبقت الإشارة فإن مصر لا تعاني بدرجة متساوية أو متقاربة هشاشة أوضاع الأمن الغذائي من المجموعات السلعية المختلفة، وإنما يلاحظ أن كل مجموعة لها عواملها الخاصة التي تقف خلف تطورات حالة الأمن الغذائي لها، وما آلت إليه تلك الحالة في الأوضاع الراهنة، سواء من حيث نسب الاكتفاء الذاتي، أو الحجم الكمي للفجوة أو قيمة الواردات من كل مجموعة. ففي الأوضاع الراهنة تعد الواردات من الحبوب الرئيسية (القمح والذرة الشامية) هي الأعلى من حيث كل من الكمية والقيمة، فمنهما معًا تستورد مصر نحو ٢٢ مليون طن سنويا، وتتحمل الدولة في سبيل ذلك ما قيمته ٤,٨٢ مليار دولار، وبنسبة تبلغ حوالي ٣٠,١٦% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من السلع الغذائية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وتأتي بعدهما الزيوت النباتية وباقي المجموعات السلعية الأخرى، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

وفيما يلي عرض للتطور والوضع الراهن لحالة الأمن الغذائي من المجموعات السلعية المختلفة:

أولاً: القمح:

يوضح الشكل التالي تطور أوضاع الأمن الغذائي من القمح على مدى ما يقرب من ثلاثين عامًا، ما بين الفترة (١٩٨٨– ١٩٩٠)، والفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)، حيث يُلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال نهاية ثمانينيات القرن الماضي بلغت حوالي ٤٩,٦%، وبلغ حجم الواردات من القمح ودقيقه (معبرًا عنه في صورة كميات معادلة من القمح) حوالي ٣,٧ مليون طن.

---

[١] يعزى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية إلى إدراج كمية الزيت المستخلصة محلياً من البذور الزيتية المستوردة ضمن الإنتاج المحلي من الزيوت.

[٢] ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر خلال عام ٢٠٢٢ لما يقرب من ٩٠%.

*) نسبة الاعتماد على الواردات (%)= (١ – نسبة الاكتفاء الذاتي)

جدول (٢-٢)

كمية وقيمة الواردات من المجموعات السلعية المختلفة (متوسط للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠)

المجموعات السلعية	القمح ودقيقه	الذرة الشامية	الزيوت النباتية	الألبان ومنتجاتها	البقوليات	السكر والمحليات	اللحوم الحمراء	الأسماك
الكمية بالمليون طن	١٢,٥٨	٩,٣٠	١,٥٧	١,٣٥	١,١٤	١,٠٨	٠,٤٩	٠,٤٤
القيمة بالمليار دولار	٣,٠٠	١,٨٢	١,٢٧	٠,٦٤	٠,٣٩	٠,٤٢	١,٧٣	٠,٧٤
%من قيمة الواردات الزراعية	١٨,٧٨	١١,٣٨	٧,٩٣	٤,٠٣	٢,٤٥	٢,٦٤	١٠,٨٦	٤,٦١

المصدر: (١) جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

(٢) جمعت وحسبت من نشرة احصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لترتفع إلى حوالي ٥٨,٧%، كما كانت الزيادة في كمية الواردات محدودة نسبيًا؛ حيث بلغت تلك الزيادة نحو ٩١٢ ألف طن لتصل كمية الواردات إلى حوالي ٤,٦ مليون طن.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن المساحة المزروعة من القمح قد تضاعفت تقريبًا فيما بين الفترتين المذكورتين حيث ارتفعت من ١٦٣٥,٩ ألف فدان إلى ٣٢٢٨,٧ ألف فدان. وقد اقترن ذلك بالجهود التي شهدتها مصر في مجال استصلاح الأراضي الجديدة خلال فترة التسعينيات. غير أن تلك الأمور لم تتواصل بذات الوتيرة، فأخذت نسبة الاكتفاء الذاتي تتراجع بشكل متواصل من ٥٨,٧% للفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) إلى ٥٣,٧% للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، ثم إلى ٤١,٩% للفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠). ويرجع ذلك بصفه أساسية إلى زيادة الاحتياجات الاستهلاكية بمعدل أكبر من زيادة الإنتاج، واقترن ذلك بطبيعة الحال بحدوث قفزات في حجم الواردات من ٤,٦، إلى ٧,٤، ثم إلى ١٢,٦ مليون طن للفترات الثلاث المذكورة على الترتيب.

ويعد القمح من السلع الغذائية الأساسية في النمط الغذائي في مصر والتي ترتبط أوضاعها بشكل مباشر بالتطور في النمو السكاني من جهة، والقدرة علي زيادة وتنمية الإنتاج بالتوسع الأفقي أو التوسع الرأسي من جهة ثانية، يضاف إلى ذلك بعض العوامل الأخرى مثل ارتفاع نسب الفاقد والهدر. ويعد القمح من محاصيل الزراعات الشتوية التي يتعذر تحقيق زيادات كبيرة في المساحة المزروعة منها بالأراضي القديمة، وذلك في ضوء منافسة

بعض الحاصلات الأخرى المهمة كالبرسيم، ومحاصيل الأعلاف الخضراء الشتوية، وبنجر السكر. وتتوقف إمكانية التوسع في زراعته بالأراضي الجديدة على فرص نجاح زراعته وتحقيقه عائدا مجزيا للمزارع بهذه الأراضي.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من المستهدف وفقاً للاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٧٠% عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ترتفع إلى ٧٥% عام ٢٠٢٩/ ٢٠٣٠.

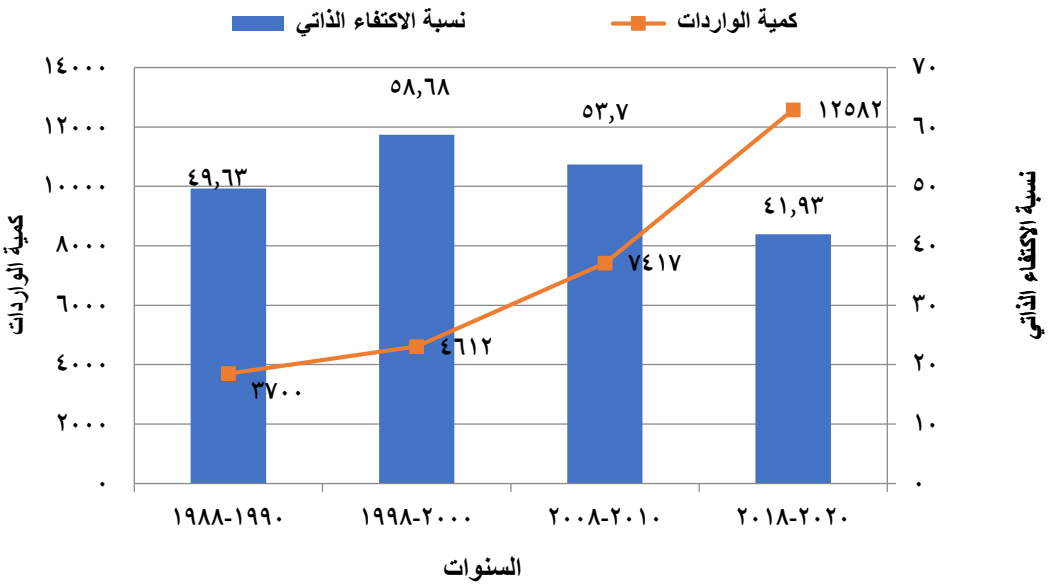

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة

شكل (٢-١)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من القمح ودقيقه بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

ثانياً: الذرة الشامية:

تُعد الذرة الشامية –الصفراء والبيضاء– من أهم المكونات العلفية للدواجن والماشية، ومع ما شهدته مصر من توسع ملحوظ في أنشطة الإنتاج الحيواني عامة والداجني على وجه الخصوص، تزايد الطلب على الذرة الشامية بشكل كبير، فقفز حجم الواردات منها من حوالي ١,٢ مليون طن خلال الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٠) إلى ٤,٢ مليون طن للفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٠)، وإلى ٤,٩ مليون طن للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، ثم قفز إلى ٩,٣ مليون طن للفترة الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠). وقد اقترن ذلك بتراجع متواصل وملحوظ في نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية من حوالي ٧٨,٢% للفترة الأولى (١٩٨٨ – ١٩٩٠) لتصل إلى ٤٦,٧ % للفترة الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الزيادات المتواصلة في الطلب على الذرة الشامية لم يكن للإنتاج المحلي دور يُذكر في مواجهتها. وإنما كان الاستيراد هو السبيل الرئيسي لذلك. حيث لوحظ أن المساحة المزروعة بالذرة الشامية (صيفي ونيلي) ظلت تدور حول ١,٧ مليون فدان طوال الثلاثين عامًا الماضية دون زيادة تذكر، على الرغم من الزيادات الكبيرة في الطلب على الذرة الشامية بأنواعها (الصفراء والبيضاء) لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الأعلاف الحيوانية سواء للدواجن أو الماشية التي يتم التوسع في طاقتها الإنتاجية بدرجة ملحوظة عاماً بعد آخر، ويوضح الشكل التالي تطور نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الواردات من الذرة الشامية.

هذا ومن المستهدف أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية إلى ٨٠% عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ترتفع إلى ٩٢% عام ٢٠٢٩/ ٢٠٣٠ (الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية، ٢٠١٩).

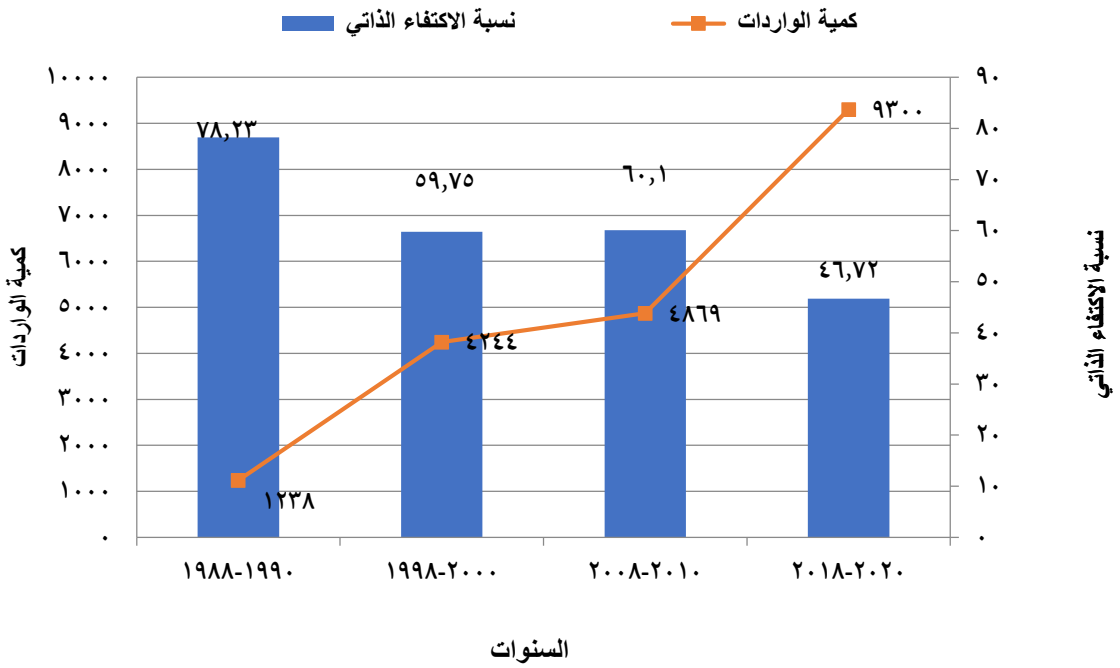

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة

شكل (٢-٢)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من الذرة الشامية بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

ثالثاً: الزيوت والدهون النباتية:

كانت مصر تعتمد بدرجة كبيرة على الزيت المستخرج من بذرة القطن لتوفير غالبية احتياجاتها من الزيوت النباتية. ومع التراجع الكبير في مساحة مزروعات القطن من حوالي مليون فدان كمتوسط للفترة (١٩٨٥ – ١٩٨٧) إلى حوالي ٢٠٠ ألف فدان فقط خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧)، جرت محاولة إدخال حاصلات زيتية بديلة في مقدمتها فول الصويا في العروة الصيفية، وعباد الشمس في العروة الشتوية. إلا أن الميزة النسبية لمصر في هذين المحصولين لم تكن بالمستوى الذي يحقق لأي منهما فرصة التوسع أو الانتشار مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى المنافسة لها، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إنتاجها، وعدم توافر التقاوي المنتقاة، وصعوبة تسويقها، وفي ضوء ذلك تراجعت مساحة فول الصويا من حوالي ٤٣ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٧) إلى حوالي ٣٢ ألف فدان خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧)، وكذلك الحال بالنسبة لعباد الشمس الذي تراجعت مساحته من حوالي ٥٠ إلى ١٦ ألف فدان خلال الفترتين السابقتين على التوالي.

وهكذا فقد أصبحت الزيوت النباتية تمثل إحدى المجموعات الغذائية الأكثر هشاشة من منظور الأمن الغذائي، أو بعبارة أخرى تمثل المجموعة الأكثر اعتمادًا على الأسواق الدولية لتوفير القدر الأعظم من احتياجات البلاد منها. ذلك أن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة بلغت حوالي ٢٠% خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠) بعدما كانت تبلغ حوالي ٦٠% في أواخر ثمانينيات القرن الماضي (١٩٨٨ – ١٩٩٠)، ويوضح الشكل (٢–٣) تطور كل من نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من سلع هذه المجموعة. ومن الجدير بالذكر أن مصر تعد من الدول المنتجة لبعض الحاصلات الأخرى المنتجة للزيوت لاسيما الزيتون والسمسم والفول السوداني غير أن كمية الزيوت المستخلصة من هذه الحاصلات تعد ضئيلة.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي الفعلية من الزيوت النباتية في مصر تقدر في الوقت الراهن بحوالي ٣% فقط، ويعزي ارتفاع النسبة المشار إليها عالية (٢٠%) إلى إدراج نشرة الميزان الغذائي (مصدر البيان) ما يتم إنتاجه محلياً من البذور الزيتية المستوردة ضمن قائمة الإنتاج المحلي للزيوت.

وفي هذا السياق نود الإشارة إلى أنه وفقاً لاستراتيجية التنمية الزراعية المحدثة من المستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت من ٣% إلى ١٥% عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ترتفع إلى ١٧% عام ٢٠٢٩/ ٢٠٣٠.

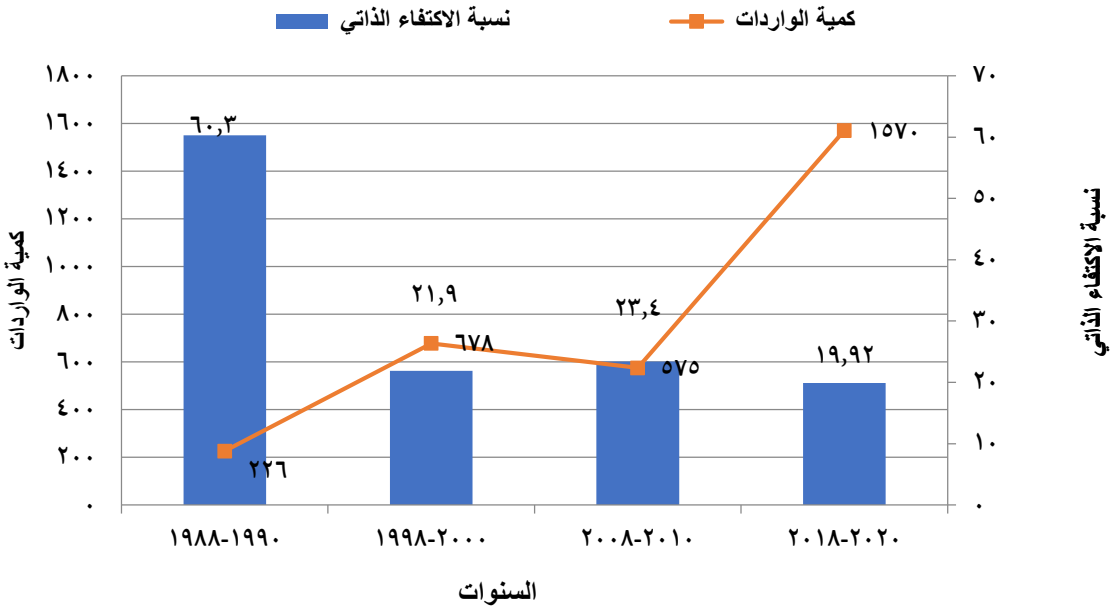

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.

شكل (٢-٣)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من الزيوت النباتية بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

رابعاً: مجموعة المحاصيل البقولية:

تُعد الحاصلات البقولية، وبخاصة الفول البلدي، من السلع الغذائية الأساسية للمصريين. كما تُعد في ذات الوقت من بين السلع التي شهدت تراجعًا كبيرًا في نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وذلك من حوالي ٨٨,٤% خلال الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٠) إلى ٢١,٤% فقط خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حجم الواردات منها والذي ارتفع من حوالي ٥٣ ألف طن فقط، إلى ١,١٤ مليون طن خلال الفترتين المذكورتين على التوالي، شكل (٢-٤).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الثلاثين عامًا الماضية قد شهدت تراجعًا حادًا في مساحة ما تزرعه مصر من المحاصيل البقولية، حيث تراجعت مساحة الفول البلدي من حوالي ٢٣٠ إلى ٩٥ ألف فدان، وتراجعت مساحة العدس والحمص والترمس معًا من حوالي ٥٥ إلى حوالي ٥ آلاف فدان فقط.

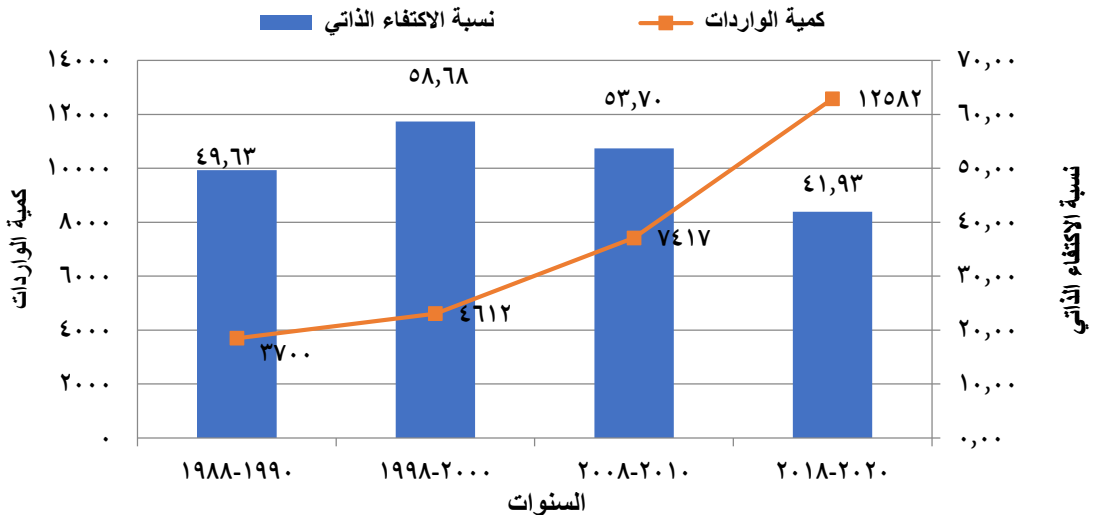

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.

شكل (٢-٤)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من البقوليات بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة

خامساً: مجموعة المحاصيل السكرية:

تعد مجموعة المحاصيل السكرية نموذجاً من قصص النجاح فيما يخص تحسين أوضاع الأمن الغذائي منها. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة لم تصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن التطورات الجارية تشير إلى أنها تسير في الطريق الصحيح نحو الاقتراب من هذا الاكتفاء.

كانت مصر قديماً تعتمد بشكل كامل على محصول قصب السكر لإنتاج ما تستطيع إنتاجه من السكر، وكان هذا المحصول المرتفع بدرجة كبيرة في احتياجاته المائية يمثل أحد جوانب مشكلة الإسراف في استخدام الموارد المائية النادرة في مصر. وهكذا فقد اتجهت السياسة الزراعية المصرية منذ بداية عقد الثمانينيات نحو الحد من التوسع في زراعة محصول قصب السكر، مع إدخال محصول البنجر السكري والتوسع في زراعته ليصبح محصولاً رئيسيًا -إلى جانب قصب السكر- لإنتاج السكر في مصر.

ووفق هذه السياسة تزايدت المساحة المزروعة من البنجر من حوالي ٤٠ ألف فدان خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٨٧) لتتجاوز نصف مليون فدان في السنوات الأخيرة، وقد ساعد على ذلك التوسع في تطبيق سياسة الزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر حتى أصبح منافسًا قويًا للعديد من حاصلات العروة الشتوية، ومع ذلك فقد شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر تذبذباً واضحاً كما يتبين من شكل (٢-٥).

وقد يعزي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) إلى الزيادة الملحوظة من الواردات والتي حققت أعلى متوسط كمية خلال فترات الدراسة الأربع، حيث بلغت ١٢٧٦ ألف طن.

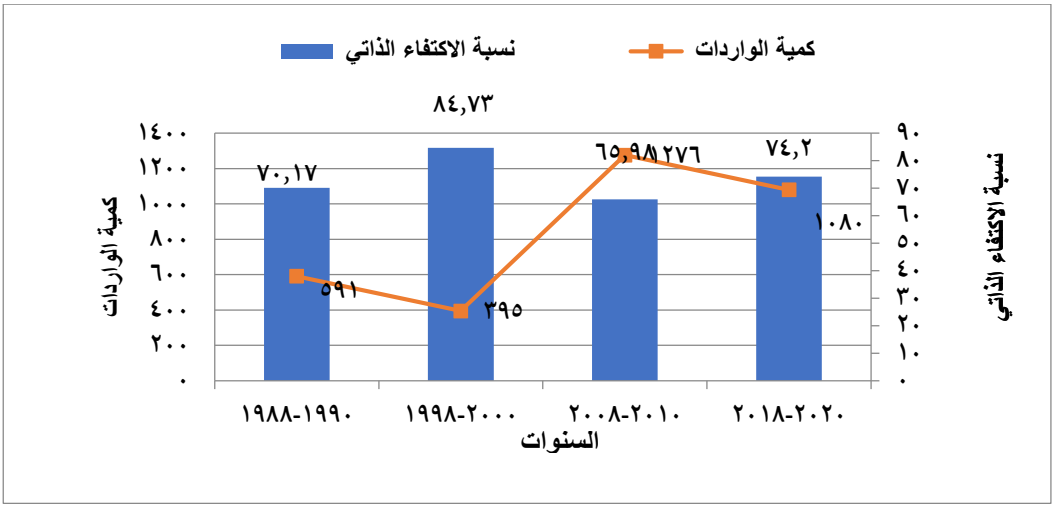

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

شكل (٢-٥)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من المحليات بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

سادساً: اللحوم الحمراء:

تُعد اللحوم الحمراء من بين السلع الغذائية التي تُعاني مصر تراجعا ملحوظا في نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وتزايدا ملحوظا في مقدار ما يجرى استيراده منها. فبالنسبة للاكتفاء الذاتي فقد تراجعت نسبته من حوالي ٧٥,٦% خلال الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٠) إلى ٥٣,٤% خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)، واقترن ذلك بزيادة حجم الواردات من حوالي ١٢٦ إلى ٤٩٥ ألف طن.

ومن زاوية أخرى تُعد اللحوم الحمراء من بين أهم السلع التي ترتفع قيمة فاتورتها الاستيرادية حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من القمح ثم الذرة الشامية، حيث تجاوزت هذه الفاتورة في السنوات الأخيرة (٢٠١٨- ٢٠٢٠) نحو ١,٥ مليار دولار سنويًا متجاوزة في ذلك قيمة الواردات من الزيوت النباتية خلال ذات الفترة، الأمر الذي يضيف بُعدًا آخر لمشكلة تراجع القدرات المحلية على توفير الاحتياجات الاستهلاكية من اللحوم الحمراء، وقد أدي هذا الوضع إلى قيام الدولة في الفترة الأخيرة – منذُ عام ٢٠١٨- بالاهتمام باستيراد العجول للتسمين ضمن مشروع تسمين عجول البتلو لسد الفجوة الغذائية وتوفير اللحوم الحمراء محلياً.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تفتقر إلى المراعي الطبيعية، وتفتقر في ذات الوقت إلى أي ميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء وذلك من منظور استهلاكها للمياه. ونظراً لأن تربية الماشية في مصر تعتمد على الماشية ثنائية الغرض (إنتاج لحوم وألبان) فإن إنتاجيتها من اللحوم تعد منخفضة مقارنة بإنتاجيتها بالدول الأوروبية على وجه الخصوص. ومع ارتفاع أسعار اللحوم في مصر أصبح الاهتمام ينصب على توفير القدر المناسب من البروتين الحيواني من مختلف مصادره الحيوانية البديلة كالدواجن والأسماك والألبان، هذا وتستهدف الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء إلى ٨٢%، ٩٠% خلال عامي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، و٢٠٢٩/ ٢٠٣٠ على التوالي.

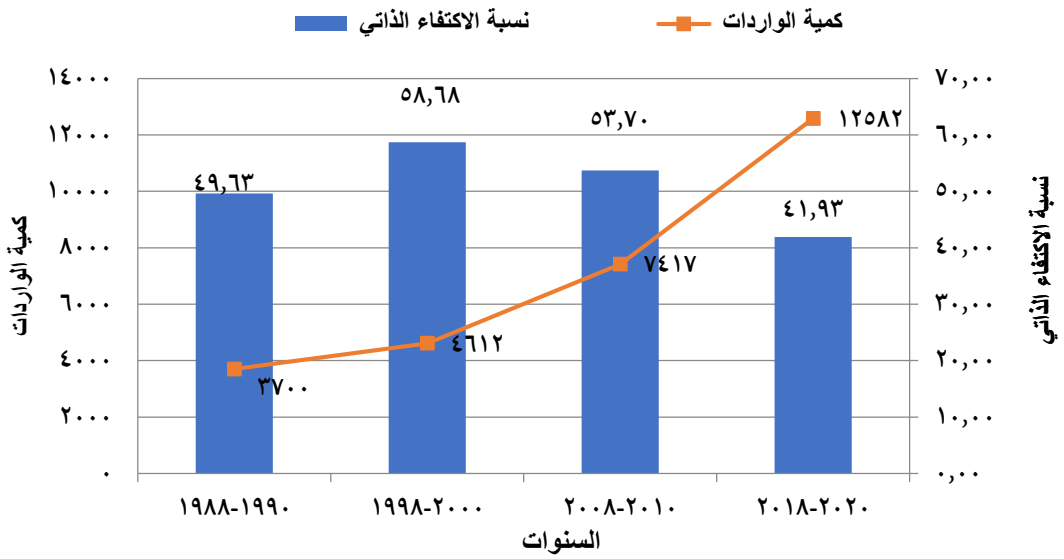

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

شكل (٢-٦)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية الواردات من اللحوم الحمراء بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

سابعاً: الأسماك:

حققت مصر خلال العقود القليلة الأخيرة إنجازات كبيرة في مجال الاستزراع السمكي، بعدما كان الإنتاج من الأسماك يكاد يقتصر على المصايد الطبيعية، وأصبحت مصر واحدة من بين أكبر عشر دول في العالم في مجال الاستزراع السمكي، وقد ساهم ذلك في تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك من حوالي ٧٠,٧% خلال الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٠م) لترتفع إلى ٧٥,٤%، ثم إلى ٨٦,٨% خلال الفترات (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) و (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) على التوالي، كما يتضح من الشكل التالي.

غير أن الفترة الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠) قد شهدت تراجعًا ملحوظًا في نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك ليصل إلى حوالي ٨٢,٨%، اقترن ذلك بمضاعفة حجم الواردات من الأسماك من حوالي ١٩٨ ألف طن للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) إلى حوالي ٤٤١ ألف طن للفترة الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة في الاحتياجات الاستهلاكية من جهة والاهتمام بتصدير كميات من الأسماك من جهة أخرى، هذا ومن المستهدف وفقاً لاستراتيجية التنمية الزراعية المحدثة أن تحقق مصر اكتفاءً ذاتياً من الأسماك قدرة ١٠٨% عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، يرتفع إلى ١١٤% عام ٢٠٢٩/ ٢٠٣٠.

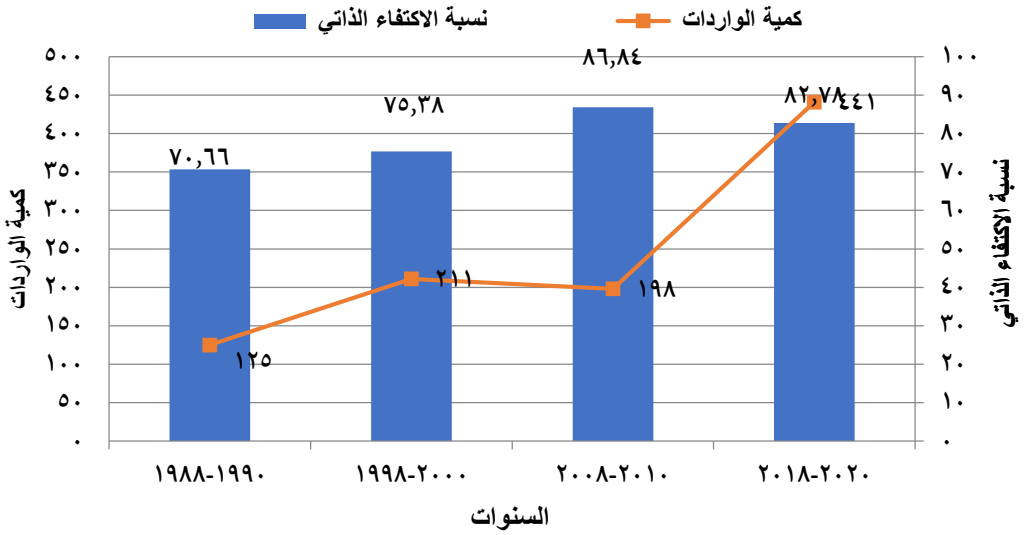

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الميزان الغذائي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، أعداد مختلفة.

شكل (٢-٧)

نسبة الاكتفاء الذاتي وكمية واردات من الأسماك بالألف طن خلال الفترات (١٩٨٨-١٩٩٠/ ١٩٩٨-٢٠٠٠ / ٢٠٠٨-٢٠١٠ / ٢٠١٨-٢٠٢٠)

٢-٣- تحديات الأمن الغذائي بمصر:

يواجه قطاع الزراعة المصري المسئول الرئيسي عن تحقيق الأمن الغذائي العديد من التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية التي تنعكس آثارها على الأمن الغذائي، نذكر منها ما يلي:

- **الزيادة السكانية**

يتزايد السكان في مصر بمعدل نمو سنوي يفوق مثيله في مساحة الأراضي الزراعية، ومن ثم في الإنتاج الزراعي. فبينما تزايدت مساحة الأراضي الزراعية من ٨,٤ مليون فدان عام ٢٠٠٦، إلى ٩,١ مليون فدان عام ٢٠١٧، ثم إلى ٩,٣ مليون فدان عام ٢٠٢١، فإن تعداد السكان قد بلغ خلال السنوات المشار إليها وعلى الترتيب ٧٢,٨،

و٩٤,٨، و١٠٢ مليون نسمة، ويعني ذلك أنه بينما تزايدت المساحة المنزرعة بنسبة ١٠,٧% فإن السكان ارتفعت أعدادهم بنسبة ٤٠,١% خلال الفترة المشار إليها، وقد ترتب على ذلك الوضع انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من ٠,١٢ فدان عام ٢٠٠٦ إلى أقل من نحو ٠,١ فدان، أي ما يقرب من ٢ قيراط عام ٢٠٢١.

هذا وقد ترتب على تزايد عدد السكان، ومن ثم تنامي طلبهم واحتياجاتهم الاستهلاكية من السلع الغذائية، اتساع الفجوة الغذائية فيما بين الإنتاج والاستهلاك من تلك السلع، بما يتبعه من زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية، بما قد يحمله ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي. فبينما لامس الإنتاج المحلي من القمح على سبيل المثال عام ١٩٩٠ مستوى ٤,٣ مليون طن، بلغ حجم الاستهلاك عشرة ملايين طن، أي أن الفجوة كانت تقدر بنحو ٥,٧ مليون طن، ارتفعت هذه الفجوة عام ٢٠٢١ لتبلغ ١٣,١ مليون طن، حيث تجاوز الاستهلاك ٢٢,١ مليون طن في مقابل إنتاج محلي يقارب تسعة ملايين طن.

- **التعدي على الأراضي الزراعية**

ساهم أيضاً في انخفاض معدلات الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية التعدي المستمر على الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلى استخدامات أخرى غير زراعية، حيث بلغ ما فقدته مصر من الأراضي الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٢٠ نحو ٤٠٠ ألف فدان تمثل حوالي ٦,٧% من مساحة الأراضي الزراعية القديمة (هدى، ٢٠٢٠)، منها حوالي نحو ٩٠ ألف فدان خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠. تجدر الإشارة إلى أنه رغم جهود الدولة لإزالة التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ والتي قُدرت بنحو ٣٦,١ ألف فدان، تمثل نحو ٤٠% من مساحة التعديات، فإن ذلك لا يعني إمكانية استخدام تلك الأراضي في الزراعة مرة أخرى لعدم صلاحيتها، حيث تشير إحدى الدراسات (الأمم المتحدة، ٢٠١٩) إلى أن إنتاج ٢–٣ سنتيمترات من التربة الزراعية قد يستغرق نحو ألف عام لكي يتم تكوين مثيل لها.

هذا ويشير الواقع المشاهد ونتائج الدراسات التطبيقية إلى أن التعدي على الأراضي الزراعية – بصوره المختلفة– من قبل أصحابها يرجع للعديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية منها: الزيادة السكانية المطردة وما ترتب عليها من زيادة الطلب على بناء المساكن، وانخفاض صافي العائد المحقق من النشاط الزراعي مقارنة بالأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى، وعدم التصدي بشدة لمتابعة التعديات والمخالفات على الأراضي الزراعية، وضعف العقوبات، وبطء سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين. تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخراً اتخاذ قرارات من شأنها تغليظ العقوبات على المعتدين على الأراضي الزراعية، وتشديد المتابعة والرقابة على الأراضي الزراعية لمنع التعديات عليها.

فضلاً عن ذلك هناك تآكل في الأراضي الزراعية يتم بشكل قانوني نتيجة لدخول مساحات من الأراضي الزراعية ضمن الأحوزة العمرانية للمدن، بالإضافة إلى المساحات المتآكلة والمخصصة للنفع العام والخاص (مدارس– مستشفيات– دور عبادة– شبكات محمول، وغيرها).

- **التفتت الحيازي**

تشير الإحصاءات إلى أن المساحات الزراعية المصرية هي من أكبر زراعات العالم تفتتاً خاصة في الأراضي القديمة في الدلتا والوادي (استراتيجية التنمية الزراعية، ٢٠٠٩) والذي يرجع الجانب الأكبر منه إلى قوانين وشرائع الإرث، حيث إن نسبة الحيازات القزمية التي لا تتعدى مساحتها ثلاثة أفدنة تغطي أكثر من ٤٠% من مساحة الأراضي الزراعية في منطقتي الدلتا والوادي، كما بلغت نسبة أعداد الحيازات القزمية (أقل من فدان) نحو ٤٨,٢% من جملة الحيازات (التعداد الزراعي ٢٠٠٩/٢٠١٠).

ونتيجة لهذا التفتت تضيع نسبة تقدر بنحو ١٢% من أخصب الأراضي والموارد الأرضية كحدود وفواصل فيما بين الحيازات، كما يضعف هذا التفتت القدرة على تحديث وتطوير الأنشطة الزراعية تكنولوجياً، والارتقاء بالإنتاجية الزراعية.

وتضاف إلى مشكلة تفتت الحيازات مشكلة أخرى تتمثل في تجزؤ الحيازات، حيث تتجزأ نسبة غير قليلة من الحيازات إلى أكثر من قطعة أرضية واحدة للحيازة الواحدة، هذه النسبة تقدر بنحو ٣١% من جملة عدد الحيازات (معهد التخطيط القومي،٢٠١٦)، وتسفر مشكلة التجزؤ بجانب مشكلة التفتت عن وجود نسبة كبيرة من الوحدات المزرعية التي تتسم في غالبيتها بمحدودية الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية.

- **تزايد معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي**

تعاني الزراعة المصرية ظاهرة تزايد نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية، وذلك مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، حيث تشير التقديرات إلى أن نسب الفاقد تتجاوز ٣٠% في الخُضر والفاكهة.، ونحو ٢٠% في البقول والدرنات، ونحو ١٠% بالنسبة للحبوب. وتقدر قيمة الفاقد الزراعي إجمالاً بنحو ١٠– ١٥% من قيمة الدخل الزراعي (الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية،٢٠١٩). ويرجع ذلك للعديد من الأسباب يأتي في مقدمتها جمود النُظم التسويقية السائدة وتقليديتها، وانخفاض نسب ما يوجه للتصنيع من الحاصلات الزراعية، وندرة الزراعات التعاقدية، وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية، وقصور نُظم المعلومات التسويقية، وغياب الجهات المسئولة عن الاهتمام بقضايا التسويق الزراعي.

- **انخفاض الإقبال على الاستثمار الزراعي**

يتوقف النهوض بقطاع الزراعة وزيادة مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي على ما يخصص له من الاستثمارات العامة، وعلى مدى ما يشارك به القطاع الخاص –الفاعل الرئيسي في القطاع الزراعي– من استثمارات. ورغم جهود الدولة خلال السنوات الأخيرة للنهوض بالقطاع الزراعي وتنفيذ العديد من المشروعات الزراعية القومية الكبرى للاستصلاح والاستزراع بالدلتا الجديدة، وتوشكى، وشرق العوينات وغيرها، فإن نصيب هذا القطاع من المخصصات الاستثمارية الكلية مازال ضعيفا، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية في جملة الاستثمارات الكلية لمختلف القطاعات من نحو ١٣,٢٢% خلال الفترة ١٩٩٨– ٢٠٠٢ إلى نحو ٢,٨% خلال الفترة من ٢٠٠٧– ٢٠١٢، إلا أنها عاودت الارتفاع إلى ٥,٩% بخطة ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣).

ورغم تزايد ما يوجه للتنمية الزراعية من استثمارات عامة (٦٧,٣% عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، فإن الاستثمار الخاص في المجال الزراعي (٣٢,٧% من إجمالي الاستثمارات الزراعية عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١) لم يشهد الإقبال المنشود بعد حيث يساهم القطاع الخاص الزراعي خلال ذات العام بنحو ٩% فقط من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في مصر، ويرجع ذلك لوجود العديد من المعوقات التي يأتي في مقدمتها القصور في المناخ الجاذب للاستثمار الخاص الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تخصيص الأراضي الجديدة، وتطوير التشريعات الزراعية، بجانب وجود العديد من السياسات الزراعية والتسويقية والائتمانية التي يحتاج الكثير منها إلى مراجعات لمواكبة التطورات الراهنة. ويعد انخفاض العائد الزراعي وتعرضه للتقلبات الشديدة من أكثر التحديات التي تواجه التوسع في الاستثمار الخاص الزراعي، ومن ثم زيادة فرص تحقيق الأمن الغذائي. فبينما تقدر مساحة الأراضي المنزرعة خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٩,٢ مليون فدان، فإن الدخل الزراعي قدر خلال ذات العام بنحو ٣٦٤,٦ مليار جنيه، وبذلك يقدر دخل الفدان الواحد بحوالي ٣٩٦٣٠ جنيها في السنة. وبفرض أن متوسط سعر شراء فدان الأرض الزراعية –الأصل الرئيسي في هذا النشاط– يقدر على الأقل بنحو ٥٠٠ ألف جنيه، فيعني ذلك أن عائد رأس المال الزراعي يقدر بنحو ٨% فقط، وهو معدل يقل كثيراً عن عائد الفرص البديلة لاستثمار رأس المال في مصر.

وهناك بجانب ما تمت الإشارة إليه من معوقات عدد آخر من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر منها ما يؤثر على جانب العرض من السلع الغذائية، مثل انخفاض الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة لدى صغار المزارعين، ومحدودية الموارد المائية، والتهديدات المحتملة لسد النهضة (وصل متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه الداخلية المتجددة إلى نحو ٦٠م^{٣} عام ٢٠٢١ (وزارة الري والموارد المائية)،

وهو ما يعادل نحو نصف معدل الفقر المائي البالغ ١٠٠٠ م^{٣}، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، ويأتي في مقدمتها الأسمدة والمبيدات الزراعية.

يضاف إلى ذلك التأثيرات السلبية الحالية والمحتملة للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية سواء ما يتعلق منها بأثر ارتفاع سطح البحر على بعض المناطق الزراعية، أو ما يتعلق بانخفاض معدلات الإنتاجية للعديد من الحاصلات نتيجة الارتفاع في درجات الحرارة . ويضاف كذلك إلى تلك التحدّيات تدني نصيب القطاع الزراعي من القروض المصرفية، فبالرغم من وجود مؤسسة مصرفية متخصصة في مجال الائتمان الزراعي، فإن نصيب هذا القطاع لا يتجاوز نحو ٢% من جملة الإقراض البنكي عام ٢٠٢١، وضعف جهاز الإرشاد الزراعي، والقصور في التطبيق والاستفادة من نتائج البحث العلمي.(https://www.fao.org/faostat/ar/#data/ic)

وعلى جانب الطلب، هناك عدد آخر من التحديات أهمها انخفاض مستوى الدخول، وارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع نسبة الفقر وخاصة في المناطق الريفية، وكذا ارتفاع معدلات البطالة، وليس ثمة شك أن مثل هذه التحديات إنما تلقي بظلالها وآثارها سلبياً على الأداء العام لقطاع الزراعة في مجال الإنتاج ومن ثم المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

[١] أثرت التغيرات المناخية على إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية في الآونة الأخيرة، فوفقاً لتقديرات مركز البحوث الزراعية انخفض إنتاج الزيتون عام ٢٠٢١ بنسبة تتراوح بين ٦٠–٨٠%، وكذلك تأخر إنتاج المانجو وانخفض إنتاجها بنسبة ٢٥% بسبب ارتفاع درجة الحرارة ليتراجع إنتاج الفدان منها إلى أربعة أطنان مقابل خمسة أطنان عام ٢٠٢٠. كما تراجعت إنتاجية فدان البطاطس بنسبة تراوحت بين ٣٠– ٤٠% وإنتاجية فدان القمح بنسبة ٤٠– ٥٠% خلال عام ٢٠٢١ بسبب موجات الحرارة المرتفعة غير المتوقعة التي شهدها هذا العام.

القسم الثالث: تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والمصري

تمهيد

على الرغم من تزايد انعدام الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١٨ نتيجة لتواتر وشدة الصدمات المناخية، والصراعات الإقليمية، وانتشار جائحة كورونا، فإن الوضع اتخذ منعطفاً أكثر دراماتيكية مع الحرب الروسية- الأوكرانية.

ورغم أن الحرب الروسية- الأوكرانية تقع بأراضي الدولتين، فإن آثارها ظهرت سريعاً بخلق أزمة غذائية عالمية واسعة النطاق نظراً لأن الدولتين المتحاربتين تشكلان حصة كبيرة في الأمن الغذائي العالمي، لمساهمتهما بنصيب جوهري في الإنتاج والصادرات العالمية من السلع الغذائية الاستراتيجية. فهما تساهمان مجتمعتين بنحو ٢٨% في الإنتاج العالمي من القمح، و٢٩% من الشعير، و١٥% من الذرة، و٧٥% من الإنتاج العالمي لزيت عباد الشمس. كما أن روسيا تعد مصدراً رئيسياً للأسمدة الكيماوية، حيث تتحكم وحدها في تصدير نحو ١٥% من الأسمدة النيتروجينية (الغذاء الرئيسي للنباتات)، ونحو ١٧% من الأسمدة البوتاسية (Global Report on food crises, 2022)، كما يوفر البلدان معاً نحو ثمن (١٢%) مجموع السعرات الحرارية المتداولة في العالم (مجلة التمويل والتنمية، ٢٠٢٢). ومن ثم تتحكم الدولتان معاً في إنتاج نصيب كبير من الغذاء العالمي وفي مدخلات إنتاجه كذلك.

ووفقاً لبيانات (Hunger HotSpot FAO-WEP, 2022) فإن روسيا وأوكرانيا تساهمان معاً بنحو ٣٦% من تجارة القمح، وبنحو ٢٧% من تجارة الشعير، وبنحو ١٧% من تجارة الذرة الصفراء (والتي تمثل نحو ٧٥% من مكونات الأعلاف النباتية للماشية والدواجن)، وبنحو ٧٣% من تجارة زيوت عباد الشمس (٤٩,٦% لأوكرانيا، و٢٣,١% لروسيا)، بما يشير إلى دورهما الكبير كذلك في تجارة الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية.

وتعتمد ما يقرب من ٥٠ دولة على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في توفير ما لا يقل عن ٣٠% من احتياجاتها من القمح، ومن بين هذه البلدان تستورد ٢٦ دولة أكثر من ٥٠% من احتياجاتها من القمح من هذين البلدين (FAO, April, 2022).

وفي ضوء ذلك الوضع أسرعت الحرب من وتيرة أزمة نقص الغذاء، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العديد من دول العالم، وخاصة الدول التي تعاني فجوة غذائية وتعتمد على استيراد الغذاء، والدول الأقل نمواً، والدول المنخفضة الدخل.

٣-١- تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي:

لم تلبث دول العالم أن تشهد مظاهر التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلا وجاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتنذر بخطر متزايد متمثل في العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية مثل التضخم، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، وارتفاع أسعار السلع الغذائية وتعطيل التجارة الدولية بسبب إغلاق الموانئ الرئيسية. وقد تزامن ذلك مع التحذيرات التي أصدرتها منظمة "الفاو" بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العالمي للأجيال القادمة، حيث تؤكد تقارير الأمم المتحدة زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الغذاء سنوياً (Emad, M, ٢٠٢٢). تجدر الإشارة إلى أن التأثيرات السلبية لتداعيات الحرب على الأمن الغذائي من المتوقع أن تكون أكثر عمقاً للفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً، ويعزي ذلك إلى أن البلدان الأكثر فقراً غالباً ما تكون مستوردة للغذاء بشكل كبير، كما تمثل تكلفة الغذاء ما لا يقل عن نصف إجمالي نفقات الأسر في الدول منخفضة الدخل (محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية).

٣-١-١- صور تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي

اتجهت أنظار دول العالم منذ بدء الحرب لتتبع مجرياتها، ورصد تداعياتها محلياً وإقليميا ودولياً. ورغم أن هذه الحرب تدور رحاها على أرض أوروبية خالصة، فإن تداعياتها انتشرت بسرعة فيما بين معظم دول العالم. تعددت صور تداعيات وتأثيرات الحرب – الاقتصادية والاجتماعية- خلال الشهور العشرة منذ اندلاعها من حيث عمق وشدة هذه التأثيرات، ومدى تطورها، وانتشارها، وتأثيرها على الأمن الغذائي فيما بين دول العالم، ويمكن عرض أهم صور تداعيات وتأثيرات هذه الحرب فيما يلي:

- **الحد من القدرة الإنتاجية الزراعية لأوكرانيا**، من خلال ما تشهده من النزوح الجماعي للسكان، ومن ثم خفض أعداد العمالة الزراعية، وتدمير البنية التحتية الحيوية وخاصة السكك الحديدية، ومرافق تخزين الحبوب، وغلق العديد من الموانئ البحرية، كما تم قطع طرق الإمداد البحري الرئيسية عبر البحر الأسود. وهذا من شأنه ليس فقط عرقلة شحن مستلزمات الإنتاج الزراعي وصادرات الموسم الزراعي السابق، لكن سوف يعرقل كذلك إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية ناتج موسم الحصاد الحالي الذي بدأ من منتصف العام الجاري ٢٠٢٢، وربما لما بعده من مواسم زراعية. ومن الصعب كذلك على أوكرانيا ممارسة النشاط الزراعي الإنتاجي بطاقة كاملة في الأمد القريب نظراً لوقوع معظم الأراضي الزراعية في المناطق التي تسعى روسيا للسيطرة عليها، الأمر الذي قد يؤثر سلبيا على صادراتها من الحاصلات الزراعية.
- **نقص المعروض عالمياً من الغذاء**، ومن ثم المتاح للاستيراد من السلع الغذائية نتيجة لفرض العديد من الدول المنتجة قيوداً صارمة على صادراتها الغذائية -وعلى سبيل المثال تشمل القيود المفروضة حالياً على

التصدير والاستيراد نحو ٢١% من حجم التجارة العالمية للقمح (مدونة البنك الدولي، أغسطس، ٢٠٢٢) – بهدف إبقاء الإمدادات الغذائية الاستراتيجية داخل حدودها لتوفير احتياجات مواطنيها الغذائية. وحتى ديسمبر ٢٠٢٢، طبق ١٩ بلداً ٢٣ قراراً لحظر تصدير المواد الغذائية، وطبقت ثمانية بلدان ١٢ إجراءً للحد من الصادرات (البنك الدولي– ٢٠٢٣/٢/١٣) ويأتي في مقدمة الدول التي فرضت حظراً مؤقتاً على بعض صادراتها الغذائية والسمادية روسيا (أوصت مصنعي الأسمدة بوقف صادراتهم مؤقتاً)، والهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم) التي قيدت خلال شهر مايو ٢٠٢٢ بيع السكر في الأسواق الدولية، وذلك بعد أيام من حظرها تصدير القمح (كما طلبت الحكومة من البائعين الحصول على إذن محدد من السلطات لتصدير السكر خلال الفترة من أول يونيو إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢). وإندونيسيا (أكبر دولة مصدرة لزيت النخيل) فرضت أيضًا حظراً على صادراتها من الزيت، وفرضت كذلك كل من المجر وتركيا قيوداً على تصدير بعض السلع الغذائية، كما أوقفت الصين صادرات اليوريا والفوسفات حتى يونيو ٢٠٢٢. فضلاً عن ذلك فقد تعرض الإنتاج من السلع الغذائية للنقص بالكثير من مناطق الإنتاج، وخاصة بدول أمريكا اللاتينية نتيجة لظروف الجفاف التي تشهدها تلك الدول.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مجموعة الدول السبع قد اتخذت مؤخراً خطوة مهمة تمثلت في التعهد بعدم فرض حظر على تصدير المواد الغذائية، واستخدام جميع الأدوات وآليات التمويل لتعزيز الأمن الغذائي العالمي (مدونة البنك الدولي، أغسطس، ٢٠٢٢).

ومن المحتمل في ظل القيود التجارية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من قبل الدول الأوروبية وغيرها من الدول أن ينخفض إنتاجها من السلع الغذائية في ظل صعوبة استيرادها مستلزمات الإنتاج من المعدات وقطع الغيار وغيرها من المستلزمات.

وفي سياق متصل فإنه من المتوقع كذلك وفقاً لوزارة الزراعة الأمريكية في تقريرها الشهري (مايو ٢٠٢٠) أن ينخفض حجم الصادرات الأوكرانية من القمح عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمقدار تسعة ملايين طن ليسجل عشرة ملايين طن فقط، وفي المقابل توقع التقرير أن ترتفع صادرات روسيا من القمح في ذات العام بمقدار ستة ملايين طن بسبب زيادة الطلب على القمح الروسي منخفض التكلفة ولتعويض النقص في الصادرات الأوكرانية.

- **تعطل سلاسل الإمداد العالمية**، أدت الحرب الروسية– الأوكرانية إلى حدوث ارتباك في سلاسل الإمداد بسبب:

  - **اضطراب الصادرات الروسية** نتيجة فرض ٣٨ حكومة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية وآسيا مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا والتي استجابت لها كثير من الشركات والبنوك

العالمية (Garrincha's, Pierre– Olivier, 2022)، ومن ثم حدوث اضطرابات في الصادرات الروسية من السلع الغذائية عبر كل من الشحن البحري والشحن الجوي مما أثر سلبيا على سلاسل الإمداد العالمية من تلك السلع.

- **إغلاق الموانئ الأوكرانية الواقعة على البحر الأسود** كان يتم توريد ٨٥% من صادرات المحاصيل الأوكرانية عن طريق البحر، ومع اندلاع الحرب توقفت تدفقات الصادرات الزراعية الأوكرانية عن طريق موانئ البحر الأسود، ومن ثم حدث تكدس في الموانئ. ومع اتجاه أوكرانيا للتصدير عن طريق السكك الحديدية عبر حدودها مع كل من رومانيا وبولندا وسلوفاكيا، فإن الأضرار التي لحقت بمرافق السكك الحديدية نتيجة لتداعيات الحرب أثرت سلبيا على تدفق الصادرات الزراعية والغذائية، ومن ثم حدث تعطل واختناق في سلاسل الإمداد العالمية، مما أدى إلى تفاقم العجز في الإمدادات العالمية من السلع الغذائية، وارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لارتفاع معدلات التأمين التي تعكس المخاطر الممكن التعرض لها أثناء الشحن. فضلاً عن أن ارتفاع أسعار الطاقة، واللجوء تجنباً لتداعيات الحرب إلى مسافات نقل أطول ومحطات ترانزيت أكثر، قد ساهما في ارتفاع أسعار السلع الغذائية لمستوى غير مسبوق.

- **ارتفاع تكاليف الشحن البحري**، أدى الإغلاق المتبادل للمجال الجوي بين روسيا و٣٨ دولة، وقطع اتصالات روسيا بالموانئ الأوروبية إلى طول مسافة المسارات البرية والجوية، وارتفاع أسعار الشحن الجوي بين أوروبا وشرق آسيا، وتباطؤ عمليات النقل بالسكك الحديدية عبر روسيا بسبب تشديد إجراءات التحقق من الامتثال للعقوبات، وقد أدى ارتفاع تكلفة الوقود خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب إلى حدوث زيادة تراوحت ما بين ٥% و ١٤% من إجمالي تكاليف الشحن البحري (UN, 2022b). ونتيجة لازدحام الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري، ارتفعت أسعار استئجار سعه الحاويات إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.
- **ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة**، أدت الحرب الروسية– الأوكرانية إلى اندلاع أزمة طاقة عالمية بشكل غير مسبوق، حيث ارتفعت الأسعار العالمية لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم.

ومع ارتفاع أسعار النفط وانخفاض شحنات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨٠% مقارنة بما كانت عليه في السنوات الأخيرة، من المتوقع مع استمرار وتيرة الحرب حدوث أزمة طاقة حادة في أوروبا خلال فصل الشتاء وما قد يقترن بها من زيادة في تكاليف المعيشة، وانخفاض في القدرة الإنتاجية والتصديرية لدول الاتحاد الأوروبي.

- **ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية**، واضطراب التجارة الدولية لتلك السلع وخاصة مجموعتي الزيوت والحبوب التي شهدت أعلى الارتفاعات، – نظراً لكون روسيا وأوكرانيا من كبار منتجي ومصدري هذه السلع–

وذلك على النحو المبين بجدول (٣–١)، مما نتج عنه مزيد من الموجات والضغوط التضخمية، والتي أدت بدورها إلى تآكل قيمة الدخول، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. ويرجع ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، واضطراب التجارة الدولية لتلك السلع، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ويأتي في مقدمتها أسعار الأسمدة الكيماوية وأسعار الطاقة (وخاصة أسعار الديزل التي شهدت ارتفاعات كبيرة مقارنة بأسعار الغاز الذي يعد مصدر وقود الشاحنات والجرارات وغيرها من وسائل النقل)، وذلك بجانب ارتفاع أقساط التأمين على النقل، ومن ثم ارتفاع تكاليف الشحن.

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة بالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية في العديد من الدول المنتجة للسلع الغذائية إلى ارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في معظم الدول خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٠%– ٣٠% (World Bank, 2022a).

جدول (٣–١)

تطور الأرقام القياسية للأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة من شهر يناير ٢٠٢٠– أكتوبر ٢٠٢٢

عام ٢٠١٦=١٠٠

الرقم القياسي لأسعار السكر	الرقم القياسي لمؤشر أسعار الزيوت	الرقم القياسي لأسعار الحبوب	الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان	الرقم القياسي لمؤشر أسعار اللحوم	الرقم القياسي لمؤشر أسعار الغذاء	شهر
٨٨,٥	١٠٩,٩	١٠١,٨	١٠٥,٠	١٠٤,٧	١٠٣,٦	٢٠٢٠–٠١
٩٢,٤	٩٨,٦	١٠٠,٦	١٠٤,٠	١٠١,٥	١٠٠,٥	٢٠٢٠–٠٢
٧٤,٧	٨٦,٣	٩٩,١	١٠٢,٦	١٠٠,٥	٩٦,٢	٢٠٢٠–٠٣
٦٣,٩	٨٢,٠	١٠٠,٧	٩٦,٨	٩٧,٩	٩٣,٥	٢٠٢٠–٠٤
٦٨,٦	٧٨,٦	٩٩,١	٩٥,٤	٩٦,٤	٩٢,١	٢٠٢٠–٠٥
٧٥,٧	٨٧,٥	٩٨,٤	٩٩,٤	٩٥,٨	٩٤,٣	٢٠٢٠–٠٦
٧٦,٨	٩٤,٢	٩٨,٣	١٠٢,٩	٩٣,٢	٩٥,٠	٢٠٢٠–٠٧
٨٢,٠	٩٩,٨	١٠٠,٣	١٠٣,٢	٩٣,٢	٩٦,٩	٢٠٢٠–٠٨
٧٩,٨	١٠٥,٧	١٠٥,٤	١٠٣,٤	٩٢,٥	٩٩,١	٢٠٢٠–٠٩
٨٥,٦	١٠٧,٦	١١٣,٣	١٠٥,٦	٩٢,٨	١٠٢,٥	٢٠٢٠–١٠
٨٨,٥	١٢٣,٢	١١٦,١	١٠٦,٥	٩٤,٣	١٠٦,٧	٢٠٢٠–١١
٨٨,١	١٣٢,٦	١١٧,٦	١١٠,٤	٩٥,٩	١٠٩,٨	٢٠٢٠–١٢
٩٣,٧	١٣٨,٢	١٢٤,٤	١١٠,٧	٩٥,٥	١١٢,٩	٢٠٢١–٠١
٩٩,٧	١٤٦,٧	١٢٥,٥	١١٢,٥	٩٧,٣	١١٦,٠	٢٠٢١–٠٢
٩٥,٧	١٥٨,٥	١٢٣,٣	١١٦,٩	١٠٠,٢	١١٨,٦	٢٠٢١–٠٣
٩٩,٥	١٦١,٣	١٢٥,٥	١١٨,٥	١٠٣,٨	١٢١,٤	٢٠٢١–٠٤
١٠٦,٢	١٧٤,٠	١٣٣,٠	١٢٠,٥	١٠٦,٨	١٢٧,٥	٢٠٢١–٠٥

شهر	الرقم القياسي لمؤشر أسعار الغذاء	الرقم القياسي لمؤشر أسعار اللحوم	الرقم القياسي لأسعار منتجات الألبان	الرقم القياسي لأسعار الحبوب	الرقم القياسي لمؤشر أسعار الزيوت	الرقم القياسي لأسعار السكر
٢٠٢١-٠٦	١٢٤,٦	١١٠,١	١١٩,٣	١٢٩,٦	١٥٦,٩	١٠٧,٢
٢٠٢١-٠٧	١٢٣,٩	١١٣,٥	١١٦,١	١٢٥,٦	١٥٤,٧	١٠٩,٠
٢٠٢١-٠٨	١٢٧,٣	١١٢,٨	١١٥,٦	١٢٩,٧	١٦٥,٠	١١٩,٩
٢٠٢١-٠٩	١٢٨,٥	١١٢,١	١١٧,٥	١٣٢,١	١٦٧,٧	١٢٠,٦
٢٠٢١-١٠	١٣٢,٥	١١١,٤	١٢٠,٨	١٣٦,٤	١٨٣,٩	١١٨,٤
٢٠٢١-١١	١٣٤,٦	١١١,٩	١٢٥,٣	١٤٠,٧	١٨٣,٦	١١٩,٦
٢٠٢١-١٢	١٣٣,٠	١١٠,٥	١٢٨,٣	١٣٩,٨	١٧٧,٦	١١٥,٨
٢٠٢٢-٠١	١٣٢,٧	١٠٩,٧	١٢٩,٨	١٣٧,٦	١٨١,٩	١١٠,٢
٢٠٢٢-٠٢	١٣٨,٠	١١٠,٩	١٣٨,٥	١٤٢,١	١٩٧,٤	١٠٨,١
٢٠٢٢-٠٣	١٥٦,٣	١١٦,٧	١٤٢,٧	١٦٦,٥	٢٤٦,٤	١١٥,٤
٢٠٢٢-٠٤	١٥٥,٠	١١٩,٣	١٤٣,٥	١٦٦,٠	٢٣٢,٤	١١٨,٩
٢٠٢٢-٠٥	١٥٤,٥	١٢٠,٠	١٤٠,٨	١٦٩,٨	٢٢٤,٣	١١٧,٨
٢٠٢٢-٠٦	١٥٠,٩	١٢٢,٠	١٤٦,٥	١٦٢,٧	٢٠٧,٢	١١٤,٨
٢٠٢٢-٠٧	١٤٠,٦	١٢٤,١	١٤٦,٥	١٤٧,٣	١٦٨,٨	١١٢,٨
٢٠٢٢-٠٨	١٣٧,٦	١٢١,١	١٤٣,٤	١٤٥,٦	١٦٣,٣	١١٠,٥
٢٠٢٢-٠٩	١٣٦,٠	١٢٠,١	١٤٢,٦	١٤٧,٩	١٥٢,٦	١٠٩,٧
٢٠٢٢-١٠	١٣٥,٩	١١٨,٤	١٤٠,١	١٥٢,٣	١٥٠,١	١٠٩,٠

Sources: FAO Food Price Index, at: https://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/

تجدر الإشارة إلى أن الظروف مهيأة لاستمرار الارتفاع في أسعار السلع الغذائية، إذا ما استمرت الدول في فرض قيود جديدة على الصادرات لاحتواء ضغوط الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى حدوث "تأثير مضاعف" على الأسعار العالمية. ففي حالة قيام أي من أكبر خمسة مصدرين للقمح (على سبيل المثال) بحظر الصادرات سيتمثل الأثر التراكمي لهذه التدابير في زيادة الأسعار العالمية بنسبة ١٣% على الأقل، بل وأكثر من ذلك بكثير إذا ما أبدى المصدرون الآخرون رد فعل مماثلا (مدونة البنك الدولي، أغسطس، ٢٠٢٢).

هذا ويشكل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بعد الحرب نحو ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي (IMF, 2022b).

- **الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة الكيماوية**، والتي شهدت زيادة قدرها ٣٠% تقريبًا منذ بداية عام ٢٠٢٢ بعد زيادتها بنحو ٨٠% خلال العام الماضي (Blogs, world bank, April, 2022)، ويوضح الشكل (٣-١) تطور أسعار الأسمدة خلال الفترة (أبريل ٢٠٢٢- أبريل ٢٠٢٢). ويرجع سبب ارتفاع أسعار الأسمدة

بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف عناصر انتاجها ويأتي في مقدمتها الغاز الطبيعي الذي يساهم وحده بما يتراوح بين ٧٠– ٨٠% من تكاليف إنتاج الأمونيا وهي مادة أساسية لإنتاج الأسمدة النيتروجينية. ساعد على ذلك أيضاً وقف الصين (أكبر دولة مصدرة للأسمدة بعد روسيا) صادراتها من أسمدة اليوريا والفوسفات للخارج حتى يونيو ٢٠٢٢ (مركز المستقبل للأبحاث، مايو٢٠٢٢)، وذلك بجانب اضطرابات سلسلة الإمداد من روسيا بسبب العقوبات المفروضة عليها.

وقد أدى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى غلق مؤقت للعديد من المصانع بدول أوروبا، ويشير المحللون إلى أن هناك مخاوف من تفاقم الوضع بشأن المعروض من السلع الغذائية في السوق العالمي، والقدرة على تحمل تكلفة الأسمدة وتوافرها إذا ما استمر أمد الحرب. وذلك نظراً لاحتلال روسيا المرتبة الأولى في تصدير الأسمدة النيتروجينية، وتعد ثاني أكبر مورد للبوتاسيوم، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفسفورية (FAO, April, 2022)، من جهة، واعتماد العديد من المنتجات الزراعية بشكل أساسي على تلك الأسمدة لرفع الجودة، وزيادة الإنتاج من جهة أخرى.

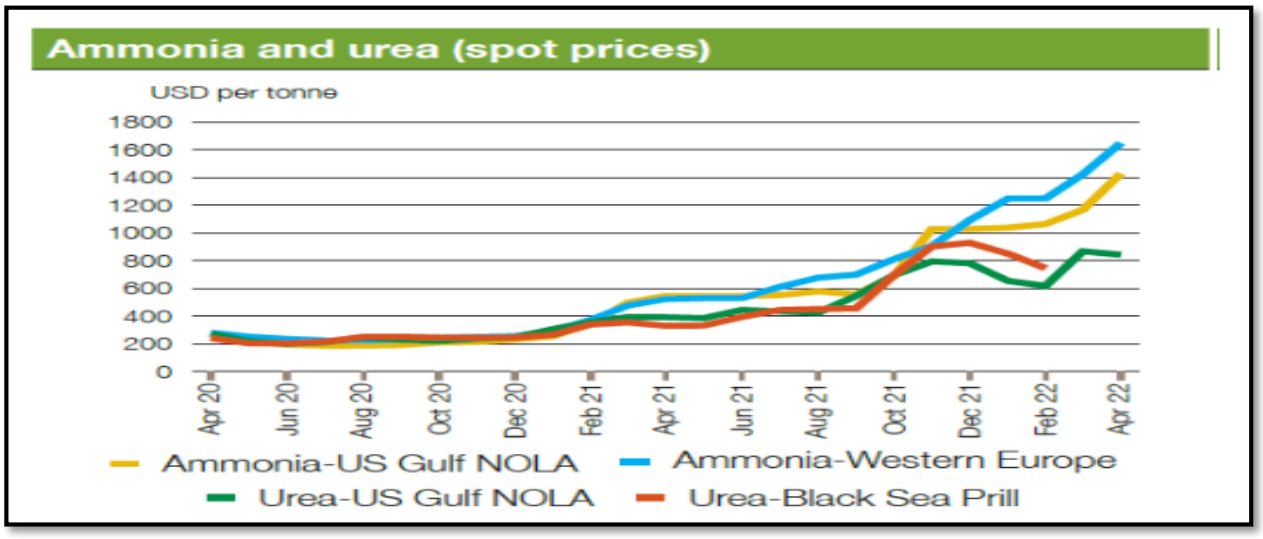

Source:https://farmpolicynews.illinois.edu/2022/05/prices-of-most-fertilizers-continue-rise-as-wheat-prices-climb-on-supply-concerns/

شكل (٣–١)

تطور الأسعار العالمية للأسمدة خلال الفترة (أبريل ٢٠٢٠–أبريل ٢٠٢٢)

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لتحديث نظم معلومات الأسواق الزراعية الصادر في فبراير ٢٠٢٣، انخفضت أسعار الأسمدة بنسبة ٤٠% –منذ أن سجلت مستويات قياسية في الربيع الماضي– بسبب الانخفاضات الأخيرة في أسعار الغاز الطبيعي، وإعادة فتح مصانع الأسمدة في أوروبا، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإن الأسعار لا تزال تقريباً ضعف مستواها قبل عامين (البنك الدولي، ٢٠٢٣/٢/١٣).

- **لجوء العديد من الدول وخاصة الأوروبية إلى وضع سقف لاستهلاك مواطنيها** من بعض السلع الغذائية التي عانت سلاسل إمدادها اضطرابات، وتلك التي شهدت أسعارها العالمية زيادة كبيرة، ويأتي على رأسها الزيوت.
- **صعوبة الحصول على السلع الغذائية**، لم تتوقف تداعيات الحرب عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية ونقص المعروض منها، ولكنها امتدت إلى أزمة في الوصول وأولوية الحصول على الغذاء من الدول المصدرة، حيث أصبح ذلك لا يخضع –في بعض الحالات–لآليات بورصات الغذاء فقط، ولكنه يخضع كذلك للسياسات والتوافقات والتحالفات للدول الكبرى المصدرة للسلع الغذائية.
- **ارتفاع التضخم العالمي**، أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطرابات سلسلة الإمداد، وانطلاق الطلب المكبوت في أعقاب رفع الإجراءات المتعلقة بفيروس كورونا في الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة التضخم العالمي لما يقرب من ١٠% في عام ٢٠٢٢ –وهو أعلى مستوى في ٢٦ عاماً– ويمثل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي.

هذا وتشير المعلومات المستمدة من أحدث تقرير للبنك الدولي عن الشهور من أكتوبر ٢٠٢٢ حتى يناير ٢٠٢٣ إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، مع ارتفاع مستويات التضخم إلى أكثر من ٥% في ٨٣,٣% من البلدان منخفضة الدخل، ٦٠,٢% من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و٩١% في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وكثير منها تشهد معدلات تضخم مكونة من رقمين. ونسبة البلدان مرتفعة الدخل التي ترتفع فيها معدلات التضخم مرتفعة أيضاً، حيث شهد نحو ٨٥,٧% منها ارتفاع مستويات التضخم في أسعار المواد الغذائية. وتقع البلدان الأكثر تضرراً في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى.[١]

جدير بالذكر أنه ظهرت بوادر أمل لانفراجة في أزمة الغذاء خلال شهر يوليو ٢٠٢٢ بعقد اتفاق بين روسيا وأوكرانيا برعاية أمُمية، ووساطة تركية لإعادة فتح موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، والإفراج عن ملايين الأطنان من شحنات الحبوب، وقد بدأ بالفعل في أوائل شهر أغسطس ٢٠٢٢ خروج أولى سفن الحبوب من الميناء، وقد تم تمديد هذا الاتفاق ١٢٠ يوما أخرى بعد انتهاء المدة الأولى للاتفاق بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

[١] البنك الدولي- الصفحة الرسمية- https://mails.yahoo.com/d/folders/i/messages/ahz7iddqa82yildgrqa-w.ea ٢٠٢٣/٢/١٣

٣-١-٢- مخاطر تراجع الأمن الغذائي العالمي جراء الحرب

بجانب تداعيات التغيرات المناخية وتأثيرات جائحة كوفيد-١٩ دفعت الحرب الروسية-الأوكرانية الملايين إلى الاقتراب من المجاعة، حيث أدى ارتفاع التضخم، والعجز المالي، والديون القياسية إلى تقييد قدرة العديد من البلدان عن تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها. ولذا فقد تزايدت أعداد المواطنين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، وتباينت أعدادهم فيما بين مناطق العالم المختلفة، وكانت مناطق غرب، ثم شرق، ثم جنوب القارة الإفريقية الأكثر تأثراً، يليها مناطق آسيا، ثم وسط وشمال إفريقيا شكل (٣-٢).

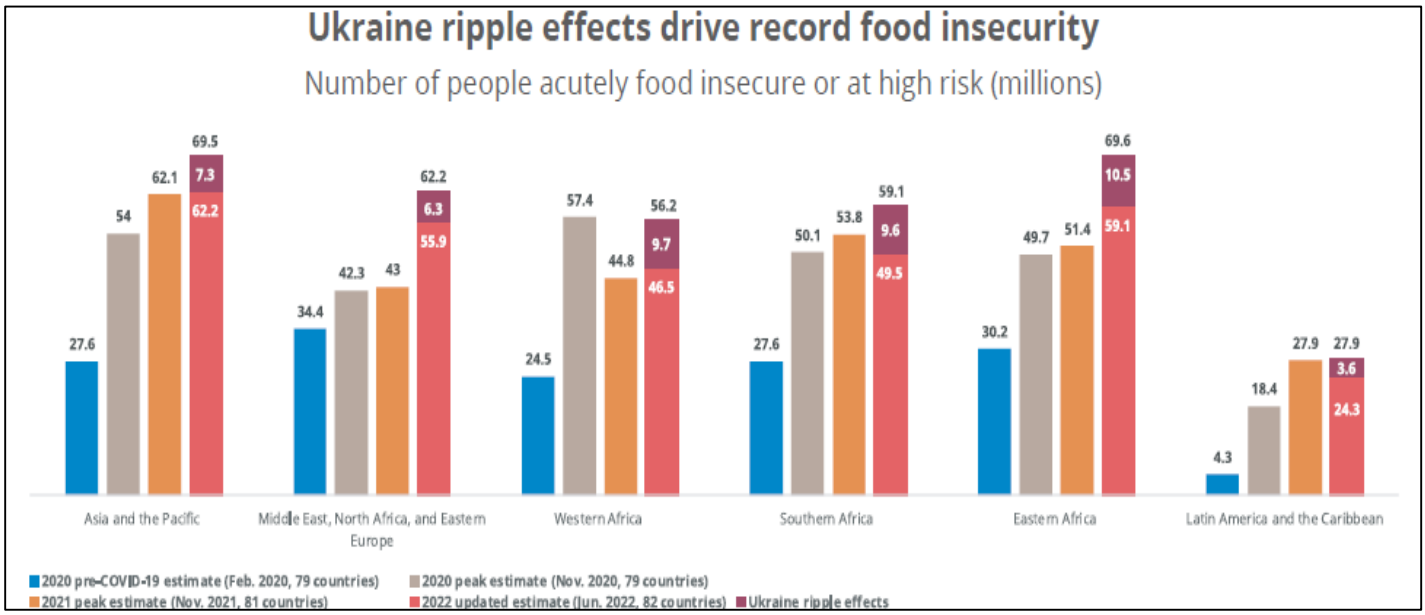

Source:World Food Program (WFP) (2022). Global food crisis: Update on the World's unprecedented needs.

شكل (٣-٢)

تأثير الحرب في أوكرانيا على انعدام الأمن الغذائي على مستوي مناطق العالم المختلفة

في ضوء تداعيات الحرب على الأمن الغذائي حذر رئيس البنك الدولي في ٢٥ مايو ٢٠٢٢ من أن الحرب وتأثيرها المتوقع على الغذاء والطاقة والأسمدة قد تؤدي إلى ركود عالمي. كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ مايو٢٠٢٢ من أن الشهور القادمة مهددة بظهور شبح نقص الغذاء العالمي الذي قد يستمر سنوات عديدة، حيث سيؤدي ارتفاع تكلفة المواد الغذائية إلى زيادة عدد الأشخاص الذين لا يتلقون القدر الكافي من الغذاء بواقع ٤٤٠ مليوناً، ليصل الإجمالي إلى ١,٦ مليار شخص، وهناك ما يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة على شفا المجاعة. وفي حال ما استمرت الحرب فترة طويلة قد يقع مئات الملايين من الأشخاص في مناطق عديدة من العالم في براثن الفقر، وفي هوة انعدام الأمن الغذائي، كما قد تنتشر الاضطرابات السياسية. وفي سياق

متصل أشار تقرير للإيكونوميست إلى أنه في حال استمرار الحرب بين الدولتين (وهو أمر وارد) من المرجح موت العديد من الناس جوعاً.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ارتفاع أسعار الأسمدة، ومن ثم تراجع إنتاجها عالمياً (قلصت شركة "يارا" النرويجية التي تعد إحدى أكبر شركات تصنيع الأسمدة عالمياً، طاقتها الإنتاجية من الأمونيا واليوريا ببعض مصانعها الأوروبية بنسبة ٥٥% في مارس ٢٠٢٢ –مركز المستقبل للأبحاث، مايو ٢٠٢٢–) من شأنه أن يؤدي إلى تراجع معدلات استخدام الأسمدة مما قد يؤثر سلبيا على حجم الإنتاج من المحاصيل الزراعية لانخفاض إنتاجيتها. ولذا يتوقع المعهد الدولي لأبحاث الأرز (كمثال) أن الإنتاج العالمي للأرز عرضة للانخفاض بنسبة ١٠% خلال الموسم المقبل، بما يمثل خسارة قدرها ٣٦ مليون طن، أو ما يعادل غذاء ٥٠٠ مليون شخص.

حذر كذلك الرئيس الفرنسي من أن قارتي أوروبا وإفريقيا ستشهدان اضطراباً كبيراً على الصعيد الغذائي خلال الـ ١٢–١٨ شهرا القادمة بسبب الحرب. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة أصبح الأمن الغذائي العالمي على المحك نظراً لأن روسيا وأوكرانيا تعدان من أكبر خمس دول مصدرة للحبوب في العالم، وتبلغ قيمة التجارة الزراعية مع هذين البلدين نحو ١,٨ تريليون دولار (مركز التجارة العالمي، ٢٠٢١). ووفقاً لوكالة رويترز من المحتمل أن تزداد أزمة الغذاء سوءًا في ظل إقدام المزيد من الدول على وقف صادراتها من السلع الغذائية الاستراتيجية في محاولة منها للسيطرة على التضخم الداخلي.

حذرت كذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أن الحرب الروسية– الأوكرانية قد تهدد الأمن الغذائي المصري باعتبار مصر تُعد من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم، وأنها تعتمد على توفير الجانب الأكبر من احتياجاتها من القمح، ومن زيت عباد الشمس من هاتين الدولتين (Hunger HotSpot FAO–WEP, 2022).

وفي هذا السياق فقد صرح البنك الدولي بأن من تداعيات الحرب حدوث زيادة حادة في تكاليف المعيشة، ومن ثم زيادة معدلات الفقر في العديد من دول العالم، حيث إن الحرب ستدفع ما يقرب من نحو ١٧٦ مليون شخص إلى الفقر المدقع عام ٢٠٢٢، ٧٠% منهم في إفريقيا (UN, 2022b)، كما أفاد البنك بأن كل نسبة مئوية زيادة في أسعار المواد الغذائية سيترتب عليها دفع عشرة ملايين شخص إلى الفقر المدقع (بيان مشترك في ١٣ أبريل ٢٠٢٠، مجموعة مسئولي البنك الدولي).

ومع استمرار وتيرة الحرب من المتوقع أن يقع نحو ٩٠% من سكان أوكرانيا في براثن الفقر نتيجة لتدمير العديد من الأصول المادية، وإغلاق ما يقرب من نصف الشركات الأوكرانية بالكامل وإجبار ٥٠% منها على العمل بأقل من طاقتها، وهذا من شأنه أن يجعل عام ٢٠٢٢ ثاني أسوأ عام فيما يتعلق بالحد من الفقر في العقدين الماضيين (World Bank, 2022a).

أشار كذلك تقرير صادر عن مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالأغذية والطاقة والتمويل في ٢٠٢٢/٦/٨ إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة سيؤثر على أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع لاسيما في الدول النامية، وأن زيادة قدرها ١٠% في أسعار المواد الغذائية سيترتب عليها تآكل في القوة الشرائية لدى الأسر داخل هذه الفئات بأكثر من ٥%.

تأسيساً على ما تقدم وفي ضوء تعدد التأثيرات السلبية لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي يمكن القول باحتمال حدوث تهديد لقدرة دول العالم وخاصة الدول النامية على تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الجوع وهو ثاني هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددت الأمم المتحدة وجوب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، والتي من المتوقع أن يصل خلالها عدد سكان العالم إلى نحو ٨,٥ مليار نسمة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قبل اندلاع الحرب الروسية– الأوكرانية حذر برنامج الغذاء العالمي من أن عام ٢٠٢٢ سيكون عاماً سيئاً بشأن الإنتاج العالمي من الغذاء لتأثر إنتاج الصين (أكبر منتج للقمح في العالم) كثيراً من تأخر موسم الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة بالهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم)، وظروف الجفاف التي تشهدها كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواي. وضاعفت الحرب من تأثير تلك المخاطر على الفقراء في دول العالم وخاصة منخفضة الدخل منها، حيث تنفق الأسر في الاقتصادات الناشئة حوالي ٢٥% من ميزانياتها على الغذاء، ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠% في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى (Global Report on food crises, 2022). وأعلن برنامج الأغذية العالمي مؤخراً أن نحو ٣٧ مليون شخص وصلوا إلى مرحلة الجوع الشديد بسبب تبعات الحرب (IDSC, July,٢٠٢٢).

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار الآخذة في الارتفاع ربما تؤدي إلى حدوث التوترات الاجتماعية في بعض البلدان كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة. كما أشار الصندوق إلى أن هناك علامات واضحة على أن الحرب الروسية –الأوكرانية وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية

الضرورية سيزيدان المصاعب التي تواجه صناع السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الجائحة.

٣-٢- تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

زاد من عمق تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية الحالية على مصر اعتمادها على استيراد السلع الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت بشكل رئيسي من الدولتين طرفي الصراع، ومن ثم تأثر الإمدادات منها سلبيا حال عدم انتظام سلاسل التوريد، وارتفاع أسعارها لنقص المعروض السلعي منها في السوق العالمي بسبب ظروف تلك الحرب.

ويرجع السبب الرئيسي لاعتماد مصر على دولتي الصراع في توفير احتياجاتها من السلع الغذائية إلى انخفاض تكلفة الاستيراد – فتكلفة استيراد القمح منهما تقل بنحو ١٠% مقارنة بأسعار القمح العالمية-، والقرب الجغرافي لمصر من هاتين الدولتين حيث يستغرق الشحن منهما نحو عشرة أيام فقط للوصول إلى الموانئ المصرية، مقارنة بنحو ٢٤ يوماً للوصول من الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال (التقارير المعلوماتية لمجلس الوزراء- يوليو ٢٠٢٢)

٣-٢-١- صور تداعيات الحرب على الأمن الغذائي المصري

مع استمرار سجال الحرب فإن تداعياتها على إمدادات الغذاء والأمن الغذائي في مصر تتمثل فيما يلي:

- **صعوبة الوصول أو العثور على موردين جدد للسلع الغذائية:** في ظل نقص الإمدادات الدولية من الدول المنتجة والمصدرة للغذاء من جهة، وتكالب الدول على البحث عن مصادر جديدة -لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية-بديلة للدولتين المتحاربتين من جهة أخرى.
- **صعوبة الحصول على الاحتياجات الاستهلاكية المطلوبة من السلع الغذائية:** التي يعتمد على الاستيراد في توفيرها بسبب إغلاق بعض الموانئ التجارية بأوكرانيا، وتعطل سلاسل الإمداد الغذائي، والقيود المفروضة على روسيا، وإعلان الكثير من الدول التوقف، أو خفض صادراتها من بعض السلع الغذائية -كما سبقت الإشارة -، وذلك فضلاً عن توقع انخفاض الإنتاج من المحاصيل الزراعية بأوكرانيا. فوفقاً لمنظمة الفاو من المرجح ألا تتم زراعة نحو ٢٠%- ٣٠% من المناطق المزروعة بالحبوب الشتوية والذرة وبذور عباد الشمس بأوكرانيا خلال موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٢، أو أنه سيتعذر حصادها (مجلس الوزراء، نحو رؤية مغايرة، يوليو ٢٠٢٢).

يضاعف كذلك من قصور الإمدادات الغذائية نقص الإنتاج العالمي من بعض الحاصلات الزراعية بسبب ظروف الجفاف التي تعانيها العديد من الدول مثل البرازيل، والأرجنتين وباراجواي (تواجه نقصاً في إنتاج

الذرة وزيت عباد الشمس وزيت فول الصويا)، وإندونيسيا، وماليزيا (تواجهان نقصا في إنتاج زيت النخيل). الأمر الذي يتطلب من مصر البحث عن مناشئ/ مصادر جديدة، وهو أمر ليس بالسهل في ظل تزايد طلبات الشراء لتلك السلع من الدول التي تعتمد على الاستيراد في توفيرها، وخاصة دول الشرق الأوسط وإفريقيا من جهة، وارتفاع تكاليف الشحن كلما بعدت المناشئ عن مصر من جهة أخرى، حيث تستغرق رحلات الشحن عشرة أيام في الأماكن القريبة، وتمتد إلى ٢٤ يوماً في حالة الشحن من الولايات المتحدة والأرجنتين، وتصل إلى ٢٨ يوماً في حالة الشحن من كندا (دراسة اقتصادية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

- **ارتفاع تكلفة الحصول على السلع الغذائية وزيادة الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة للدولة:** في ظل القفزات الكبيرة والمتواصلة التي شهدتها الأسعار العالمية لتلك السلع من جراء الحرب، ويأتي في مقدمتها القمح حيث ارتفعت أسعاره إلى مستويات قياسية لم تصل لها منذ عشر سنوات. ففي حين لم تتخط الأسعار قبل الأزمة الحالية ٢٢٠ دولارا للطن، ارتفعت في غضون ساعات من الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أكثر من ٣٣٠ دولارا، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتصل إلى ٥٢٢ دولارا للطن خلال شهر مايو ٢٠٢٢، غير أنها انخفضت حتى وصلت إلى ٤٣٨ دولارا خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢. كما ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية الأخرى كالذرة والزيوت وذلك على النحو المبين بالجدول (٣-٢). كذلك ارتفعت الأسعار العالمية لمستلزمات إنتاج السلع الغذائية وأهمها الطاقة والأسمدة الفوسفاتية واليوريا والتي قفزت أسعارها بصورة كبيرة وذلك على النحو المبين بالجدول المشار إليه عاليه. ساهم كذلك في ارتفاع تكلفة الحصول على السلع الغذائية ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين للسلع الغذائية المستوردة.
- **زيادة معدلات التضخم:** انتقلت معدلات تضخم أسعار الغذاء العالمية إلى الأسعار المحلية للسلع الغذائية والاستراتيجية منها على وجه الخصوص. فكما يتضح من جدول (٣-٣) شهدت معدلات التضخم قفزات كبيرة بعد اندلاع الحرب، بلغت أقصاها ١٦,٢% في أكتوبر ٢٠٢٢ على أساس سنوي، وارتفع معدل التضخم لأسعار السلع الغذائية إلى نحو ٢٣,٩% خلال ذات الشهر على أساس سنوي.

جدول (٣-٢)

تطور أسعار بعض السلع الغذائية والطاقة والأسمدة

السلع	الوحدة	المتوسط السنوي			المتوسط ربع السنوي						المتوسط الشهري		
		يناير-ديسمبر ٢٠١٩	يناير-ديسمبر ٢٠٢٠	يناير-ديسمبر ٢٠٢١	يوليو-سبتمبر ٢٠٢١	أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢١	يناير-مارس ٢٠٢٢	أبريل-يونيو ٢٠٢٢	يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢	أغسطس ٢٠٢٢	سبتمبر ٢٠٢٢	أكتوبر ٢٠٢٢
الطاقة												
بترول خام، برنت	$/bbl	٦٤,٠	٤٢,٣	٧٠,٤	٧٣	٧٩,٦	٩٩,٠	١١٢,٧	٩٩,٢	٩٨,٦	٩٠,٢	٩٣,١
سلع غذائية												
زيت فول الصويا	$/mt	٧٦٥	٨٣٨	١٣٨٥	١٤٣٤	١٤٤٦	١٦٧٤	١٨٨٧	١٥٦٠	١٥٩٩	١٥٤٨	١٥٧٦
الحبوب												
الذرة	$/mt	١٧٠,١	١٦٥,٥	٢٥٩,٥	٢٥٦,٩	٢٥١,٠	٣٠١,٦	٣٢٤,٩	٣٠٨,٥	٢٨٩,٨	٣١٢,٧	٣٤٣,٦
القمح، U.S. HRW**	$/mt	٢٠١,٧	٢٣١,٦	٣١٥,٢	٣١٨,٨	٣٧٠,٣	٤١٧,٠	٤٩٢,٤	٣٩٤,٨	٣٨٢,٩	٤١٩,١	٤٣٨,٠
الأسمدة												
الفوسفات	$/mt	٨٨,٠	٧٦,١	١٢٣,٢	١٣٦,٥	١٥٩,١	١٧٤,٨	٢٦٤,٠	٣٢٠,٠	٣٢٠,٠	٣٢٠,٠	٣١٧,٥
اليوريا	$/mt	٢٤٥,٣	٢٢٩,١	٤٨٣,٢	٤٣٥,٧	٨٢٨,٥	٨٢١,٠	٧٧٤,٢	٦٢٣,٤	٥٩١,٣	٦٧٨,٠	٦٣٦,٣

المصدر: https://www.indexmundi.com/commodities/

تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد واصل ارتفاعه وسط استمرار تأثير التخفيضات المتتالية في قيمة الجنيه على الاقتصاد، حيث وصل إلى ٢١,٣% في ديسمبر ٢٠٢٢ مدفوعاً بارتفاع تكاليف الغذاء ويعد ذلك أعلى مستوى للتضخم منذ ديسمبر ٢٠١٧. وكان ارتفاع المعدل الرئيسي مدفوعاً بارتفاع بنسبة ٣٧,٢% على أساس سنوي في تكاليف المواد الغذائية والمشروبات التي تُشكل أكبر مكون في سلة السلع المستخدمة لقياس التضخم. ومما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات التضخم للسلع الغذائية خاصة قد أدى إلى تآكل قيمة الدخل الحقيقي للمواطنين مما خلق عبئاً على ميزانية الأسر المصرية وقدرتهم الشرائية من جهة، وزيادة عبء دعم السلع الغذائية على الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى.

هذا وقد خلصت دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان "أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية ٢٠٢٢" خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢ إلى الآتي:

- أن الحرب أثرت سلبيا على دخل نحو ١٩,٨% من الأسر المصرية خلال الفترة من مايو– يوليو.
- أن ٧٣,٩% من الأسر المصرية انخفض استهلاكها من السلع الغذائية نتيجة للأزمة وأن التراجع الأكبر كان في استهلاك اللحوم والطيور والأسماك بنسب فاقت ٩٠%.

- **ارتفاع قيمة مخصصات دعم الغذاء:** لم ينعكس الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية (وللطاقة كذلك) على الأسعار المحلية لتلك السلع فقط، ولكن امتد إلى أسعار المنتجات الغذائية التي تعتمد على السلع الغذائية المستوردة كمدخلات في عمليات الإنتاج، وفي مقدمتها الخبز والمخبوزات وغيرها من المنتجات الغذائية. وقد ترتب على ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاع مخصص دعم الخبز والسلع الغذائية التموينية والذي ارتفع من ٨٧ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٩٠ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (وزارة المالية، ٢٠٢٢)، منها ٥٤ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز، ودعم دقيق المستودعات ونقاط الخبز، وتخصيص ٤٨,٩ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز فقط الذي يستفيد منه نحو ٧١ مليون نسمة (حيث ارتفع دعم رغيف الخبز من ٦٠ قرشاً قبل الأزمة إلى ٩٠ قرشاً خلال نهاية عام ٢٠٢٢)، و٣٦ مليار جنيه لدعم سلع البطاقات التموينية التي يستفيد منها ما يقرب من ٦٣,٣ مليون نسمة ، مما يزيد من عبء الإنفاق الحكومي[١].
- **التخوف من تناقص المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية:** وخاصة القمح والزيوت في حالة استمرار، أو تفاقم تداعيات الأزمة، أو عدم التزام المنتجين المحليين بتوريد الكميات المستهدفة من تلك السلع لوزارة التموين والتجارة الداخلية، أو عدم القدرة على توفير التمويل اللازم للمحافظة على حجم المخزون الآمن، أو صعوبة استيراد الاحتياجات الاستهلاكية من الخارج بأسعار مناسبة.

[١] بواقع ٥٠ جنيها للفرد بحد أقصى أربعة أفراد، وما زاد على ذلك يتم احتساب ٢٥ جنيها للفرد

جدول (٣-٣)

تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من شهر يناير ٢٠٢٠- حتى أكتوبر ٢٠٢٢

شهر	التضخم العام الشهري%	التضخم الشهري على أساس سنوي	
		التضخم العام%	التضخم فى أسعار السلع الغذائية %
٢٠٢٠-٠١	٠,٧	٧,٢	٢,٦
٢٠٢٠-٠٢	٠	٥,٣	٠,٩-
٢٠٢٠-٠٣	٠,٦	٥,١	١,٨-
٢٠٢٠-٠٤	١,٣	٥,٩	١,٤
٢٠٢٠-٠٥	٠	٤,٧	٠,٧-
٢٠٢٠-٠٦	٠,١	٥,٦	١,٢
٢٠٢٠-٠٧	٠,٤	٤,٢	١,٦-
٢٠٢٠-٠٨	٠,٣	٣,٤	٤,١-
٢٠٢٠-٠٩	٠,٢-	٣,٧	٢,٧-
٢٠٢٠-١٠	٠,٣	٤,٥	٠,٧
٢٠٢٠-١١	١,٨	٥,٧	٣,٦
٢٠٢٠-١٢	٠,٨	٥,٤	٢,٨
٢٠٢١-٠١	٠,٨	٤,٣	٠,٥-
٢٠٢١-٠٢	٠,٤-	٤,٥	٠,٥-
٢٠٢١-٠٣	٠,٤-	٤,٥	١,١
٢٠٢١-٠٤	٠,٢	٤,١	٠,٣
٢٠٢١-٠٥	٠,٦	٤,٨	١,٧
٢٠٢١-٠٦	٠,٩	٤,٩	٣,٣
٢٠٢١-٠٧	٠,٧	٥,٤	٤,٩
٢٠٢١-٠٨	٠,٢	٥,٧	٦,٦
٢٠٢١-٠٩	٠,٩	٦,٦	١٠,٦
٢٠٢١-١٠	٠,١	٦,٣	١١,٦
٢٠٢١-١١	١,١	٦,٥	٨,١
٢٠٢١-١٢	١,٥	٧,٣	١٢,٥
٢٠٢٢-٠١	٠,١-	٨,٨	١٧,٦
٢٠٢٢-٠٢	٠,٨٥	١٠,٥	١٩,٧
٢٠٢٢-٠٣	١,٦	١٣,١	٢٦
٢٠٢٢-٠٤	٢,٢	١٣	٢٤,٨
٢٠٢٢-٠٥	٣,٣	١٣,٥	٢٢,٣

شهر	التضخم العام الشهري%	التضخم الشهري على أساس سنوي	
		التضخم العام%	التضخم فى أسعار السلع الغذائية %
٢٠٢٢-٠٦	١,١	١٣,٢	٢٢,٤
٢٠٢٢-٠٧	٠,١-	١٣,٦	٢٣
٢٠٢٢-٠٨	١,٣	١٤,٦	٢٣,١
٢٠٢٢-٠٩	٠,٩	١٥	٢١,٧
٢٠٢٢-١٠	١,٦	١٦,٢	٢٣,٩

Source: https://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-rate-mom

- **الاضطرار إلى إلغاء بعض صفقات توريد السلع الغذائية**، لارتفاع سعر الاستيراد، وكان آخرها في ٢٠٢٢/١١/٩، حيث ألغت وزارة التموين والتجارة الداخلية للمرة الرابعة مناقصة لاستيراد القمح لارتفاع أسعاره إلى نحو ٣٧٠- ٤٠٠ دولار للطن (شاملة تكاليف الشحن)، حيث تفوق تلك الأسعار تقديرات هيئة السلع التموينية لسعر استيراد القمح.
- **انخفاض إنتاجية المحاصيل:** مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي نتيجة لما قد يحدث من تراجع معدلات استخدام الأسمدة في ظل محدودية كمية الأسمدة المدعمة المخصصة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ثم اضطرارهم إلى شراء باقي احتياجاتهم من الأسمدة من السوق الحرة التي تشهد أسعارها ارتفاعاً كبيراً.

وفي خضم هذه التداعيات وفي ضوء سعي دول العالم نحو تعزيز سبل التعاون على المستوي الدولي للتخفيف من تداعيات الحرب على الأمن الغذائي والتغذوي بالدول النامية الأكثر تأثرًا بالأزمة، ومنها مصر، فقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في ٢٩ يونيو من عام ٢٠٢٢ على إتاحة تمويل جديد لمصر تبلغ قيمته نحو ٥٠٠ مليون دولار كمشروع طارئ لدعم الأمن الغذائي، ودعم الإصلاحات التي ستساعد على تحسين النتائج التغذوية .[١]

ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع Emergency Food Security and Resilience Support Project في ضمان الإمداد قصير الأجل بالقمح، والمساعدة في تعزيز قدرة البلاد على الصمود في مواجهة الأزمات الغذائية، ومساعدة الحكومة المصرية في ضمان توفير الخبز للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً بشكل دائم.

[١] https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P178926/

وفي السـياق ذاته نحو تدعيم سـبل التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الآثار السـلبية الناجمة عن الحرب، فقد اتفقت كل من مصـر والأردن في ٢٤ يوليو ٢٠٢٢على صـياغة وتفعيل خطة عمل مشـتركة في مجال الأمن الغذائي على أن يتم تفعيلها خلال شـــهر واحد، وعلى أن يتم تنفيذ الخطة بالتعاون مع القطاع الخاص، مع التركيز على الأنشطة التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي الاستراتيجي وتحقيق التكامل.

من ناحية أخري، ونظرًا لارتفاع أسـعار الغلال والحبوب في الأسـواق العالمية إلى أعلى معدلاتها بنسـبة تصـل إلى ١٦٠% مقارنة بالأســـعار قبل اندلاع الأزمة، واحتمال حدوث المزيد من تفاقم حجم التحديات المقبلة، فقد اجتمع سـفراء دول مجموعة السـبع الصـناعية بشـأن مسـاندة مصـر في تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة أزمة الحبوب التي تسـببت فيها الحرب، وذلك من خلال زيادة حجم الدعم المقدم لأنشـطة برنامج الغذاء العالمي في مصر.

القسم الرابع: قياس الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧: دراسة تطبيقية

تمهيد

يقع الأمنُ الغذائي ضـمن أولويات تحقيق الأمن الاسـتراتيجي للدول المختلفة، وانطلاقًا من هذه الأهمية تضـع الدول الاستراتيجيات والسياسات والمشروعات الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي بما يضمن حصول جميع الأفراد في كُلِ الأوقات على الغذاء الكافي والملائم لإمكاناتهم الجسدية والاجتماعية والاقتصادية. ومصر ليست بمعزل عن السياق العالمي في هذا الإطار؛ إذ أطلقت عدة مشروعات قومية لدعم الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، منها الاسـتراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المسـتدامة، والتي تسـتهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، والحفاظ على الموارد الاقتصـادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتحسينها وتنميتها (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢).

تكتسب سياسات تحقيق الأمن الغذائي أهمية كبرى في مصر حاليًا، خاصةً في ظل الزيادة السكانية المتسارعة التي ساهمت في زيادة الفجوة بين الإنتاج الزراعي والطلب على الغذاء، كما زادت أهمية هذه القضـية في ضـوء الأزمات العالمية المتلاحقة بداية من أزمة كوفيد–١٩، وصـولًا للحرب الروسـية– الأوكرانية، والتي تسـببت في مضـاعفة أسـعار السـلع الغذائية الرئيسـية، وتقلص الواردات، مما شـكل تهديدًا كبيرًا على الأمن الغذائي في مصر، نتيجة للاعتماد الكبير على استيراد العديد من احتياجاتها الغذائية الرئيسية من الخارج، ومما لا شك فيه أن هذه التداعيات السلبية تتطلب الإسراع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء اعتمادًا على القدرات الوطنية.

وفي إطار عدم اليقين المصاحب لهذه الأزمة تأتي أهمية هذا القسم من الدراسة "لاستشراف التداعيات المتوقعة للحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧"، في ضوء سيناريوهي الدراسة حول الفترة الزمنية المتوقعة لاستجابة السياسات الاقتصادية لاحتواء التداعيات السلبية للحرب الروسية – الأوكرانية، وذلك باستخدام المنهجيات الكمية، بغية دعم صانع القرار للوقوف على التأثيرات المحتملة للحرب على الأمن الغذائي بمصر، وتحديد السياسات والآليات المناسبة للحد من تداعياتها.

ولتحقيق هذا الهدف يأتي هذا القسم في أربعة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول بعنوان "**الإطار المفاهيمي لمقاييس رصد وتقييم الأمن الغذائي**"، والذي يعرض مفاهيم رصد وتقييم مؤشرات قياس الأمن الغذائي المختلفة، ومدي ملاءمة كل مؤشر منهما للدلالة على الأمن الغذائي، وينتهي

الفصل بتحديد المؤشر الملائم لقياس الأمن الغذائي في مصر، والذي سيتم الاستناد عليه في بناء النموذج الكمي لقياس محددات الأمن الغذائي واستشراف التداعيات المستقبلية للحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر.

الجزء الثاني بعنوان "**الدراسات التطبيقية لقياس الأمن الغذائي**"، والذي يتناول عرض المنهجيات الكمية المختلفة لقياس الأمن الغذائي في ضوء الخبرات الدولية المختلفة، وذلك للوقوف على أهم محددات الأمن الغذائي والتي تمثل الأساس المهم لبناء نموذج لمحددات الأمن الغذائي بمصر.

الجزء الثالث بعنوان "**نموذج كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر**"، والذي يستهدف بناء نموذج كمي يتناول محددات الأمن الغذائي في مصر، في ضوء ما خلصت إليه الدراسات التطبيقية في مجال الأمن الغذائي، وبما يلائم خصوصية الاقتصاد المصري في هذا الشأن.

الجزء الرابع بعنوان " **التوقعات المستقبلية لمؤشر الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٧**، ويختص هذا القسم باستشراف التداعيات المستقبلية المتوقعة للحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧، في ضوء سيناريوهي الدراسة وافتراضاتها المختلفة.

٤–١– الإطار المفاهيمي لمقاييس رصد وتقييم الأمن الغذائي

رغم توافر إجماع واسع على تعريف ماهية الأمن الغذائي، على النقيض من ذلك تأتي عملية الرصد والتقييم– يمكن أن تتم على المستوى الكلي، أو على المستوى الفردي الجزئي أي للأفراد والأسر المعيشية (شكل ١–٤) التي تعد مهمة معقدة، حيث لا يوجد إجماع على طرق ووسائل قياس الأمن الغذائي، ويزيد من هذا التعقيد الطابع متعدد الأبعاد للأمن الغذائي، فلا يوجد حاليًا متغير أو مؤشر متفق عليه دوليًا لرصد الأمن الغذائي، ولكن تتوافر العديد من المتغيرات والمؤشرات المتنافسة، والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

٤–١–١– مقياس تفشي النقص التغذوي (Prevalence of Undernourishment)

أنشئ هذا المقياس منذ وقت طويل من قبل منظمة الأغذية والزراعة في إطار اقتراح الإحصائي الهندي "سوخاتمي" في عام ١٩٦١، حيث أشار إلى إمكانية رصد الأمن الغذائي من خلال تقدير انتشار النقص التغذوي بين السكان؛ فالتباين الملحوظ في استهلاك الغذاء ليس له علاقة بانعدام الأمن الغذائي لأنه يعكس التباين الطبيعي بسبب الاختلافات في الاحتياجات الغذائية (ياسين، ٢٠٢١)، وقد عُرض المؤشر للمرة الأولى

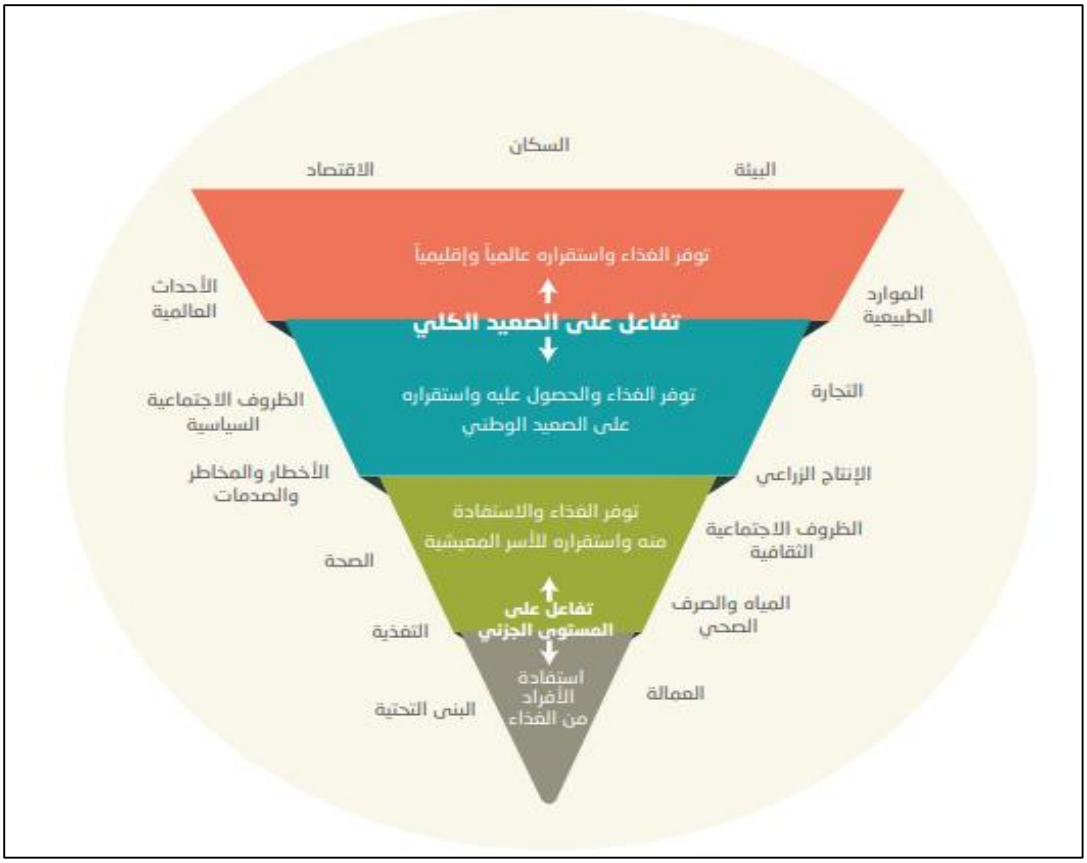

المصدر: الأمم المتحدة. (٢٠٢٠). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت.

شكل (٤-١)

مستويات الأمن الغذائي

على المستوى العالمي والإقليمي عام ١٩٧٤، والقطري منذ عام ١٩٩٩. يستمد هذا المؤشر من بيانات وطنية عن إمدادات الأغذية، ومن بيانات مسوح الأسر المعيشية حال توافرها، ويعكس هذا المؤشر أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء، ويقدر احتمال عدم استهلاك شخص ما – بين مفردات عينة المسح– ما يكفي من الطاقة التغذوية ليعيش حياة نشطة وصحية، وبعبارة أخرى يُظهر المؤشر احتمال أن يقوم الفرد – الذي تم انتقاؤه عشوائياً– باستهلاك كمية غير كافية من الطاقة الغذائية لتلبية احتياجاته من خلال المقارنة بين متطلبات الطاقة الفردية، وما يحصل عليها الفرد فعليًا على المستوى الفردي، ويعد هذا الاحتمال تقديرًا لنسبة الاشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا مصابين بنقص التغذية، ويتم تحديد عدد الأشخاص المصابين بنقص التغذية من خلال ضرب المؤشر المُقدر بحجم السكان (منظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠١٣)، ويقدم المؤشر معلومات مفيدة عن الاتجاهات العامة للأمن الغذائي بمرور الوقت، غير أنه لا يقدم أي معلومات حول مسببات النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي.

على الرغم من أهمية مقياس تفشي النقص التغذوي كمؤشر لرصد مدى انتشار الجوع مما يتيح تتبع التقدم أو التراجع عبر الزمن، لاتخاذ التدابير والسياسات المناسبة، فإنه يعاني بعض نقاط الضعف التي تتمثل في: (١) تقدير كميات السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك البشري كمتبق (Residual) بعد خصم صافي الصادرات، والتغيرات في المخزون، والاستخدام غير الغذائي، والإهدار من الإنتاج المحلي. (٢) التركيز في تقييم الحالة التغذوية للأفراد على احتياجات الطاقة الغذائية الرئيسية مع إغفال العناصر الغذائية الأخرى، لا سيما المغذيات الدقيقة مثل الحديد وفيتامين (أ) والزنك. (٣) يتسبب نشر البيانات في صورة متوسطات لكل ثلاث سنوات في انتقادات أخرى خاصةً في بلد يمثل فيه انعدام الأمن الغذائي مشكلة أكثر خطورة، وتكون فيه التقلبات خلال السنوات الثلاث كبيرة جدًا، على النقيض من دولة تتسم بمتوسط ثابت خلال هذه الفترة. (٤) يعد الاعتماد على معامل الاختلاف كمقياس لعدم المساواة في الوصول إلى السعرات الحرارية موضع نقاش مكثف بين الخبراء، خاصةً أن معامل الاختلاف حساس بشكل خاص لتوزيع السعرات الحرارية في الأجزاء العليا من التوزيع .

هذا وتنشر منظمة الأغذية والزراعة مقياس تفشي النقص التغذوي على فترات غير منتظمة منذ الستينيات. وتم تعديل التغطية القطرية، وكذلك تفاصيل المنهجية تدريجياً على مر السنين، ومنذ عام ١٩٩٩ يتم نشر المؤشر سنويًا كمتوسط ثلاث سنوات في تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم". هذا وقد تسبب عدم توافر سلسلة زمنية طويلة كافية لمصر في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة–حوالي ٢٠ مشاهدة تغطي الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٢–٢٠١٩/٢٠٢١) كمتوسط لثلاث سنوات – في استبعاد هذا المؤشر كأحدّ المؤشرات التي يمكن أن تعتمد عليها الدراسة الحالية لرصد الأمن الغذائي في النموذج القياسي المستخدم.

٤–١–٢– المؤشر العالمي للجوع (The Global Hunger Index)

قدم المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء دليل الجوع العالمي كمؤشر للأمن الغذائي في بداية التسعينيات، وهو مؤشر مركَّب يتكون من أربعة مؤشرات (تفشي النقص التغذوي–هزال الأطفال –تقزُّم الأطفال –وفيات الأطفال[٣])[٤]، مما يعكس أبعادًا متعددة للجوع بمرور الوقت، كذلك يستهدف المؤشر العالمي للجوع رصد التقدم المحرز أو التقصير في مجال مكافحة الجوع على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ولفت الانتباه إلى تلك المناطق من العالم التي ترتفع فيها مستويات الجوع (Wiesmann, Biesalski, Grebmer, & Bernstein , 2015).

---

[١] https://nap.nationalacademies.org/read/13378/chapter/12#92

[٢] https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

[٣] نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون انخفاض وزنهم بالنسبة لطولهم.

[٤] نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقصا في طولهم بالنسبة لعمرهم.

[٥] معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ويسمح إدراج العديد من المتغيرات في مؤشر الجوع العالمي في الحد من آثار أخطاء القياس العشوائية، كما يساهم في توثيق نقص التغذية الحاد والمزمن، فمؤشر نقص التغذية يعكس حالة الوصول إلى الغذاء للسكان ككل، بينما تعكس المؤشرات الخاصة بالأطفال حالة التغذية لمجموعة فرعية ضعيفة من السكان، تعاني نقصا في الطاقة الغذائية، و/أو البروتين، و/أو المغذيات الدقيقة، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض وضعف النمو البدني والمعرفي والوفاة ، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفْر و١٠٠، بحيث يدل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر على تحسن وضع الأمن الغذائي (حنفي، ٢٠١٩)، يغفل هذا المؤشر شأنه شأن مقياس تفشي النقص التغذوي المحركات الرئيسية التي قادت إلى الجوع.

على الرغم من الأهمية سالفة الذكر لمؤشر الجوع العالمي، فإن بعض الدراسات تشير إلى أن المؤشر العالمي للجوع هو مؤشر مضلل للعديد من الأسباب، منها أن المؤشرات الأربعة المستخدمة لا تقيس الجوع في حد ذاته، لأنها ليست مظاهر للجوع، فإذا ما افترضنا أن المؤشرات المتعلقة بنقض التغذية وهزال ووفيات الأطفال هي مظاهر للجوع، فإنه من المتوقع أن تكون منخفضة للغاية بين الفئات الغنية من السكان، حيث تتوافر لديها القوة الشرائية للحصول على الغذاء، وهو ما يتناقض مع الحقائق التي تشير إليها المسوحات الوطنية لصحة الأسرة. كما أن مشكلة التقزم للأطفال لا تعتمد فقط على التغذية، وإنما تعتمد على عوامل وراثية وبيولوجية وبيئية أيضًا، حيث تتأثر بخصائص الأم، والمياه، والصرف الصحي والنظافة، والرعاية الصحية العلاجية، كما تؤكد الأدلة أن دور الحرمان من الطعام، أو الجوع، في مسببات الهزال الشديد مبالغ فيه، بالإضافة إلى أن الأساس المفاهيمي لاستخدام وفيات الأطفال دون سن الخامسة كأحد مؤشرات الجوع مشكوك فيه، حيث تشير بيانات اليونيسيف المتعلقة بأسباب وفاة الأطفال دون سن الخامسة إلى أن ما يقرب من ٦٢% من وفيات الأطفال التي تحدث في فترة حديثي الولادة ترجع إلى الولادة قبل الأوان (٣٥%)، والمضاعفات المرتبطة بالوضع (٢٠%)، والتشوهات الخلقية (٩%). أما أسباب الوفاة التي تحدث بعد فترة حديثي الولادة، فتُعزي إلى الإسهال (٨%)، والالتهاب الرئوي (١٤%) بشكل رئيسي(Singh, et al., 2021) .

يصدر المؤشر في تقرير سنوي منذ عام ٢٠٠٦، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن قيم المؤشر قابلة للمقارنة في تقرير كل عام، ولكن ليس بين تقارير السنوات المختلفة، حيث تخضع البيانات الحالية والتاريخية للمراجعة والتحسين باستمرار، وبالتالي يعكس التقرير السنوي هذه التغييرات. ومن ثم قد تخلق مقارنة الدرجات بين التقارير انطباعًا بأن الجوع قد تغير بشكل إيجابي أو سلبي في بلد معين من سنة إلى أخرى، بينما في بعض الحالات قد يعكس

[١] https://www.globalhungerindex.org/methodology.html.

التغيير جزئيًا أو كليًا مراجعة البيانات أو تغيرا في المنهجية. لذلك يتضمن التقرير السنوي بيانات المؤشر لثلاث سنوات سابقة، بالإضافة إلى سنة التقرير الحالية. فعلى سبيل المثال يتضمن التقرير الأخير لعام ٢٠٢٢ بيانات المؤشر في ٢٠٠٠، و٢٠٠٧، و٢٠١٤، و٢٠٢٢. وبالتالي يصعب للدراسة الحالية الاعتماد على هذا المؤشر نتيجة لعدم توافر سلسلة زمنية مناسبة للنموذج القياسي المستخدم.

٤-١-٣- المؤشر العالمي للأمن الغذائي (Global Food Security Index)

مؤشر مركب سنوي تصدره Economist Intelligence Unit لأكثر من ١٠٠ دولة، يستند هذا المؤشر إلى ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي (القدرة على تحمل التكاليف- التوافر-الجودة والسلامة)، حيث تتكامل هذه الأبعاد في الواقع لتحقيق الأمن الغذائي، فتوافر الغذاء ضروري ولكنه ليس كافيا لضمان الوصول، في حين أن الوصول بحد ذاته ضروري ولكنه ليس كافياً لضمان الاستخدام الفعال، وبالتالي يشير بعد الجودة والسلامة إلى الطريقة التي يستخدم بها الأفراد والأسر الطعام الذي يمكنهم الوصول إليه، ويضم هذا المؤشر ٢٨ مؤشرًا فرعياً[١] بعضها كمي والبعض الآخر نوعي، وتتراوح قيمته بين صفر و١٠٠، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كان وضع الأمن الغذائي أفضل، ويُستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لوصف حالة الأمن الغذائي وإجراء المقارنات عبر الدول (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢٠).

على الرغم من أن المؤشر العالمي للأمن الغذائي يعد المقياس الأكثر شيوعًا للأمن الغذائي على المستوى الوطني، حيث يتضمن أبعاد الأمن الغذائي المختلفة، فإن بعض الدراسات تشير إلى تحيز الأوزان المستخدمة في ترجيحه من جهة، بالإضافة إلى أن المؤشر يقيس متوسط الوضع في البلدان ويتجاهل عدم المساواة داخل البلدان من جهة أخرى (Maricic, Bulajic, Dobrota, & Jeremic, 2016; Izraelov & Silber, ٢٠١٩)، كما أن تركيزه على محددات الأمن الغذائي دون نتائجه من حيث استهلاك الغذاء والحالة التغذوية[٢] دفع بعض الدراسات إلى التوصية باستخدامه إلى جانب المؤشرات التي تركز على نتائج الأمن الغذائي (Thomas , Casubolo, D'Hombres , Kayitakire, & Saisana , 2017)، هذا ويصعب استخدام المؤشر العالمي للأمن الغذائي في النماذج القياسية التي تستند إلى تحليل السلاسل الزمنية لعدم توافر سلسلة

[١] يستخدم المؤشر ما مجموعه ٢٨ مؤشرًا موزعة على الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي: القدرة على تحمل التكاليف (٦ مؤشرات)، والتوافر (١١ مؤشرًا)، والجودة والسلامة (١١ مؤشرًا).

[٢] يشمل ذلك بعض محددات الأمن الغذائي الشائعة مثل الإمدادات الغذائية، وحصة الغذاء في إجمالي الإنفاق، والفقر أو سياسات التغذية، ويتوسع إلى محددات أقل مباشرة مثل الوصول إلى الخدمات المالية، والفساد، والاستقرار السياسي.

زمنية كافية، نظرًا لحداثته حيث صدر للمرة الأولى في عام ٢٠١٢. ومن ثم لم تعتمد عليه الدراسة الحالية في النموذج القياسي المستخدم.

٤-١-٤- الرقم القياسي لإنتاج الغذاء (Food Production Index)

يعد الرقم القياسي لإنتاج الغذاء جزءا من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة كدعامة أساسية للتقارير السنوية حول حالة انعدام الأمن الغذائي، بحيث يعبر عن بعد توافر الغذاء/الإتاحة، وتُعرِّفه منظمة الأغذية والزراعة على أنه قيمة السلع الزراعية المختلفة التي تم إنتاجها بعد خصم قيمة السلع المستخدمة كبذور وأعلاف، ويسمح هذا المؤشر بمقارنة حجم الإنتاج الزراعي في سنة معينة مع فترة الأساس المرجعية، يتضمن هذا المؤشر المحاصيل الغذائية التي تعد صالحة للأكل وتحتوي على مغذيات باستثناء القهوة والشاي لأنهما على الرغم من كونهما صالحين للأكل، فإنهما لا يحتويان على قيمة غذائية، وللحصول على الرقم القياسي، يتم قسمة مجموع قيم السلع الغذائية المنتجة لسنة معينة على متوسط إجمالي فترة الأساس (Bozsik, et al., 2022)، وتعد قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT المصدر الرئيسي لهذا المتغير، الذي يتوافر عبر البلدان والمراحل الزمنية المختلفة، مما يسهل إجراء المقارنات.

وعلى الرغم مما يمثله هذا المؤشر من مصدر جيد للبيانات، فإنه يركز على الإنتاج المحلي الزراعي، مما يتسبب في إغفال دور صافي التجارة الخارجية في إتاحة الإمدادات الغذائية، وهو جانب رئيسي في السياق الاستهلاكي المصري الذي يعتمد على العالم الخارجي لسد الفجوة الغذائية للعديد من السلع الاستراتيجية، وهو ما تؤكده الإحصاءات الرسمية للميزان الغذائي، ومن ثم لم تعتمد عليه الدراسة الحالية في النموذج القياسي المستخدم.

٤-١-٥- مؤشر المتاح للاستهلاك من الغذاء لرصد الأمن الغذائي في مصر : [١]

في ضوء ما سبق، تم إجراء محاولة في الدراسة الحالية لتقدير متغير وطني يعبر عن بعد توافر الغذاء كأحد أبعاد الأمن الغذائي، بحيث يراعي ما تم إغفاله في الرقم القياسي لإنتاج الغذاء، وعلى الرغم من تركيز الدراسة الحالية على بعد الإتاحة دون غيره من أبعاد الأمن الغذائي، فإنه يكفي لتوفير نقطة انطلاق جيدة لتقييم تأثير مختلف الصدمات على أوضاع الأمن الغذائي المصري، وإبراز السياسات التي يمكن للحكومة المصرية انتهاجها كسياسات تعويضية للتخفيف من الآثار السلبية لتلك الصدمات، ويدعم هذا التوجه تركيز العديد من الدراسات

[١] تسبب عدم توافر بيانات تفصيلية في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة حول التغيرات في المخزون على طول السلسلة الزمنية اللازمة فى استبعاد التغيرات في المخزون من الحسابات التي تم إجراؤها.

التطبيقية مثال لذلك دراسة (Applanaidu, S,D et al, 2014) التي استخدمت مؤشرات عرض الغذاء المتاح بوصفها مؤشرات جيدة للتعبير عن الأمن الغذائي.

في هذا الإطار اعتمدت الدراسة الحالية على تقدير مؤشر المتاح للاستهلاك من الغذاء بهدف تجنب أوجه القصور في المؤشرات السابقة. ولتحقيق ذلك تم تقدير **القيمة الحقيقية للإنتاج المحلي** اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة ، حيث تتوافر سلسلة زمنية طويلة كافية للكميات المنتجة محليًا من مختلف المنتجات النباتية والحيوانية (٧٨ سلعة من أصل ٨٩ سلعة موضحة بالملحق رقم ١) للفترة (١٩٨٣–٢٠٢٠)، وذلك عقب استبعاد السلع غير الصالحة للاستخدام البشري، كذلك تتوافر لدى قاعدة بيانات المنظمة بيانات عن الأسعار المحلية المناظرة لهذه السلع، ويرجع السبب في استخدام أسعار عام ٢٠١٧ كسنة أساس دون غيرها إلى الرغبة في تحقيق الاتساق بين سنة أساس المؤشر وسنة أساس القيمة المضافة لنشاط الزراعة، حيث تعد الأخيرة أحد المتغيرات المفسرة التي أشارت الأدبيات إلى تأثيرها على الأمن الغذائي، واعتمادًا على بيانات الكميات والأسعار سالفة الذكر تم تقدير قيمة الإنتاج المحلي بالأسعار الثابتة كمحصلة لضرب الكميات المنتجة لكل سلعة في سعرها لعام ٢٠١٧.

عقب تقدير **القيمة الحقيقية للإنتاج المحلي** تم حساب **القيمة الحقيقية للصادرات والواردات** بنفس المنهجية سالفة الذكر اعتمادًا على الكميات المستوردة والمصدرة لمختلف سلع الإنتاج النباتي والحيواني، وسعر التصدير والاستيراد لعام ٢٠١٧. هذا وتجدر الإشارة إلى عدم توافر بعض المنتجات الزراعية في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة أمثال **الثروة السمكية، والمُحليات، والزيوت**، التي تم تقد**ير القيمة الحقيقية المتاحة للاستهلاك** لها اعتمادًا على المصادر المحلية المنشورة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الزراعة.

ويوضح الجدول (١–٤) قيمة الغذاء المتاح للاستهلاك بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧، وذلك خلال الفترة (١٩٨٣–٢٠٢٠)، والتي تم تقديرها بطرح القيمة الحقيقية للصادرات من القيمة الحقيقية للإنتاج المحلي وذلك قبل إضافتها إلى القيمة الحقيقية للواردات.

[١] يرجع السبب فى الاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى توافر بيانات تفصيلية ومتسقة عن الأسعار والكميات لمختلف سلع الإنتاج النباتي والحيواني. وذلك على النقيض من نشرة الميزان الغذائي التي تصدرها وزارة الزراعة سنويًا، حيث تتضمن بيانات تجميعية للكميات المعروضة لمختلف المحاصيل الزراعية واستخداماتها، دون أي إشارة إلى القيم أو الأسعار المناظرة لها.

جدول (٤-١)

قيمة الغذاء المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠٢٠)

(بالمليار جنيه بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧)

السنوات	قيمة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الصادرات الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الواردات الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الغذاء المتاح للاستهلاك والصالح للاستخدام البشري	متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء (بالألف جنيه)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)+(٢)-(٣)	
١٩٨٣	٨٩٤,٨	٤,٢	٥٧,٤	٩٤٨,١	٢٠,٨
١٩٨٤	٩١٦,٤	٤,٢	٥٣,٦	٩٦٥,٨	٢٠,٧
١٩٨٥	٩٤٠,٨	٣,٩	٦١,٩	٩٩٨,٧	٢٠,٨
١٩٨٦	١٠٣٢,٢	٣,٥	٦٩,٠	١٠٩٧,٧	٢٢,٣
١٩٨٧	١١٦٣,٨	٥,١	٧٩,٨	١٢٣٨,٦	٢٤,٥
١٩٨٨	١٢٨٠,٩	٤,١	٤٨,٩	١٣٢٥,٧	٢٥,٥
١٩٨٩	١٤٠٨,٤	٤,٣	٦٦,٣	١٤٧٠,٤	٢٧,٥
١٩٩٠	١٥٩٠,٢	٤,٦	٥٣,٠	١٦٣٨,٥	٢٩,٩
١٩٩١	١٦٨٢,٤	٥,٥	٥٧,٤	١٧٣٤,٣	٣٠,٩
١٩٩٢	١٦٤٧,٩	٦,٧	٥٤,٤	١٦٩٥,٦	٢٩,٥
١٩٩٣	١٨٠٣,٨	٦,١	٣٨,٧	١٨٣٦,٤	٣١,٣
١٩٩٤	١٨٥٥,٤	٦,٠	٦٦,٤	١٩١٥,٨	٣٢,٠
١٩٩٥	١٩٠٦,٢	٧,٧	٧٠,٠	١٩٦٨,٦	٣٢,٢
١٩٩٦	١٩٣٠,٤	٨,٣	٨٨,٩	٢٠١١,١	٣٢,٣
١٩٩٧	١٩٧٦,٧	٥,٨	١٤٢,٩	٢١١٣,٧	٣٣,٢
١٩٩٨	٢٠٢٦,٠	٩,١	٦٩,٩	٢٠٨٦,٨	٣٢,٢
١٩٩٩	٢٠٧٣,٠	٧,٦	٧٦,٦	٢١٤٢,٠	٣٢,٤
٢٠٠٠	٢١١٨,٢	٧,٩	٥٣,١	٢١٦٣,٤	٣٢,٠
٢٠٠١	٢١٣٤,٦	١٢,١	٥٤,٩	٢١٧٧,٤	٣١,٦
٢٠٠٢	٢٢١٥,٥	١١,١	٥٣,٧	٢٢٥٨,٠	٣٢,٢
٢٠٠٣	٢٢٢٥,٢	١٢,٠	٦٦,١	٢٢٧٩,٤	٣١,٩
٢٠٠٤	٢٢١٨,٨	١٦,٩	٥٣,٦	٢٢٥٥,٥	٣١,٠
٢٠٠٥	٢٢٣٠,٩	١٩,٠	٨١,٥	٢٢٩٣,٤	٣٠,٩
٢٠٠٦	٢٨٢٠,٦	١٨,٦	٨١,٦	٢٨٨٣,٦	٣٨,٢
٢٠٠٧	٣٤٨٠,٩	٢٢,٠	٨٨,٢	٣٥٤٧,١	٤٦,١
٢٠٠٨	٤٦٨٦,٣	١٨,٣	١٤٦,٠	٤٨١٤,١	٦١,٥
٢٠٠٩	٥٨٨٧,٦	٢٦,٥	١٥٣,٧	٦٠١٤,٧	٧٥,٥
٢٠١٠	٥٥٢٢,٣	٢٤,٣	١٦٥,٠	٥٦٦٣,٠	٦٩,٨
٢٠١١	٤٩٩٣,٧	١١,١	١٢٥,٣	٥١٠٧,٨	٦١,٧

السنوات	قيمة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الصادرات الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الواردات الزراعية الغذائية الصالحة للاستهلاك	قيمة الغذاء المتاح للاستهلاك والصالح للاستخدام البشري	متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء (بالألف جنيه)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)+(٢)-(٣)	
٢٠١٢	٥٣٨٥٫٠	٢٣٫٦	١٧٦٫١	٥٥٣٧٫٩	٦٥٫٩
٢٠١٣	٥٠٠٩٫٠	٣١٫٧	١٥٩٫١	٥١٣٦٫٤	٥٩٫٤
٢٠١٤	٤٥٤٥٫٧	٣٤٫٤	١٧٧٫٢	٤٦٨٨٫٤	٥٣٫٠
٢٠١٥	٣٩٩٧٫٣	٣٤٫٦	١٤٧٫٦	٤١١٠٫٤	٤٥٫٩
٢٠١٦	٣٧١٠٫٧	٣٦٫١	١٧٨٫٣	٣٨٥٣٫٠	٤١٫٧
٢٠١٧	١٨٠١٫٤	٣٣٫٤	٢١٠٫١	١٩٧٨٫١	٢٠٫٩
٢٠١٨	١٦٤٥٫٩	٢٩٫٦	١٦٦٫٩	١٧٨٣٫٢	١٨٫٩
٢٠١٩	١٨٨٧٫٦	٤٧٫٣	١٦٤٫٩	٢٠٠٤٫٨	٢٠٫٤
٢٠٢٠	١٧٤١٫٩	٤٥٫٤	١٥٣٫٠	١٨٤٩٫١	١٨٫٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة،https://www.fao.org/faostat/en/#dat

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

وزارة الزراعة، نشرة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة

وقد قامت الدراسة بقسمة المتاح للاستهلاك من الغذاء على عدد السكان للحصول على متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء بمصر، وفي هذا السياق شهد متوسط نصيب الفرد تطوراً ملموسًا خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠٢٠)، حيث ارتفع من حوالي ٢٣,٢ ألف جنيه/عام في عقد الثمانينيات، إلى حوالي ٣١,٦ في عقد التسعينيات، ثم إلى حوالي ٤٢,٢ في عقد الألفينات، وقد استخدمت الدراسة هذا المؤشر في النموذج الكمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر، والذي يُعد مؤشرا ذا دلالة على إتاحة الغذاء على مستوى الفرد.

٤-٢- الدراسات التطبيقية لقياس الأمن الغذائي

تعددت الدراسات التطبيقية في المنهجيات الكمية المستخدمة لدراسة الأمن الغذائي ومحدداته، وقد تباينت هذه المنهجيات فيما بينها تبعًا للهدف من الدراسة، وفي هذا الإطار يمكن تقسيم هذه الدراسات لثلاث مجموعات رئيسية.

٤-٢-١- الدراسات القياسية باستخدام منهجيات الاقتصاد القياسي

تستند هذه المجموعة من الدراسات على المنهجيات الكمية وتحديدًا منهجيات الاقتصاد القياسي، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة من الدراسات في تحديد العوامل المختلفة المؤثرة على الأمن الغذائي سواء العوامل الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وتعتمد هذه الدراسات بشكل كبير على تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة.

وفي هذا الإطار تعد دراسة (Mandour, D, A, 2021) إحدى الدراسات التي وظفت المنهجيات الكمية لدراسة انعكاسات أزمة COVID–19 على الأمن الغذائي لمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديد القنوات الرئيسية التي يمكن للأزمة من خلالها أن تؤثر على المنطقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two Stage Least Squares).

وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن The Economist Intelligence Unit (EIU). كما استخدمت الدراسة مؤشر المخاطر المركب (INFORM COVID) الصادر عن المفوضية الأوروبية لقياس درجة استعداد مختلف البلدان في التعامل مع المرض، ولدمج تأثير الركائز المختلفة للأمن الغذائي، ضمت المعادلة المقدرة مقاييس للقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وإمكانية الوصول، وتوافر الغذاء كمتغيرات مستقلة، حيث اشتملت الدراسة على متغير يعبر عن نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات ليعكس القدرة على تحمل التكاليف، وتحديدًا القدرة على شراء الطعام من الأسواق الدولية باستخدام عائدات التصدير، بالإضافة إلى استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليعكس بعد القدرة على تحمل التكاليف، كما تم تضمين مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ليعكس مدى توافر الغذاء. أما معدلات تضخم الغذاء فمثلت إمكانية الوصول.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع المخاطر المتعلقة بـ ١٩– COVID يؤدي لتراجع الأمن الغذائي، كما أن الافتقار إلى القدرة على مواجهة الجائحة كان له التأثير الأكبر على الأمن الغذائي، وتتماشي إشارات معاملات تضخم الغذاء ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الإطار النظري والمفاهيمي.

كما تناولت دراسة (Akbar, R.A, etal, 2020) قياس تأثير الركود الاقتصادي المصاحب لأزمة كوفيد –١٩ على الأمن الغذائي في إندونيسيا باستخدام منهجية المربعات الصغرى العادية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٨، وذلك في ضوء سيناريوهين رئيسيين لتوقعات الركود الاقتصادي؛ السيناريو الأول (نمو اقتصادي متراجع بحوالي – ٥,٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠)، والسيناريو الثاني (نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث ٢٠٢٠ بحوالي %–٣,٤٩).

وللدلالة على الأمن الغذائي استخدمت الدراسة البيانات الخاصة بمؤشر الأمن الغذائي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في أبعاده المختلفة، وهي إتاحة الغذاء، واستقرار الغذاء، والوصول للغذاء، واستخدام الغذاء.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أزمة كورونا بشكل عام صاحبها تأثير سلبي على الأمن الغذائي بإندونيسيا. ومن بين جوانب الأمن الغذائي الأكثر تأثرًا بالأزمة جاء توافر، وإمكانية وصول، واستقرار الغذاء. بينما أظهرت الدراسة أن بعد استخدام الغذاء لم يتأثر كثيرًا بالركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة.

أما دراسة (الزعبلاوى، وآخرون، ٢٠٢٠)، فقد تناولت العوامل المحددة لنقص التغذية في مصر، ولدراسة العلاقة بين نقص التغذية ومجموعة من المحددات الاقتصادية (وهي إنتاج الغذاء، ونسبة سكان الريف، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاجية الحبوب وكفاية إمدادات الطاقة الغذائية، ومؤشر التفاعل بين الناتج المحلي الإجمالي والأسعار العالمية للغذاء، بالإضافة إلى مؤشرات الحوكمة ممثلة في مؤشر درجة تطبيق القانون) استخدمت الدراسة منهجية تحليل السلاسل الزمنية.

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيل الحوكمة لهما دور كبير في تعزيز الأمن الغذائي بمصر. وأن إدخال التحسينات على السعرات الحرارية (ممثلة في كفاية إمدادات الطاقة الغذائية) له دور كبير في تخفيض نسبة التعرض لنقص التغذية في مصر، وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تعوض التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

وباستخدام منهجية الانحدار اللوجستي استهدفت دراسة (Compte, M. V., et. al. ,2015) تحليل أثر الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ على الأمن الغذائي في المكسيك باستخدام بيانات مقطعية مجمعة من مسح الدخل والإنفاق الوطني في المكسيك خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، واستخدمت الدراسة مؤشرا مركبا مكونا من ١٢ بعداً يقيس تصورات الأسر حول تلبية الاحتياجات الغذائية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية أدت إلى تخفيض مستوى الأمن الغذائي للأسر، وأن الانخفاض كان أشد بالنسبة للأسر التي كانت تعاني سوء أحوال الأمن الغذائي قبل الأزمة، كما أوضحت الدراسة أيضًا أن الأزمة المالية أدت إلى زيادة النسبة الموجهة من دخل الأسرة نحو النفقات الغذائية.

ومن بين هذه المجموعة أيضًا جاءت دراسة (Applanaidu, S,D et al, 2014) التي استهدفت تحليل محددات الأمن الغذائي في ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٣–٢٠١٢) اعتمادًا على منهجية (VAR (Vector Auto Regressive)، وفي سبيل تحقيق ذلك حللت الدراسة العلاقة الديناميكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة (إنتاج الديزل الحيوي، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي على التنمية الريفية، والناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، ومؤشر أسعار الغذاء، وسكان ماليزيا) والأمن الغذائي.

وللدلالة على مؤشر الأمن الغذائي تبنت الدراسة مؤشر إنتاج الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، والذي يضم كافة المحاصيل الغذائية التي تعد صالحة للأكل والتي تحتوي على مغذيات باستثناء القهوة والشاي لأنهما على الرغم من كونهما صالحين للأكل، فإنهما لا يحتويان على قيمة غذائية، وبالرغم من أن مؤشر الأمن الغذائي يضم أربعة أبعاد رئيسية والتي تقيس الأمن الغذائي في جوانبه المختلفة وهي كفاية الإمدادات الغذائية أو توافرها، واستقرار العرض دون تقلبات أو نقص موسمي، وإمكانية الحصول على الغذاء أو القدرة على تحمل تكلفته، بالإضافة إلى جودة الأغذية وسلامتها، فقد ركزت الدراسة على البعد الأول وهو توافر الغذاء، وقد خلصت الدراسة إلى أن إنتاج الديزل الحيوي، وسعر الصرف، ومؤشر أسعار الغذاء، والناتج المحلي الإجمالي، والنفقات الحكومية على التنمية الريفية، والسكان مسئولة كلها عن التباين في الأمن الغذائي.

كما تناولت دراسة (Jeanty, P. W. et.al, 2006) العلاقة بين الحروب وأوضاع الأمن الغذائي لعدد من الدول النامية البالغ عددها ٧٣ دولة خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٢ باستخدام منهجية (Panel Data). وقد استخدمت الدراسة مؤشر متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية daily per capita calorie supply كمؤشر للأمن الغذائي، أما بالنسبة لمتغير الحرب الأهلية فتم استخدام تقدير عدد القتلى المرتبط بالصراعات الداخلية.

ومن منظور السياسات خلصت الدراسة إلى أن الحروب الأهلية والصراعات تضر بالأمن الغذائي وأن الأثر المصاحب للحرب يصبح مضاعفًا بالنسبة للدول غير القادرة على توفير الحد الأدنى من الطاقة الغذائية لمواطنيها، الأمر الذي يرفع من حاجة الدولة للاعتماد على العالم الخارجي والحصول على المعونات لدعم الأمن الغذائي بها.

٤–٢–٢– الدراسات الكمية باستخدام منهجيات نماذج التوازن العام

تختص هذه المجموعة بالدراسات التي تطبق منهجية نماذج التوازن العام، ومن بين دراسات هذه المجموعة دراسة (Laborde, D, etal, 2021) التي تناولت تقييم أثر تفشي أزمة كوفيد– ١٩ على الفقر والأمن الغذائي على المستوى العالمي باستخدام نماذج التوازن العام للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI's global CGE model, MIRAGRODEP). وتناولت الدراسة تحليل أثر الأزمة في ضوء القنوات المحتملة لانتقال تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد.

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الركود الناتج عن تداعيات أزمة كوفيد– ١٩ سيكون أعمق من ذلك الناتج عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وأن أكثر المناطق التي سوف تشهد ارتفاعًا في معدلات الفقر هي مناطق

جنوب آسيا، وجنوب الصحراء في إفريقيا. كما أشارت النتائج أيضًا إلى أن المناطق الحضرية سوف تتأثر بصورة أكبر من الريفية، وأن تدابير الإغلاق سوف تؤدي إلى تأثير سلبي على الإنتاج، كما خلصت الدراسة إلى أن حوالي ١٥٠مليون شخص سوف يقعون في براثن الفقر ويعانون انعدام الأمن الغذائي.

كما تناولت دراسة (Rout,H.S, etal, 2015) تطبيق منهجية التوازن العام لدراسة تأثيرات تحرير التجارة وسياسات دعم المواد الغذائية على متغيرات الاقتصاد الكلي في الهند. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة دعم المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الأرز والقمح والحبوب الخشنة مع سياسة إعادة تخصيص الموارد المالية نحو الأنشطة التنموية تساهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي والعوز والجوع بين السكان المستهدفين.

٤-٢-٣- دراسات المسوح الميدانية

تركز هذه المجموعة من الدراسات على استخدام المسوح الميدانية لدراسة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي بأبعاده المختلفة، وتتمثل الميزة الرئيسية لهذه الدراسات في ضمان الحصول على مؤشرات الأمن الغذائي من المعنيين بهذه المؤشرات، بما يساعد في التحديد الواقعي لنقاط الضعف والقوة الخاصة بالأمن الغذائي، ومن ثم صياغة السياسات الملائمة، وبالرغم من المنافع المتأتية من استخدام المسوح الميدانية في دراسات الأمن الغذائي، فإنه يرد عليها عدد من التحديات من أوضحها تطلبها موارد مالية وقوة بشرية كبيرة (Bashir, M,K, and Schilizzi, S, 2012)، الأمر الذي يقيد نطاق تطبيق المسوح في الدراسات التطبيقية، ويجعلها مرهونة بشكل كبير بالتطبيق على المستوى الكلي للدولة لخدمة أغراض صناعة السياسات الوطنية.

ومن بين المسوح المستخدمة في هذا الإطار **مسح إنفاق الأسرة Household Expenditure Survey** الذي يعتمد على تجميع البيانات والمؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي من الأفراد مباشرة باستخدام المسوح الميدانية، والذي يتضمن بيانات حول حجم الإنفاق على السلع الغذائية، وأنواع السلع الغذائية المتضمنة في سلة الاستهلاك، وكذلك مصدر الإنفاق على هذه السلع، وتوزيعه بين الدخل الشخصي والمصادر الأخرى للدخل.

كما جاءت **طريقة منظمة الأغذية والزراعة The Food and agriculture Organization Method**، ضمن المنهجيات المستندة على المسوح الميدانية والتي تعتمد في حسابها للأمن الغذائي على تقدير استهلاك الفرد من الطاقة الغذائية، والذي يتم حسابه من بيانات الميزان الغذائي، ووفقًا لهذه الطريقة يتم تعريف السكان الذين يعانون نقص التغذية بأنهم السكان الواقعون دون الحد الأدنى لمتطلبات السعرات الحرارية التي تتباين وفقًا لعدة عوامل من بينها السن، والجنس، والطول، والوزن.

ومن بين هذه المسوح أيضًا طريقة **الأنثروبومتريAnthropometry** التي تعتمد على المسوح الميدانية في دراسات الأمن الغذائي، ولكن مع توسيع نطاق المسوح لتضم بجانب البيانات والمعلومات الخاصة باستهلاك الغذاء تجميع البيانات والمعلومات حول توفير الطعام وإعداده أيضًا، ومؤخراً تم توسيع نطاق هذه المسوح لتضم مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات حول الخصائص الخاصة للأفراد مثل الوزن، والسن، والنوع، وغيرها من الخصائص الفردية الأخرى، وذلك لخدمة أهداف دراسة العلاقة بين الأمن الغذائي والوضع الصحي.

كما اعتمدت بعض الدراسات الأخرى (Asghar, N, 2018) على منهجية المسح الميداني من خلال دراسة أثر منح الائتمان للقطاع الزراعي على تحفيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في إندونيسيا.

وإجمالًا، أظهر المسح السابق تعدد المنهجيات الكمية المستخدمة لدراسة الأمن الغذائي والتي تباينت وفقًا لهدف ونطاق الدراسة، كما تباينت أيضًا وفقًا لحجم البيانات المستخدمة. وبالرغم من أن الدراسات الميدانية تُعد هي الأشمل والأكثر تعبيرًا عن الأمن الغذائي فإن متطلباتها من الموارد المادية والبشرية تقف عائقًا أمام التوسع في تطبيقها. كما أن غياب مصفوفة ((Social Accounting Matrix) SAM) يعوق أحيانًا استخدام منهجيات التوازن العام، وبالتالي يصبح المجال واسعًا بصورة نسبية أمام تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي في مجال دراسات الأمن الغذائي، وهي المنهجية التي سيتم تطبيقها بهذه الدراسة.

٤-٣- نموذج كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر

بعد مراجعة محددات الأمن الغذائي وفقاً للدراسات التطبيقية، وكذلك قواعد البيانات المتاحة في مصر، وإمكانية توفير سلاسل زمنية متسقة للبيانات المطلوبة، فقد تم اختيار منهجية كمية تستند إلى نموذج قياسي يمكن تطبيقه على مصر في ضوء البيانات المتاحة، وهي نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)).

٤-٣-١- متغيرات النموذج ومصادر البيانات

في ضوء المسح الأدبي للدراسات التطبيقية التي تناولت بالقياس محددات الأمن الغذائي اتضح وجود عدد كبير من هذه المحددات. وفي ضوء وجود قيود على عدد المشاهدات المتاحة للتطبيق بنموذج الدراسة، حيث تتاح البيانات للفترة الزمنية منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٢٠، يصبح من الصعوبة بمكان تضمين جميع هذه المحددات في نموذج واحد، واستنادًا على ذلك اقتصرت الدراسة على عدد من المحددات التي حققت جودة النتائج من ناحية التوافق مع الدراسات التطبيقية السابقة وخصوصية الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تحقيق متطلبات استقرار النموذج، وكذلك جودة النموذج وصلاحيته للتنبؤ.

وفي ضوء ذلك تمثلت هذه المتغيرات في الإنتاج الزراعي (AP)، حيث إن الإنتاج الزراعي ونموه يُعد أحد المحددات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي في مصر. هذا بالإضافة إلى متغير سعر صرف الجنيه أمام الدولار (ER)، والذي يُعد محددًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تأثيره على فاتورة واردات السلع الزراعية الغذائية، بالإضافة لمستلزمات الإنتاج المستوردة. وفي إطار أن الطاقة تُعد أحد مدخلات عناصر الإنتاج الأساسية فقد تضمن النموذج المقترح متغيرا يعبر عن الأسعار العالمية للطاقة (EP)، واستخدمت الدراسة في هذا الإطار السعر العالمي لبرميل الزيت الخام (برنت).

وحيث إن مصر تعتمد في تحقيق الأمن الغذائي بجانب الإنتاج المحلي على الواردات من العالم الخارجي فقد تضمن النموذج المقترح مؤشراً يعبر عن نسبة الصادرات الزراعية الغذائية للواردات الزراعية الغذائية (FXMS)، والذي يعكس القدرة المالية للدولة على شراء السلع الزراعية الغذائية من الأسواق الدولية باستخدام عائدات التصدير. كما يتضمن النموذج المقترح أيضا استخدام سعر الفائدة الحقيقي (RIR) كمؤشر على قدرة القطاع الزراعي في الوصول للائتمان المحلي.

وبالنسبة للمتغير المعبر عن الأمن الغذائي استخدمت الدراسة مؤشر متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء (FS_t)، وهو المؤشر الذي تم حسابه بهذه الدراسة لرصد الأمن الغذائي في مصر على النحو الموضح سابقًا.

ويُمكن التعبير عن النموذج المقترح تطبيقيه في الشكل التالي:

$$FS_t = B_1 AP_t + B_2 ER_t + B_3 EP_t + B_4 FXMS_t + B_5 RIR_t + \varepsilon_t$$

وقد تعددت مصادر البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة، حيث اشتملت هذه المصادر على قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للحصول على البيانات الخاصة بالإنتاج الزراعي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، مركز معلومات الوزارة، بيانات غير منشورة)، وقاعدة بيانات البنك المركزي للحصول على بيانات سعر الصرف وسعر الفائدة (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة). كما اعتمدت الدراسة على بيانات منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات الأمن الغذائي، وكذلك مؤشر نسبة الصادرات الزراعية للواردات الزراعية. كما حصلت الدراسة على البيانات الخاصة بأسعار الطاقة معبرًا عنها بسعر البرميل من الزيت الخام بالدولار من قاعدة بيانات (PB statistical review, 2022).

٤-٣-٢- منهجية الدراسة

بعد مراجعة محددات الأمن الغذائي وفقاً للعديد من الدراسات التطبيقية، وكذلك قواعد البيانات المتاحة في مصر، وإمكانية توفير سلاسل زمنية متسقة للبيانات المطلوبة، فقد تم اختيار منهجية كمية تستند إلى نموذج قياسي يمكن تطبيقه على مصر بوصفها إحدى الدول النامية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات المتاحة في مصر تسمح بتطبيق هذا النموذج، وأن اختيار منهجية للتنبؤ يجب أن يراعى إمكانية توفير قيم مستقبلية للمتغيرات المفسرة، وتشتمل منهجية الدراسة على الخطوات التالية:

٤-٣-٢-١-اختبار سكون المتغيرات

لتحديد درجة السكون تم تطبيق اختبار ديكي وفولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test (ADF)). ويستند هذا الاختبار على فرضين بديلين، الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم سكون السلسلة الزمنية. والفرض البديل الذي يشير إلى سكون السلسلة الزمنية. ويأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$\Delta X_t = a + bX_{t-1} + \Sigma_{i=1}^{y} c\Delta x_{t-i} + \varepsilon_t$$

ويمثل كل من (a, b, c) معلمات النموذج المقدرة، وكذلك يمثل (ε) حد الخطأ (White Noise)، و(X_t) المتغير الذي يخضع للاختبار. بينما يشير (b) إلى معامل الانحدار الذي يحدد درجة سكون السلسلة الزمنية محل الدراسة. فإذا كانj احتمالية (Probability) معامل الانحدار أقل من مستوى المعنوية α (٠,٠٥) فإن الفرض العدمي يتم رفضهK، ومن ثم تصبح السلسلة الزمنية ساكنة والعكس صحيح. وفيما يلي نتائج هذا الاختبار لمتغيرات النموذج السابق.

جدول (٤-٢)

نتائج اختبار ADF لقياس مستوى سكون السلاسل الزمنية

اسم المتغير	Level Probability (ADF)	First Difference Probability (ADF)
FS_t	٠,١١٧٢	٠,٠٣٣٤
AP_t	٠,٣٩٨٥	٠,٠٠٥٨
ER_t	٠,٩٦١٢	٠,٠٠٠٩
EP_t	٠,٥٦٤٨	٠,٠٠٠٠
$FXMS_t$	٠,٣١٠٢	٠,٠٠٠٠
RIR_t	٠,٠١٨٩	

المصدر: محسوب من برنامج E-Views

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى K، ولكنها ساكنة عند أخذ الفروق الأولى وذلك باستثناء متغير سعر الفائدة الذي اتضح أنه ساكن في المستوى وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

٤-٣-٢-٢- نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

في ضوء أن بعض المتغيرات المفسرة للأمن الغذائي ساكنة عند المستوى والبعض الآخر ساكن عند أخذ الفروق الأولي، فإن الدراسة تطبق منهجية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)) لدراسة محددات الأمن الغذائي في مصر في الأجل الطويل.

- **اختبار الحدود (Bound Test)**

يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الأمن الغذائي ومحدداته في مصر. ويشير الفرض العدمي لهذا الاختبار إلى عدم وجود علاقة تكامل بين متغير الأمن الغذائي ومحدداته في مصر، أما الفرض البديل فيشير لوجود علاقة تكامل في الأجل الطويل بين متغير الأمن الغذائي ومحدداته.

وحيث إن قيمة F المحسوبة من الاختبار ومقدارها حوالي(٦,٥) تتخطي جميع القيم العليا للحدود الحرجة عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين الأمن الغذائي، ومحدداته، وذلك على النحو الموضح في جدول (٤-٣).

جدول (٤-٣)

نتائج اختبار الحدود

الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية
٢,٧٥	٣,٧٩	%١٠
٣,١٢	٤,٢٥	%٥
٣,٤٩	٤,٦٧	%٢,٥
٣,٩٣	٥,٢٣	%١
قيمة اختبار (F)		٦,٥

المصدر: محسوب من برنامج E-Views

- **محددات الأمن الغذائي في الأجل الطويل**

يوضح جدول (٤-٤) العلاقة بين الأمن الغذائي ومحدداته في الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)، وهي الإنتاج الزراعي (AP)، وسعر صرف الجنيه أمام الدولار (ER)، والأسعار العالمية للطاقة (EP)، ونسبة الصادرات الزراعية الغذائية للواردات الزراعية الغذائية (FXMS)، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR).

جدول (٤-٤)

معلمات الأجل الطويل لمحددات الأمن الغذائي في مصر

اسم المتغير	المعلمات	P. Value
AP_t	٠,٠١٠٩٨٢	٠,٠٠٠
ER_t	-٠,٤٩٥٣١	٠,٠٥٨
EP_t	-٠,٠٥٣١٨	٠,٠٦٧٧
$FXMS_t$	٥,٣٣٠٦٨٣	٠,٣٣٥٨
RIR_t	-٠,١٢٥١٨	٠,٣٣٧٧

المصدر: محسوب من برنامج E-Views

إجمالًا، أظهرت نتائج التقدير أن الإنتاج الزراعي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا على أوضاع الأمن الغذائي، حيث إن زيادة الإنتاج الزراعي تصب مباشرة في تحسين إتاحة الغذاء ومن ثم تحسين مؤشر الأمن الغذائي. ويأتي بعده في الترتيب سعر الصرف، حيث أظهرت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي لهذا المتغير على الأمن الغذائي في مصر، هذا وقد جاءت الأسعار العالمية للطاقة في الترتيب الثالث من ناحية المحددات الأكثر تأثيرًا على الأمن الغذائي في مصر.

وبالنسبة لسعر الفائدة فجاءت نتائج النموذج لتُدلل على الأثر الضعيف لهذا المتغير على الأمن الغذائي بمصر، وربما يُدلل ضعف أثر سعر الفائدة وخاصة عند مقارنته بأثر أسعار الطاقة، إلا أن السياسة النقدية من خلال أسعار الفائدة التفضيلية لا تعد هي السياسة الأفضل لدعم القطاع الزراعي، بل إن السياسة المالية وتحديدًا سياسات دعم مدخلات عناصر الإنتاج ومنها الطاقة تُعد هي السياسة الأنسب لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في مصر.

من ناحية أخرى، وبالرغم من أهمية مؤشر نسبة الصادرات للواردات السلعية الزراعية، بوصفه أحد المؤشرات التي تعكس القدرة المالية للدولة على شراء السلع الزراعية الغذائية من الأسواق الدولية باستخدام عائدات التصدير، فإن النموذج أظهر الأثر الضعيف لهذا المتغير على الأمن الغذائي في مصر، وقد تعكس تلك النتيجة التدخل المباشر من الحكومة لتوفير مصادر النقد الأجنبي اللازمة لتغطية واردات السلع الزراعية التي تقع النسبة الأكبر

منها ضمن السلع الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي مثل الحبوب والبقوليات والزيوت واللحوم وذلك بصرف النظر عن مستوى تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية.

وتفصيلًا، أظهرت النتائج أن زيادة الناتج الزراعي بمليار جنيه تؤدي إلى تحسين متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك بحوالي ٠,٠١ ألف جنيه، (وبمعنى آخر فإن زيادة الناتج الزراعي بنحو ١٠٠ مليار جنيه تؤدي إلى تحسين متوسط نصيب الفرد بنحو ١٠٠٠ جنيه سنويًا)، وأن زيادة سعر الصرف بجنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى تراجع مؤشر الأمن الغذائي بحوالي ٠,٥ ألف جنيه (أي بنحو ٥٠٠ جنيه سنويًا)، كما أن زيادة سعر الطاقة بمقدار دولار/برميل تؤدي إلى تراجع مؤشر الأمن الغذائي بحوالي ٠,٠٥ ألف جنيه (أي ٥٠ جنيهًا سنويًا).

وبناء على ذلك يأخذ نموذج محددات الأمن الغذائي في مصر الشكل التالي:

$$FS_t = ٠.٠١AP_t - ٠.٥ER_t - ٠.٠٥EP_t + ٥.٣FXMS_t - ٠.١٢RIR_t$$

- **اختبار استقرار النموذج**

يتركز هذا الاختبار على اختبارين، الأول منهما هو اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، والثاني اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ).

وقد كشفت نتائج هذين الاختبارين لمعادلة محددات الأمن الغذائي بمصر عن التوصيف الجيد مع استقرار معلمات النموذج والمقدرة باستخدام نموذج (ARDL)، حيث يقع الخط المقدر من هذين الاختبارين داخل القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، وذلك على النحو المبين في الشكل التالي.

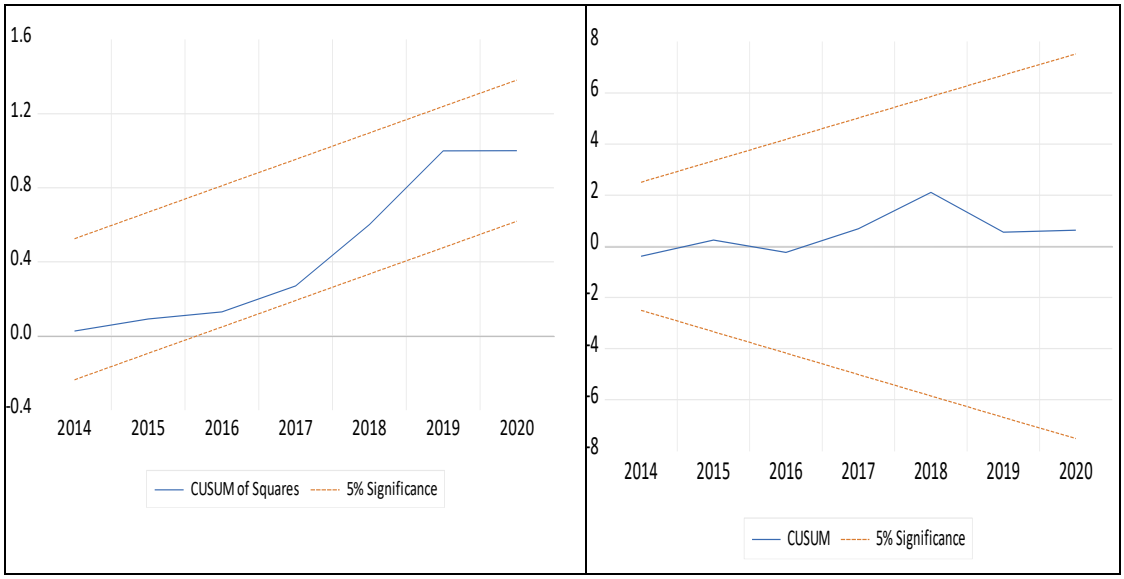

المصدر: محسوب من برنامج E-Views

شكل (٤-٢)

اختبار استقرار النموذج

- **اختبار صلاحية وجودة النموذج إحصائيًا**

اشتملت اختبارات جودة وصلاحية النموذج على الاختبارات التالية:

أ/ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، حيث تم تطبيق اختبار (Jarque- Bera) الذي أظهر أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، حيث جاءت قيمة (P-Value) المحسوبة من الاختبار حوالي (٠,٤٣)، والتي تتخطي القيمة الحرجة ٥٪. ومن ثم يتم قبول الفرض العدمي الذي يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ورفض الفرض البديل الذي يدل على غياب التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

ب/ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، وتم تطبيق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، وجاءت قيمة (P-Value) المحسوبة من الاختبار حوالي (٠,٢٨٤٧)، والتي تتخطي القيمة الحرجة ٥٪، مما يعني قبول الفرض العدمى القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي، ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

ج/ اختبار عدم ثبات التباين، وتم تطبيق اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey). وسجلت قيمة (P-Value) المحسوبة من الاختبار حوالي (٠,٧٣٩١)، والتي تتخطي القيمة الحرجة ٥%، مما يعني غياب مشكلة عدم ثبات التباين.

د/ اختبار صلاحية النموذج، وتم التحقق من هذه الصلاحية بتطبيق اختبار (Ramsey)، وسجلت قيمة (P–Value) المحسوبة من الاختبار حوالي (٠,٣٥٠٧)، والتي تتخطي القيمة الحرجة ٥%، مما يدل على صلاحية النموذج.

وبالتالي في ضوء الاختبارات السابقة يُمكن القول بأن العلاقة التوازنية بين الأمن الغذائي ومحدداته تم توصيفها بصورة جيدة، ومن ثم يُمكن الاعتماد عليها في التنبؤ وصنع السياسات.

٤-٤- محددات الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧

استنادًا على نتائج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، يتناول هذا الجزء دراسة تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية المتوقعة على الأمن الغذائي بمصر في ضوء سيناريوهي الدراسة حتى عام ٢٠٢٧، ويُعزى السبب وراء توقف السيناريوهين عند ذلك العام إلى أنه العام الذي يتوافر به أحدث تقديرات مستقبلية لبعض محددات الأمن الغذائي بمصر.

يتطلب الحصول على القيم المستقبلية لمؤشر الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧ تقدير القيم المتوقعة لمحددات هذا المؤشر حتى نهاية فترة التقدير، وحيث إن الدراسة واجهت العديد من الصعوبات نظراً لعدم وجود تقديرات مباشرة لبعض هذه المحددات لظروف عدم اليقين المصاحبة للحرب، فقد اجتهدت الدراسة في وضع افتراضات أقرب ما تكون إلى الوضع المتوقع بقدر الإمكان استنادًا على عدة مصادر منها التقديرات المتاحة من قبل بعض المنظمات الدولية، وآراء بعض الخبراء المختصين.

لدراسة انعكاسات الحرب الروسية– الأوكرانية المتوقعة على الأمن الغذائي بمصر تبنت الدراسة سيناريوهين بديلين حول الفترة الزمنية المتوقعة لتعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للحرب الروسية – الأوكرانية على النحو التالي:

٤-٤-١- السيناريو الأول (السيناريو المتفائل)

يفترض هذا السيناريو سرعة تعافي الاقتصاد المصري من التبعات السلبية للحرب خلال عام ٢٠٢٤. وتقترب بعض افتراضات هذا السيناريو من توقعات صندوق النقد الدولي، حيث وضع الصندوق تقديرات مستقبلية متفائلة لعدد من المتغيرات الاقتصادية لمصر (IMF, 2023)، وجاءت الافتراضات المتفائلة للصندوق حول سرعة تعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للأزمة بحلول عام ٢٠٢٤ في ضوء افتراض تنفيذ الحكومة المصرية برنامج إصلاح قويا يتضمن العديد من الجوانب، منها التحرك نحو سعر صرف مرن، وتطبيق الإصلاحات

الهيكلية التي تستهدف تحسين القدرة التنافسية غير السعرية ودعم بيئة الأعمال، بالإضافة إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد لمصلحة القطاع الخاص.

كما تتقارب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بخصوص السعر العالمي لبرميل الزيت من افتراضات هذا السيناريو المتفائل، حيث استندت تقديرات المنظمة على أن استقرار الأسعار العالمية للزيت الخام لا يرتبط بانتهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ولكنه يرتبط أكثر بمدى قدرة الاقتصادات الكبرى علي تحقيق استقلاليتها عن الاقتصاد الروسي في الحصول على مصادر الطاقة وبخاصة الزيت الخام من خلال تنويع مصادر الطاقة، لديها وزيادة نسبة مصادر الطاقة الجديدة المتجددة في هيكل استهلاك الطاقة، وكذلك التوجه نحو موردين آخرين غير روسيا.

- **توقعات الإنتاج الزراعي**

توقع صندوق النقد الدولي تراجعا طفيفا لمعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى حوالي ٣% خلال عام٢٠٢٣، مقابل ٤% خلال عام ٢٠٢٢، كما توقع الصندوق تعافي النمو الزراعي بصورة تدريجية خلال عام ٢٠٢٤ إلى نحو ٣,٦%، مع ثبات هذا المعدل حتى عام ٢٠٢٧.

وتم الحصول على معدل نمو الإنتاج الزراعي تحت افتراض نمو الإنتاج الزراعي بنفس معدل نمو القيمة المضافة، وذلك تحت فرضية ثبات العلاقة بين القيمة المضافة والإنتاج المشتقة في السنة المرجعية (٢٠١٧/٢٠١٦) من جدول المدخلات والمخرجات، والذي يبلغ حوالي (٠,٦٣).

- **توقعات سعر الصرف**

بالنسبة لتوقعات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار فقد اعتمد هذا السيناريو على تقديرات (walletinvestor) حول سعر صرف الجنيه المصري المتوقع أمام الدولار لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث افترضت المنظمة تسجيل سعر صرف الجنيه المصري نحو ٣١,٢ جنيه/ دولار خلال عام ٢٠٢٣، وارتفاعه بصورة تدريجية ليصل إلى نحو ٣٣ جنيها/ دولار خلال عام ٢٠٢٤، وبالنسبة لباقي الفترة الزمنية فيفترض السيناريو المتفائل استقرار سعر الصرف عند هذه القيمة حتى عام ٢٠٢٧، وذلك على غرار توقعات صندوق النقد الدولي.

- **توقعات نسبة الصادرات للواردات الزراعية الغذائية**

تستند افتراضات السيناريو المتفائل على استمرار اتجاهات التغير في حجم الصادرات والواردات من السلع الزراعية خلال الأعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥ بنفس معدلات التغير بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢١، وفي هذا الإطار بلغت هذه المعدلات بالنسبة لصادرات السلع الزراعية حوالي (١٠%)، حيث ساهمت عدة عوامل محلية وأخرى خارجية في زيادة كمية وقيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال عام ٢٠٢١ رغم تداعيات جائحة كوفيد– ١٩، وخلال عام ٢٠٢٢ رغم تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية وذلك بمتوسط زيادة سنوي يتجاوز ١٠% سنوياً، وبالتالي من المتوقع أن تشهد الصادرات الزراعية المصرية استمرار الزيادة خلال الفترة من ٢٠٢٣– ٢٠٢٥، ويمكن مواصلة النمو حتى عام ٢٠٢٧ .[١]

وبالنسبة للواردات من السلع الزراعية فقد تراجعت بحوالي (–٤,٦%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية) ، ويفترض هذا السيناريو استمرار التراجع في الواردات حتى نهاية فترة التقدير.

---

[١] تمثلت أهم هذه العوامل التي ساعدت على زيادة الصادرات الزراعية فيما يلي:

- التأثير السلبي للتغيرات المناخية على المحاصيل الزراعية بالعديد من الدول المنافسة المصدرة للحاصلات الزراعية، وتأثر البعض منها بأزمتي كوفيد– ١٩، والحرب الروسية– الأوكرانية.
- التأثير السلبي للحرب الروسية – الأوكرانية على صادرات الدولتين المتحاربتين من المحاصيل الزراعية.
- التوسع في إقامة مشروعات زراعية في مناطق الدلتا الجديدة، وتوشكى، وسيناء، وذلك في إطار تبني الدولة المشروعات الزراعية الكبرى، بالإضافة إلى استمرار منظومة دعم الأسمدة.
- التوسع في زراعة وإنتاج محاصيل الخُضر والفاكهة وغيرها من المحاصيل التصديرية بنحو ٤٠ ألف صوبة زراعية، وذلك في إطار مشروع الـ ١٠٠ ألف صوبة زراعية.
- نجاح الحجر الزراعي خلال السنوات الخمس الماضية في فتح نحو ٨٠ سوقاً جديداً أمام الصادرات المصرية الزراعية.
- تبني الدولة منظومة جديدة خاصة بتكويد المحاصيل الزراعية التصديرية، وتتبعها منذ زراعتها حتى تسويقها، مما أسهم في إحكام الرقابة عليها.
- استمرار هبوط قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية.
- انخفاض الأهمية النسبية لما يتم تصديره من حاصلات زراعية إلى كل من روسيا وأوكرانيا بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات المصرية الزراعية (تصل النسبة إلى ٦% فقط).

[٢] يمكن تحديد أهم أسباب تراجع قيمة الواردات الزراعية فيما يلي:

- تمثل محاصيل القمح، والذرة، والصويا الجانب الأعظم من واردات مصر من السلع الغذائية، ولذا تركز اهتمام الحكومة خلال فترة أزمتي جائحة كوفيد– ١٩، والحرب الروسية– الأوكرانية على هذه المحاصيل على وجه التحديد. وذلك من خلال عدد من التدابير والسياسات التي من شأنها زيادة الإنتاج المحلي من هذه المحاصيل، ومن ثم خفض الواردات منها. ومن هذه التدابير ما يلي:
  - رفع سعر توريد القمح من ٧٢٠ إلى ٨٥٠ ثم إلى ١٢٥٠ جنيهاً للإردب خلال السنوات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ على التوالي، مع توفير العديد من التسهيلات.

- **توقعات سعر الفائدة الحقيقي**

اعتمدت الدراسة على العلاقة بين توقعات معدل التضخم وتوقعات سعر الفائدة الاسمي، وفى هذا الإطار استخدمت الدراسة توقعات صندوق النقد الدولي بخصوص معدل التضخم المتوقع حتى عام ٢٠٢٧، والتي أشارت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي ١٤,٨% خلال عام ٢٠٢٣، ثم تراجعه إلى حوالي ٨,٧% خلال عام ٢٠٢٤، مع استمرار التراجع في المستوى العام للأسعار خلال عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٧%، ثم تحقيق معدل التضخم ثباتا نسبيا حتى عام ٢٠٢٧.

وللحصول على توقعات لسعر الفائدة الاسمي في ضوء هذا السيناريو خلال عام ٢٠٢٣، تفترض الدراسة تسجيل معدل الفائدة الاسمي بهذا العام قيمة تتجاوز القيمة المحققة خلال ٢٠٢٢، وجاء هذا الافتراض على خلفية توقعات صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التضخم بين هذين العامين، وتأسيسًا على ذلك تفترض الدراسة استمرار المعدلات المرتفعة الحالية لسعر الفائدة الاسمي والمقدرة بحوالي ١٤,٤ نقطة مئوية ـ وذلك مقابل معدل أقل حوالي ١٢,٢٥ نقطة في عام الأزمة ٢٠٢٢ ـ خلال عام ٢٠٢٣.

وخلال عام ٢٠٢٤ تفترض الدراسة تراجع معدل الفائدة الاسمي نتيجة تراجع معدل التضخم المتوقع خلال ذلك العام ـ وعلى غرار اتجاه التغير في معدل التضخم، تفترض الدراسة تسجيل معدل الفائدة قيمة تنخفض عن القيمة المحققة في عام الأزمة ٢٠٢٢ (وهي حوالي١٢,٢٥%)، وترتفع عن المحققة في العام السابق للأزمة ٢٠٢١ (حوالي ٩,٢٥ %)، أي متوسط هاتين القيمتين وهي حوالي (١٠,٢٥%)، أما لباقي الفترة الزمنية (٢٠٢٥–٢٠٢٧) فتفترض الدراسة ثبات معدل الفائدة نتيجة لتوقع الثبات النسبي لمعدل التضخم خلال هذه الفترة. وبناءً، على الافتراضات السابقة تم اشتقاق سعر الفائدة الحقيقي المتوقع بطرح معدل التضخم المتوقع من معدل الفائدة الاسمي المتوقع.

- إدخال محصولي الذرة وفول الصويا في منظومة الزراعة التعاقدية بما يضمن حصول المزارعين على أسعار مجزية وعادلة تعادل الأسعار العالمية لتلك المحاصيل، مما يدفع المزارعين للتوسع في زراعة وإنتاج تلك الحاصلات، ومن ثم تقليل الفجوة الحالية في المحاصيل الزيتية والأعلاف.
- من جهة أخرى، فإن ارتفاع معدل التضخم في مصر من شأنه التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، ومن ثم على الطلب المحلي على السلع الغذائية، وحيث إن الدولة تسعى لاستمرار مجهوداتها نحو تعزيز سياسات الإنتاج والتسويق للمحاصيل الزراعية التي تحقق مصر منها اكتفاءً ذاتياً منخفضاً، فإنه من المتوقع استمرار انخفاض وارداتها خلال الفترة المنظورة القادمة

- **توقعات السعر العالمي لبرميل الزيت الخام**

استند السيناريو المتفائل على توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (US Energy Information administration) بخصوص السعر العالمي لبرميل الزيت الخام حتى عام ٢٠٢٧، حيث توقعت الإدارة الارتفاع المحدود في أسعار الزيت الخام في غضون العشر سنوات القادمة، وذلك على خلفية توقعات المنظمة تراجع الطلب على الزيت الخام خلال هذه الفترة.[١]

وفي هذا الإطار أشارت المنظمة إلى أن سعر برميل الزيت الخام لن يتعدى في عام ٢٠٣٠ حاجز الـ١٠٠ دولار. وبصورة أكثر تفصيلًا توقعت الإدارة أن يرتفع سعر برميل الزيت الخام (برنت) من حوالي ٣٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٦٤ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠٢٥، وإلى حوالي ٨٨ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠٣٠ (Annual Energy Outlook, 2020). وتأسيسًا على ما سبق يتوقع أن ينمو السعر العالمي لبرميل الزيت الخام خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٥) بحوالي ٦٤%، أي بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي ١٢,٨% لهذه الفترة. وبحوالي ٣٧,٥% للفترة (٢٠٢٥–٢٠٣٠)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي ٧,٥% لهذه الفترة.

٤–٤–٢– السيناريو الثاني (السيناريو المتشائم)

يفترض هذا السيناريو بطء معدل تعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للحرب الروسية– الأوكرانية، وذلك بافتراض استمرار التداعيات السلبية للحرب الروسية– الأوكرانية خلال عام ٢٠٢٢ (عام الحرب) ولمدة ثلاثة أعوام تالية وهي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، كما يفترض هذا السيناريو بدء تعافي الاقتصاد المصري تدريجيًا من التداعيات السلبية لهذه الأزمة بداية من عام ٢٠٢٦.[٢]

---

[١] حيث استندت توقعات هذه المنظمة على تحوط دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي ضد النقص المتوقع في إمدادات الزيت الخام على خلفية الحرب الروسية– الأوكرانية، وخاصة أن روسيا تُعد موردًا رئيسيًا للزيت الخام إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث تورد إليه حوالي ٢٥٪ من إجمالي وارداته من الزيت الخام، وذلك من خلال التخطيط الحالي لهذه الدول بشكل تدريجي للاستغناء عن الزيت الخام الروسي قبل حلول عام ٢٠٣٠ من خلال تنويع مصادر الطاقة وذلك بزيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال، والاعتماد على موردين آخرين للزيت الخام غير روسيا، بالإضافة لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة (Oil Price Forecast:2025–2050, 2023) .

[٢] استندت الافتراضات بهذا السيناريو على آراء الخبراء في مجال الأمن العالمي، والعلاقات الدولية، والمحللين العسكريين، والمراقبين، والقادة المسئولين. حيث اقترحت هذه الافتراضات ثلاثة سيناريوهات بخصوص أمد الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وحيث إن السيناريو الأول "أن يتمكن أحد طرفي الحرب من إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر"، والسيناريو الثاني "لجوء طرفي الصراع إلى التفاوض" تُعد سيناريوهات غير مرجحة من قبل العدد الأكبر من الآراء وفقاً للعديد من المبررات العسكرية، والجيوسياسية، والوجودية، فقد تبنت الدراسة السيناريو الثالث " استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا"، والذي أشار لاحتمالية استمرار الحرب لبعد عام ٢٠٢٣، حيث جاء توقع نائب مدير مركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي في مجلة "فورين بوليسي" في إطار هذا السيناريو أن تستمر الحرب خلال عام ٢٠٢٣، وربما حتى ٢٠٢٤، و٢٠٢٥، رجح كذلك عدد من المحللين السياسيين والمراقبين استمرار الحرب على الأقل حتى عام ٢٠٢٤، كما تنبأ رئيس المجموعة شبه العسكرية الروسية "فاجنر"

- **توقعات الإنتاج الزراعي**

يفترض هذا السيناريو استمرار التراجع في معدل النمو الزراعي خلال الفترة من عام (٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و٢٠٢٥) بنفس معدلات التراجع في معدل النمو بين عام الأزمة ٢٠٢٢ (٣,٨٢%) والعام السابق للأزمة ٢٠٢١ (٣,٩٧%).

- **توقعات سعر الصرف**

بالنسبة لتوقعات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، فقد اعتمد السيناريو أيضًا على تقديرات (walletinvestor) حول سعر صرف الجنيه المصري المتوقع أمام الدولار حتى عام ٢٠٢٧. وعلى خلاف السيناريو المتفائل الذي يفترض استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بداية من عام ٢٠٢٥، فإن هذا السيناريو يأخذ افتراضات المنظمة حتى عام ٢٠٢٧، والتي أشارت تقديراتها لاستمرار التراجع في قيمة الجنيه المصري حتى عام ٢٠٢٧، لتنخفض قيمة الجنيه المصري في ضوء تلك التوقعات من نحو ٣١,٢ جنيه/ دولار خلال عام ٢٠٢٣، إلى نحو ٣٣,٣٢ في عام ٢٠٢٤، ونحو ٣٥,١٠ في عام ٢٠٢٥، وحوالي ٣٧,١٤ في عام ٢٠٢٦، ثم إلى نحو ٣٩,٠٨ في عام ٢٠٢٧.

- **توقعات نسبة الصادرات للواردات الزراعية الغذائية**

تجدر الإشارة إلى أنه نظرًا لعدم إتاحة تقديرات مستقبلية للصادرات والواردات الزراعية، فقد اعتمدت الدراسة على تقديرات صندوق النقد الدولي بخصوص إجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية. ومن أجل الحصول على تقديرات القيم المستقبلية المتوقعة لمؤشر نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، فقد افترضت الدراسة ثبات النسبة الحالية للصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية حوالي (١٥,٣٧%) وكذلك النسبة الحالية للواردات الزراعية من إجمالي الواردات السلعية حوالي (٢٠,٢%). وبالاستناد على توقعات صندوق النقد الدولي لإجمالي الصادرات والواردات السلعية حتى عام ٢٠٢٧، قدرت الدراسة مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية الزراعية.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن توقعات صندوق النقد الدولي لأغلب المتغيرات الاقتصادية تُعد توقعات متفائلة، فإن توقعاته بخصوص معدل نمو الصادرات السلعية والواردات السلعية، والتي تم الاعتماد عليها للحصول على مؤشر تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بهذا السيناريو، تُعد تقديرات متشائمة، حيث تشير تلك التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو الواردات الزراعية (٢٠,٧%) بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات السلعية

التي تشارك في القتال في أوكرانيا باستمرار الحرب ثلاث سنوات إذا قررت موسكو الاستيلاء على مناطق أوسع بأوكرانيا، وهو التوقع الذي اخذت به الدراسة عند وضع افتراضات السيناريو المتشائم.

[١] Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO Statistics

(١٩,٦%)، وبالتالي سيكون هناك تراجع في مؤشر تغطية الصادرات للواردات الزراعية، ويمثل ذلك وضعا أسوأ بالنسبة لهذا المؤشر مقارنة بوضع الأزمة الراهن، والذي أظهر تحسن قيمة هذا المؤشر نتيجة لارتفاع معدل نمو الصادرات الزراعية وتراجع معدل نمو الواردات الزراعية، وذلك على النحو المبين في السيناريو المتفائل.

- **توقعات سعر الفائدة الحقيقي**

على غرار السيناريو الأول اعتمدت الدراسة على العلاقة بين توقعات معدل التضخم وتوقعات سعر الفائدة الاسمي لحساب توقعات سعر الفائدة الحقيقي بهذا السيناريو. وفى هذا الإطار يفترض السيناريو المتشائم نمو معدل التضخم، وكذلك سعر الفائدة الاسمي خلال أعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥ بنفس معدلات الزيادة المحققة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠ ثم حدوث استقرار نسبي بهذه المعدلات خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

وفي هذا الإطار تفترض الدراسة ارتفاع معدل التضخم السنوي بنحو ٨,٤ نقطة (من حوالي ٤,٩ % خلال عام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٣,٢% خلال عام ٢٠٢٢)، وارتفاع سعر الفائدة السنوي بنحو ٣ نقاط مئوية (من حوالي ٨,٢٥ مقطة في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ١١,٢٥ نقطة في عام ٢٠٢٢) (البنك المركزي المصري،٢٠٢٣، النشرة الإحصائية الشهرية)، وذلك للفترة من عام (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، مع الثبات النسبي لهذه المعدلات خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٢٧).

وفي ضوء الافتراضات السابقة تقدر الدراسة سعر الفائدة الحقيقي المتوقع خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٧) بطرح معدل التضخم المتوقع من معدل الفائدة الاسمي المتوقع.

- **توقعات السعر العالمي لبرميل الزيت الخام**

تبنت الدراسة بهذا السيناريو نفس توقعات السيناريو المتفائل بخصوص تحرك الأسعار العالمية لبرميل الزيت الخام .[١]

٤-٥- التوقعات المستقبلية لمؤشر الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٧

في ضوء فرضيات الدراسة السابقة يوضح الشكل التالي شكل (٤-٣) القيم المتوقعة لمؤشر الأمن الغذائي في مصر حتى ٢٠٢٧ لسيناريوهي الدراسة.

[١] تبنت الدراسة ذات افتراضات السيناريو المتفائل فيما يتعلق بتوقعات الأسعار العالمية لبرميل الزيت الخام، حيث إن هذا المتغير يُعد متغيرا خارجيا لا يرتبط بمدى وسرعة الاقتصاد المصري على التعافي من التداعيات السلبية للحرب الروسية- الأوكرانية، وذلك على خلاف محددات الأمن الغذائي الأخرى.

واجمالًا، كشفت نتائج التقدير عن وجود تداعيات سلبية للحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧، حيث أشارت نتائج السيناريو المتفائل إلى تراجع مؤشر الأمن الغذائي بنحو ٢٤%، بينما أشار السيناريو المتشائم إلى تراجع مؤشر الأمن بحوالي ٥٠%، وذلك في المتوسط بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٧.

وفي ضوء تلك النتائج ترجح الدراسة السيناريو المتفائل، وتم ترجيح هذا السيناريو في ضوء التحفظات الواردة على افتراضات السيناريو المتشائم بخصوص:

- معدل نمو الإنتاج الزراعي: حيث يرفع السيناريو المتشائم من تقديراته حول تراجع النمو الزراعي، ويتعارض ذلك التوقع إلى حد كبير مع التوجهات الحالية للحكومة المصرية، والتي تولي أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، تبلورت في مجيء القطاع الزراعي ركيزة أساسية ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي تم تدشينه عام ٢٠٢١ .[١]
- التراجع في قيمة الجنيه المصري: بالرغم من أن التوقعات المستقبلية بخصوص سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار تتوقف على آلية الطلب والعرض، الأمر الذي يصعب معه توقع القيمة المستقبلية للجنيه المصري أمام الدولار، وبالرغم من وجود عدة شواهد تُدلل على احتمالية تراجع قيمة الجنيه المصري في الفترات القادمة، فإن الدراسة تتحفظ على مبالغة هذا السيناريو في توقعاته حول استمرار التدهور في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار حتى عام ٢٠٢٧. وذلك مع اتخاذ الحكومة عدة إجراءات على المديين القصير والطويل من شأنها دعم مصادر النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار في قيمة الجنيه، ومنها توصل مصر وصندوق النقد الدولي لاتفاق يتيح لمصر تمويلا بقيمة ٣ مليارات دولار لمدة ٤٨ شهرًا، ويمكنها من جذب تمويلات بقيمة ١٤ مليار دولار من شركاء دوليين واتفاقيات لبيع أصول مع دول خليجية، إضافة لمليار دولار من صندوق الاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، بالإضافة لطرح الدولة وثيقة سياسة ملكية الدولة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر التمويل المستدام، ومنها إطلاق مشروع تعميق التصنيع المحلي بهدف الإحلال محل الواردات،

[١] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

كذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة[٢] لزيادة ايرادات قناة السويس بوصفها مصدراً أساسياً من مصادر النقد الأجنبي .

ووفقا للسيناريو المرجح، فمن المتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء تدريجيًا من حوالي ١٨,٢ ألف جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١٣,٨ ألف جنيه في عام ٢٠٢٧، كما يتضح من شكل (٤-٤).

وعلى المستوى السنوي، وفي ضوء افتراضات السيناريو المتفائل، يتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٣، أكبر تأثير للأزمة الروسية– الأوكرانية على أوضاع الأمن الغذائي في مصر ، حيث يشهد ذلك العام تراجعًا كبيرًا في متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء بنحو ٥,٣ ألف جنيه مقارنة بعام ٢٠٢٢، كما يتوقع أن يستمر ذلك التراجع حتى عام ٢٠٢٤ نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة.

(بالألف جنيه)

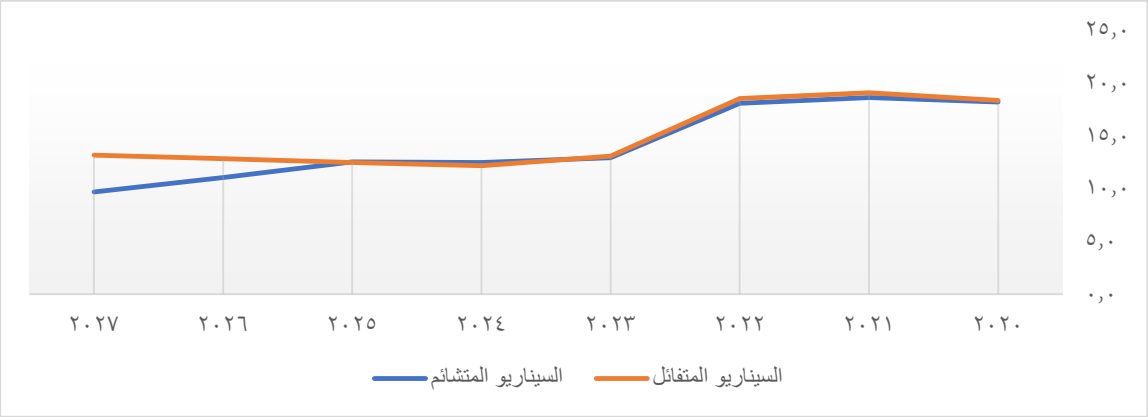

المصدر: محسوب بواسطة الباحث

شكل (٤-٣)

تطور قيمة مؤشر الأمن الغذائي (متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء) في مصر حتى عام ٢٠٢٧ في ضوء سيناريوهي الدراسة

[١] ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بنحو ٧١,٤% حيث ارتفعت من نحو ٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى نحو ٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، منها ٦٦,٧% للاستثمارات الأجنبية المباشرة غير البترولية، ونحو ٣٣,٣% للاستثمارات الأجنبية المباشرة البترولية.

٢ استطاع قطاع قناة السويس أن يأتي ضمن القطاعات الرائدة في دفع معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث سجل هذا القطاع معدل نمو مرتفعا حوالي (١١,٧%) بفارق كبير عن معدل النمو المحقق في العام السابق حوالي (١%). وقد جاء هذا التحسن مدعومًا بالميزة النسبية لقناة السويس، والتي صاحبها وفر مالي مقارنة بالطرق البديلة وخاصة في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية من جراء الحرب الروسية– الأوكرانية، الأمر الذي ساهم في جذب عدد من خطوط الملاحة الجديدة للعبور

وفي ضوء افتراض السيناريو المرجح والخاص ببدء تعافي الاقتصاد المصري التدريجي من تداعيات الأزمة بداية من عام ٢٠٢٥، يتوقع الارتفاع التدريجي في متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء خلال ذلك العام ليصل إلى حوالي ١٣,٢ ألف جنيه، ويتوقع أن يستمر التحسن في قيمة مؤشر الأمن الغذائي إلى حوالي ١٣,٨ ألف جنيه بنهاية فترة التقدير خلال عام ٢٠٢٧ شكل (٤-٤).

بإسقاط ما خلصت إليه هذه الدراسة من نتائج ولتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في مصر ينبغي مراعاة ما يلي:

أولًا: حيث إن الناتج الزراعي ونموه يُعد العامل الأكثر تأثيراً على الأمن الغذائي في مصر ـ كما أشارت نتائج نموذج الدراسة _ فزيادة الناتج الزراعي تصب مباشرة في تحسين إتاحة الغذاء وتحسين مؤشر الأمن الغذائي، ومن ثم يصبح من المهم ضرورة تكثيف الجهود لزيادة إنتاج القطاع الزراعي في مصر بما يحقق الأمن الغذائي اعتمادًا على القدرات الوطنية، وخاصة مع النمو السكاني الكبير الذي يلتهم جزءا كبيرا من مخرجات القطاع الزراعي، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما يلي:

(بالألف جنيه)

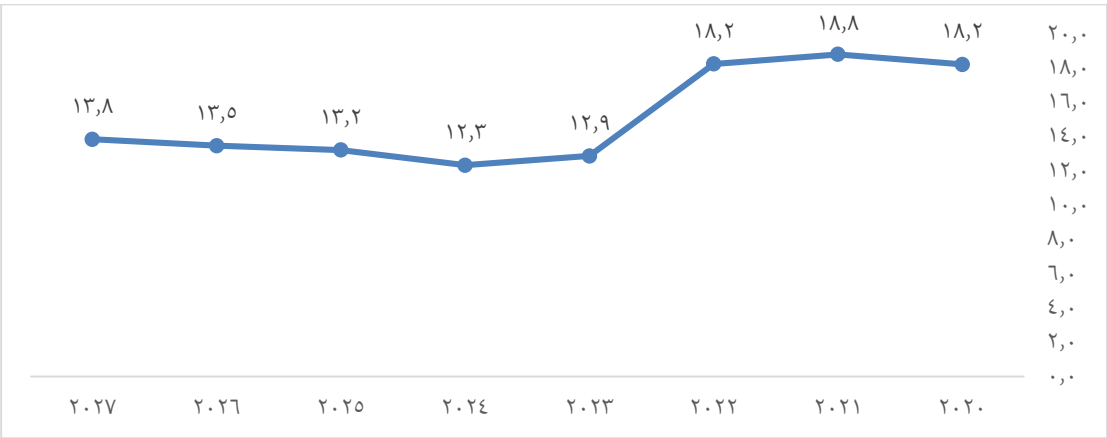

المصدر: محسوب بواسطة الباحث

شكل (٤-٤)

تطور قيمة مؤشر الأمن الغذائي (متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء) في ضوء السيناريو المتفائل (٢٠٢٠-٢٠٢٧)

ثانيًا: في إطار أن سعر الصرف يُعد أحد المحددات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي بمصر، وحيث إن قيمة الجنيه المصري أمام الدولار تراجعت بصورة كبيرة في الوقت الراهن، وهو ما انعكس سلبيًا على الارتفاع الكبير لمعدل التضخم، وبخاصة لمجموعة الطعام والشراب التي ارتفعت بحوالي ٤٠% بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

(البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢، النشرة الإحصائية الشهرية) يصبح من الضروري تفعيل مجموعة من التدابير، والسياسات الاقتصادية منها سياسات الأجل القصير لمعالجة الآثار التضخمية الناتجة عن انخفاض قيمة الجنيه المصري والتي تشتمل على سياسات الانتقال من الدعم واسع النطاق إلى مساعدة أشد الفئات ضعفا من خلال تعزيز التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين، وكذلك سياسات الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع الغذائية الأساسية من خلال وضع مدى سعري لها، أو وضع قيود على هوامش التسعير. وسياسات الأجل الطويل، والتي تشتمل على التوسع في منح حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الزراعي، ودعم التوطين المحلي للصناعات الغذائية بما يسهم في زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي استنادًا على القدرات الوطنية، ومن ثم تخفيض مخاطر الأزمات العالمية على أوضاع الأمن الغذائي داخل السوق المحلي.

ثالثًا: حيث أكد النموذج وجود أثر سلبي لارتفاع أسعار الطاقة العالمية على الأمن الغذائي في مصر، تظهر أهمية دعم تحول القطاع الزراعي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في النشاط الزراعي، وبخاصة الألواح الشمسية، ويوجد عدد من المبادرات لإقراض الوحدات الزراعية مثل مبادرة البنك الزراعي المصري، وجهود شركة سمارت للحلول الهندسية، لتمويل إقامة محطات الطاقة الشمسية للوحدات الزراعية، والتي تمول حتى ٧٥% من التكلفة الاستثمارية للمشروع بفائدة متناقصة من (٥–٨%) ضمن مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل القطاع الزراعي والصناعي ، إلا أن هذه المبادرات لم تؤتِ[1] ثمارها حتى الآن نظراً لاشتراطها تقديم المزارعين ضمانات عديدة للحصول على القروض المقدمة ضمن هذه المبادرة، والتي لا يستطيع أغلب المزارعين تقديمها وخاصة مع صغر حيازة الأراضي الزراعية لعدد كبير من المزارعين، الأمر الذي يتطلب إعفاء المزارعين من شروط تقديم الضمانات للحصول على القروض اللازمة لتركيب محطات ضخ المياه بالطاقة الشمسية، على أن تكون المحطة هي الضامن لذلك.

[1] البنك الزراعي يوقع بروتوكولاً مع شركة سمارت لتمويل إقامة محطات الطاقة الشمسية، متاحة على:
https://www.bankygate.com

القسم الخامس: سُبل وآليات مواجهة تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

مع استمرار الحرب الروسية– الأوكرانية لأكثر من عام، وما يقترن بها من الغموض وعدم اليقين بنتائجها ونهايتها، تعددت التحليلات والتوقعات حول مسار، وحدة نتائج هذه الحرب، والمدة الزمنية المتوقع أن تستغرقها، وتوقيت توقفها. وطرحت تلك التحليلات عدداً من السيناريوهات تباينت مبرراتها ونتائجها وفقاً للجهات القائمة بتلك التحليلات والمنظور الذي تعتمد عليه في التعامل مع السيناريوهات المحتملة. وقد اتفقت معظم هذه التحليلات على استبعاد احتمال التوصل إلى تسوية للأزمة في الأمد القريب، ومن ثم فمن المتوقع استمرار الصراع فترة طويلة نسبياً بما قد يعني إطالة زمن الحرب لما يقرب من عام، ومن ثم تفاقم تداعياتها، كما أشار البعض من الخبراء الاقتصاديين إلى أنه حتى ما إذا انتهت الحرب قريباً فإن آثارها قد تمتد عامين قادمين على الأقل.

وفي هذا السياق فقد أفادت الإسكوا في أحدث تقاريرها عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية أنه أصبح من الضروري تصميم استراتيجيات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة وتجاوز مجرد توافر الغذاء للتطرق إلى غيره من ركائز الأمن الغذائي، وهي إمكانية الحصول على الغذاء، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته (الإسكوا، يوليو ٢٠٢٢).

وللحد من تداعيات الحرب على الأمن الغذائي أصدر كل من رؤساء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة الدولية البيان المشترك الثالث في ٨ فبراير ٢٠٢٣. ويدعو هذا البيان إلى منع تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذوي، وضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة من أجل (١) إنقاذ بؤر الجوع، (٢) تسهيل التجارة، وتحسين أداء الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص، (٣) إصلاح وإعادة توجيه الدعم الضار، مع الاستهداف الدقيق والكفاءة للوصول إلى المستحقين. كما أشار البيان إلى أنه ينبغي للبلدان الموازنة بين الإجراءات التدخلية العاجلة قصيرة الأجل، وجهود بناء القدرة على الصمود على المدى الأطول في إطار استجابتها للأزمة (البنك الدولي، ٢٠٢٣/٢/١٣).

هذا وفي ظل البيئة العالمية التي تتسم بالمخاطر المتواترة وعدم اليقين، على الحكومة مواصلة العمل على اتخاذ المزيد من التدابير والسياسات في إطار استراتيجية للأمن الغذائي لمواجهة تبعات الحرب وتقليل المخاطر المتوقعة منها، والعمل على تعظيم الفرص الواعدة التي يمكن أن تفرزها هذه الأزمة، مع تأكيد أهمية ألا يتم ذلك بمعزل

عن تدابير التعامل مع أزمتي التغيرات المناخية المحتملة، واحتمالات نقص المياه بسبب سد النهضة. ويمكن في هذا الإطار عرض أهم الإجراءات والتدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية.

٥-١- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتحوط ومواجهة تداعيات الحرب

اتخذت الحكومة فيما قبل الحرب الروسية–الأوكرانية عدداً من الاجراءات الاستباقية لتأمين الاحتياجات من السلع الاستراتيجية الغذائية، فمع بداية جائحة كوفيد–١٩ أضافت الحكومة المصرية المزيد من التدابير والإجراءات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها مردود إيجابي في سرعة التعافي من تلك الأزمة، والتخفيف من تداعياتها الصحية والاقتصادية. ومع بداية الأزمة الروسية– الأوكرانية عملت الحكومة على عدد من المسارات المتوازية لتحقيق الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة (الإتاحة، وإمكانية الوصول، والاستقرار، والأمان)، حيث اتخذت المزيد من التدابير والسياسات الزراعية والإجراءات التنظيمية الأكثر تشدداً وعمقاً واتساعاً وتنوعاً لتأمين الاحتياجات الغذائية، ومواجهة المخاطر التي قد تحول دون ذلك، والتخفيف من الضغوط الملقاة على الاقتصاد المصري، وعلى المواطنين وخاصة محدودي الدخل منهم، نذكر منها ما يلي:

- تشجيع المزارعين على زيادة معدلات إنتاجهم، وتوريدهم للأقماح المحلية إلى هيئة السلع التموينية الممثلة لوزارة التموين والتجارة الداخلية وذلك بهدف تحقيق بُعد توفير الغذاء، من خلال تقديم عدد من الحوافز التشجيعية والتسهيلات منها:

- إعلان تحديد سعر توريد القمح ولأول مرة منذ عدة سنوات قبل موعد الزراعة وليس بعد موعد حصاد المحصول كما كان معمولاً به سابقاً.
- رفع سعر توريد القمح بحوالي ١٠٠ جنيه ليرتفع من ٧٢٠ جنيها للإردب خلال موسم ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٨٢٠ جنيها للإردب خلال موسم ٢٠٢٢/٢٠٢١ بما يحفز المزارعين على زراعة مساحات إضافية من القمح، وزيادة إنتاجيته، وتحفيزهم كذلك على التوريد الحكومي لحصة من إنتاجهم، بما يساعد على تقليل الواردات منه.
- إقرار حافز سعري إضافي بقيمة قدرها ٦٥ جنيهاً لكل إردب من القمح يتم توريده.
- إصدار القرار الوزاري رقم (٤٩) لعام ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/٣/١٤ لتنظيم التداول والتعامل مع القمح لموسم حصاد عام ٢٠٢٢، والذي تضمن إلزام المزارعين منتجي القمح بتوريد ما لا يقل عن ١٢ إردبا عن كل فدان قمح إجبارياً إلى جهات التسويق الحكومية – مع وضع مجموعة من العقوبات والغرامات للمخالفين للتوريد– التي تلتزم بالسداد الفوري لقيمة القمح المورد بحد أقصى ٤٨ ساعة من

تاريخ التسلم، ولذا فقد دبرت الحكومة مبلغا قدره ٣٦ مليار جنيه لشراء ستة ملايين طن من القمح المحلي، المتوقع توريدها.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الحوافز السعرية – والغرامات المفروضة– فإن هدف الدولة من وراء ذلك لم يتحقق، حيث بلغ ما تم توريده من القمح المحلي حتى آخر شهر يوليو من العام الحالي ٢٠٢٢ –ينتهي موسم الحصاد والتوريد بنهاية شهر أغسطس من ذات العام–نحو ٤,٢ مليون طن بلغت قيمتها ٢٣ مليار جنيه تم تسديدها للمزارعين، وذلك بدلاً من الكمية المستهدف توريدها والبالغة ٦ ملايين طن. ويرجع ذلك في الأساس إلى أن سعر التوريد الجديد مازال يقل عن السعر العالمي للقمح من جهة، وعن سعر شراء تجار القمح من القطاع الخاص للقمح المحلي من جهة أخرى. وقد حددت إحدى الدراسات (هدى النمر، ٢٠٢٢) أن السعر المناسب والمحفز لتوريد القمح المحلي يجب ألا يقل عن ١٠٠٠ جنيه للطن (عندما كان السعر العالمي للقمح ٤٠٠ دولار/ للطن)، وكان يعني سعر التوريد المقترح أن كل مليون طن تشتريه الدولة من الفلاح بسعر ألف جنيه سيحقق وفراً للموازنة العامة للدولة قدره نحو ١٨٣ مليون جنيه عنه في حالة استيراده من الخارج، فضلاً عن توفير العملة الصعبة اللازمة للاستيراد.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد أعلنت بالفعل أنها سترفع سعر توريد القمح خلال موسم حصاد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى نحو ألف جنيه/للإردب، ثم عاودت وأعلنت رفعه إلى ١٢٥٠ جنيها للإردب.

- التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بعدد من المشروعات الزراعية القومية، منها مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان، ومشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، ومشروع توشكى بصعيد مصر. وذلك بجانب التوسع في إنتاج أصناف التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية، والتحسين الوراثي لسلالات الماشية.
- وللحد من تداعيات الحرب بنقص الكميات المتاحة من الإمدادات الدولية للسلع الغذائية اتجهت مصر إلى تنويع مناشئ الاستيراد للسلع الغذائية، حيث يتم حالياً استيراد القمح من نحو ٢٢ منشأ معتمدا من بينها الهند، والمجر، ولاتفيا، وباراجواي، وبولندا، وبلغاريا، وكازاخستان، ورومانيا، وغيرها.
- وفي سبيل احتواء التضخم الناتج عن أزمتي كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية ولتحقيق بُعد الأمن الغذائي المتمثل في "**إمكانية الحصول على الغذاء**"، تدخلت الحكومة بمجموعة تدابير ومبادرات أخرى متعددة، منها تدابير ومبادرات قامت بها وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي، والداخلية، وجهاز الخدمة الوطنية لبيع السلع بأسعار مخفضة من خلال نحو ٢٣٣ سيارة ومنفذ بيع متنقلا. كما وفرت الحكومة

العديد من السلع الغذائية بأسعار مخفضة من خلال شبكة توزيع تتكون من ١١٧٢ منفذاً لفروع شركات تابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، ومشروعات المنافذ والخدمات المتنقلة بإجمالي ٢٤١٤ سيارة متنقلة في مختلف محافظات الجمهورية. وذلك بجانب تعزيز جهود ضبط الأسواق وتشديد الرقابة على منافذ البيع، وتكليف المحافظين بمتابعة حركة الأسواق وتوافر السلع بصفة يومية، واتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية ضد المخالفين من منتجي ومسوقي السلع الغذائية. كما أعلنت الحكومة توحيد وتحديد سعر الخبز الحر، ووضع العديد من الجزاءات لمعاقبة المخالفين من أصحاب المخابز.

- مراعاة البُعد الاجتماعي بتخفيف آثار الحرب على محدودي الدخل والفقراء، وذلك من خلال:

- تخصيص ١٣٠ مليار جنيه لتمويل حزمة حماية اجتماعية، وتخفيف حدة الموجة التضخمية المستوردة على الفئات الأولى بالرعاية، والقطاعات الأكثر تأثراً (بيان صادر عن وزارة المالية).
- ضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من البرنامج، كان آخرها زيادتها بنسبة ٢٥% شهرياً بدءاً من أول أبريل ٢٠٢٣.
- زيادة مخصصات الدعم العيني والنقدي ورفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة وزيادة المرتبات والمعاشات.

- منع تصدير بعض السلع والمنتجات الغذائية لمدة ثلاثة أشهر، ومنها الفاصوليا المطحونة، والعدس، والقمح، والدقيق بأنواعه، والفول، والمكرونة بأنواعها. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد يعرض الاحتياطي النقدي للمخاطر نتيجة لمنع الصادرات، فإنه يصب في مصلحة المواطن بتأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي، بجانب إصدار قرار يمنع التعامل مع الأقماح المحلية إلا في الأماكن التي تحددها وزارة التموين.
- وللحد من الواردات من السلع الزراعية والغذائية الاستراتيجية، وتشجيع المزارعين على التوسع في إنتاجها محلياً بدأت الدولة بالفعل تتوسع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية، حيث شهد هذا العام ولأول مرة تطبيق الزراعة التعاقدية للذرة الصفراء المكون الرئيسي في أعلاف الدواجن. كما تم تطبيق الزراعة التعاقدية على محصولي عباد الشمس وفول الصويا، حيث يتم وفق هذه المنظومة تحديد سعر ضمان استرشادي لشراء المحصول قبل زراعته، على أن يتم رفع سعر التسليم للمحصول بعد حصاده ليتساوى مع السعر العالمي السائد وقت تسليم المحصول لوحدات التصنيع أو للأجهزة الحكومية (وعلى ألا يقل سعر التسليم عن سعر الضمان) بما يضمن للمزارع سعراً عادلاً يجعله مقبلاً على التوسع في زراعة تلك المحاصيل.
- تأمين الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية لما يقرب من ستة أشهر حيث يصل حالياً إلى سبعة أشهر للقمح، و سبعة أشهر للسكر، و٣,٣ شهر للأرز، و٥,٦ للزيوت، و سبعة أشهر للحوم (تصريح لوزير

التموين في ٢٠٢٠/٧/٢٧)، الأمر الذي دفع الحكومة للعمل على زيادة السعات التخزينية للصوامع الحديثة البالغ عددها ٧٥ صومعة، (وتطوير الشون والهناجر والبناجر) من نحو ٣,٤ مليون طن حالياً، لتصل إلى نحو ٥– ٦,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (وذلك في إطار المشروع القومي لتطوير الصوامع) تستوعب مخزونا يصل إلى ثمانية أشهر بدلاً من ستة أشهر.

- تكثيف جهود إزالة التعديات على الأراضي الزراعية، بجانب تغليظ عقوبة التعدي على الأراضي الزراعية وذلك بعد موافقة مجلس النواب النهائية في أكتوبر ٢٠٢٢ على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لتغليظ عقوبة التعدي على الأرض الزراعية.
- وللحد من أزمة الأسمدة ألزمت الحكومة الشركات المنتجة للأسمدة محلياً بتفعيل بند توفير نسبة ٥٥% من إنتاجها للجمعيات التعاونية الزراعية لتوفير المقررات السمادية المطلوبة للمستحقين من المزارعين، مع تخصيص ١٠% أخرى من إنتاجهم للسوق الحر.

واستمراراً لجهود الحكومة تطرح الدراسة مقترحاً بمجموعة من آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري مستقبلاً أهمها ما يلي:

٥–٢ آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري مستقبلاً

٥–٢– ١–آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الغذائية الأساسية:

- **الاستمرار في تنويع الشركاء التجاريين ومصادر الإمداد بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي (البذور والأسمدة والوقود)** للتخفيف من إمكانية التعرض لصدمات الأسعار العالمية، مع إعطاء الأولوية للدول الأعلى جودة والأقل سعراً، والأقرب مسافة لتقليل تكلفة الشحن والتأمين والخدمات اللوجستية.
- **وضع وتفعيل أنظمة مناسبة لمواجهة نقص المعروض**، والإنذار المبكر لمتابعة ظروف الأسواق الزراعية المتغيرة، ولإدارة المخاطر الزراعية، وتوفير الاحتياطات الغذائية عند التعرض لصدمات زيادة تكاليف الأسمدة والبذور والوقود، أو التعرض للأزمات المرتبطة بالجفاف وتغير المناخ.
- **النظر في إعادة التعامل بنظام الصفقات المتكافئة مع روسيا (في ظل الظروف الحالية)**، كأن يتم السماح بسداد مستحقات مصر من الشركات الروسية المستوردة للخضر والفاكهة المصرية مقابل قيمة ما يتم استيراده منها من القمح، وذلك من أجل التغلب على مشكلة محدودية المتاح من العملة الصعبة.
- **تحسين البنية التحتية الخاصة باستيراد السلع الغذائية** وذلك من خلال العمل على سرعة تطوير وزيادة السعات التخزينية للصوامع لتكوين احتياطي استراتيجي لا يقل عن ستة أشهر لكافة السلع الغذائية، وذلك بجانب تحسين كفاءة إدارة سلسلة إمدادات الواردات من السلع الغذائية.

- **التوسع في إبرام العقود الآجلة لضمان تثبيت أسعار الشراء عند وقت التعاقد من ناحية**، وكذا توفير الإمدادات بالكميات المطلوبة بالأسعار المناسبة وفي التواريخ المتفق عليها مسبقاً من ناحية أخرى.

٥-٢-٢- آليات زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية للإحلال محل الواردات:

على المستوى المحلي تتطلب زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج العمل على إعادة رسم السياسة الزراعية بما يحقق إنتاج المزيد من الغذاء في ظل تداعيات أزمة الحرب الروسية –الأوكرانية، والتغيرات المناخية المرتقبة وذلك من خلال العمل على ما يلي:

- **زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة**، وكذا الاستثمار الخاص، ومنحه المزيد من التسهيلات والحوافز والقروض الميسرة للتوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية.
- **التوسع الأفقي التدريجي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية** التي تحقق فيها مصر نسب اكتفاء ذاتي منخفضة، ويأتي في مقدمتها المحاصيل الزيتية (عباد الشمس، وفول الصويا) والقمح، والذرة الصفراء، والبقول (عدس، وفول) وذلك بأراضي الاستصلاح الجديدة في شمال سيناء، والدلتا الجديدة، ومحور الضبعة، وغرب المنيا، وتوشكى، وشرق العوينات، على ألا تقل المساحة المخصصة لتلك المحاصيل عن ٣٠% من إجمالي المساحة المستصلحة، وذلك في إطار تراكيب محصولية مثلى ملزمة. وتعد فرص نجاح أنشطة التوسع في زراعة تلك المحاصيل بالأراضي الجديدة المستصلحة كبيرة، حيث يندر وجود مشاكل الزراعة الشائعة بالأراضي القديمة، وحيث يتوافر بها مساحات وحيازات زراعية كبيرة، ومن ثم فرص أكبر للتوسع في استخدام الميكنة في العمليات الزراعية والحصاد وتطبيق تقنيات الزراعة والري الحديث، وذلك بجانب فرص وجود نُظم إدارة مزرعية متطورة وتنظيمات مؤسسية لصغار المزارعين، وتطبيق التراكيب المحصولية المثلى، واستخدام التقاوي المعتمدة والمنتقاة. كما أن الزراعة في هذه الأراضي ستعتمد في الأساس على المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، مما يعني توفير مياه الري العذبة التي تعاني مصر محدوديتها.

في سياق متصل، نجحت مصر بالفعل هذا العام في إضافة ٣٥٠ ألف فدان قمح بمشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، ومن المستهدف إضافة مساحة مماثلة العام القادم. كما اتخذت الحكومة إجراءات محفزة للتوسع في الزراعات التعاقدية لمحاصيل عباد الشمس وفول الصويا والذرة بالأراضي الجديدة، بما يضمن للمزارع تسويق إنتاجه وبأسعار عادلة ومحفزة على التوسع في زراعة تلك المحاصيل.

- **التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بأراضي الدلتا القديمة** – مع تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة الموفرة لمياه الري– وذلك على حساب بعض المساحات التي تزرع حالياً خضراوات وفاكهة، والتي يمكن زراعتها بمشروع الـ ١٠٠ ألف صوبة، حيث إمكانية تطبيق التقنيات الحديثة، فضلاً عن أن الزراعة بها تتسم بالإنتاجية الأعلى، والأقل استهلاكاً للمياه، والجودة المرتفعة. وحيث إن الزراعة بالصوب وفقاً لنتائج دراسات مركز البحوث الزراعية تعطي ما يقرب من ٥–٨ أضعاف إنتاج الأراضي المكشوفة، فإن ذلك يعني أن نحو خمس إلى ثمن المساحة الحالية من المحاصيل البستانية يمكن استخدامها لإنتاج نفس كمية تلك المحاصيل بالصوب الزراعية، واستخدام المتوافر من تلك المساحة الأرضية في زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي يتم استيراد الجانب الأكبر منها من الخارج.
- **التوسع الرأسي باستنباط الأصناف الجديدة وإنتاج ونشر التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية**، ومبكرة النضج، والمقاومة للجفاف، والمتحملة للملوحة وللتغيرات المناخية غير المواتية، وتوفيرها بكميات كافية للمزارعين وبأسعار مخفضة بما يساعد على زيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية، ويتطلب ذلك العمل على تعزيز دور المراكز البحثية وزيادة الإنفاق على البحوث الزراعية لاستباط المزيد من الأصناف الجديدة.
- **تقديم المزيد من الدعم لمستلزمات الإنتاج، والحوافز للمزارعين ورفع سعر توريد المحاصيل الزراعية** (القمح، والمحاصيل الزيتية، والذرة) للأجهزة الحكومية التسويقية، أو للمصانع، من خلال التوسع في الزراعة التعاقدية بحيث لا تقل أسعار الضمان عن الأسعار العالمية (وبما يحقق أيضاً صافي عائد للفدان يقترب من نظيره للمحاصيل المنافسة) لتكون حافزًا للمزارعين على التوسع في إنتاج تلك المحاصيل، وتوريد الجزء الأكبر منها إلى الجهات المعنية بعيداً عن التعامل مع التجار في السوق الحر.
- **تحديث الخريطة الصنفية للمحاصيل الزراعية** بما يتوافق مع موارد الإنتاج المتاحة، ومعدلات الاستهلاك المحلي.
- **التوسع في نشر الحقول الإرشادية في مختلف محافظات الجمهورية**، لغرض نشر ممارسات الزراعة الجيدة، وأساليب الري الحديثة، وأهم تطبيقات البحوث الزراعية الجديدة.
- **التوسع في مشروعات الثروة الحيوانية المتاحة**، والعمل على توفير السلالات المحسنة وراثيًا عالية الإنتاجية والأكثر تكيفاً مع الظروف المحلية، والتغيرات المناخية، من خلال نشر التلقيح الصناعي والتهجين، وتحسين الرعاية البيطرية والعمل على تنمية المراعي الطبيعية. آخذاً في الاعتبار أن مصر ليس لديها ميزة نسبية في إنتاج اللحوم في ظل استهلاك الماشية الكبير للمياه من جهة، ومحدودية

الموارد المائية المتاحة في مصر من جهة أخرى، وللنهوض بصناعة الدواجن يقترح استخدام البذور المهندسة وراثياً لإنتاج محاصيل الأعلاف بما يقلل من مخاطر استيرادها.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي يمكن العمل على ما يلي:

- **دعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية** والبحث عن فرص استثمارية زراعية في الدول الإفريقية –أو غيرها من الدول–التي تمتلك وفرة أرضية ومائية كبيرة، ولديها الرغبة السياسية، والسياسات، والتشريعات المحفزة على جذب الاستثمارات الزراعية المصرية، وخاصة في مجال إنتاج المحاصيل الزيتية والبقول، وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي محليًا من جهة، وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي من جهة أخرى، وتتواجد هذه المقومات والمحفزات في عديد من الدول الإفريقية، ويأتي في مقدمتها زامبيا، وغانا، وأوغندا، وتنزانيا، وموزمبيق، والسودان.
- **السعي نحو تعزيز التكامل الزراعي بين مصر والدول العربية**، في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي (النباتي والحيواني والداجني، والسمكي)، والتجارة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة.
- **ممارسة ضغط عربي مشترك**، لضمان إعفاء برنامج الأغذية العالمي للمساعدات الإنسانية من أي قيود على تصدير الأغذية.
- **تعاون الدول العربية** في تطوير صندوق طوارئ لدعم الأمن الغذائي العربي.
- **مطالبة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية** بتقديم إشعار مسبق قبل فرض قيود التصدير على الحاصلات الزراعية والأغذية، بحيث يكون لدى البلدان المستوردة مزيد من الوقت للتكيف في تلك الأوضاع.
- **إنشاء شراكات استثمارية** مع الدول المنتجة للسلع الغذائية وخاصة الاستراتيجية منها كالزيوت (ويأتي في مقدمتها إندونيسيا وماليزيا).

تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تحمل في طياتها العديد من المستهدفات لتعزيز الأمن الغذائي بالتوسع الأفقي والرأسي للمحاصيل الزراعية، والتوسع في الإنتاج الحيواني والداجني، والتوسع في إنشاء المزارع النموذجية بالدول الإفريقية، والتعاون العربي والدولي، وقد تفرض ظروف الحرب الحالية إعادة النظر في تلك المستهدفات وآليات وآجال تحقيقها بما يضمن توفير أكبر قدر من الإمدادات الغذائية للتحوط أمام تداعيات تلك الحرب، والتخفيف من آثارها.

ولتحقيق تلك المستهدفات فإن الأمر قد يتطلب ضرورة اتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة محلياً والتي قد تقف عقبة أمام تحقيق تلك المستهدفات، ويأتي في مقدمتها تحسين مناخ

الاستثمار الزراعي (بتحديث قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة، وتطوير التعاونيات الزراعية، وتيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة للمستثمرين، ومراجعة السياسات الائتمانية والإقراضية المتعلقة بالاستثمار الزراعي...وغيرها). فضلًا عن التوسع في الزراعة التكاملية، والتعاقدية، والذكية مناخياً للتكيف مع التغيرات المناخية، وتطوير منظومة الإرشاد الزراعي، لتوعية المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتوسع في استخدام التقنيات الزراعية المبتكرة من خلال دعم أجهزة البحث العلمي الزراعي والتطوير التكنولوجي، واعتماد مصادر تمويل مبتكرة لمنتجي الحاصلات والسلع الغذائية خاصة الاستراتيجية منها، وتطوير منظومة التسويق والمعلومات الزراعية والتسويقية بالتوسع في التجارة الإلكترونية التي تساعد صغار المزارعين للوصول للعديد من الأسواق، وضبط منظومة توريد الأسمدة، وذلك بجانب الحرص على دعم وتجميع صغار المزارعين في إطار تنظيمي تطوعي.

٥-٢-٣- آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية

- إعطاء أولوية مطلقة لتلبية احتياجات البلاد الاستيرادية من السلع الغذائية الاستراتيجية وأهمها القمح /الزيوت النباتية /الذرة /اللحوم /البقوليات وذلك من خلال:[١]
  - زيادة الاعتمادات الاستيرادية المقررة.
  - تنويع مناشئ التوريد، والطرح المبكر للمناقصات وإبرام الصفقات.
  - مواصلة استثناء السلع الاستراتيجية من القواعد الجديدة لنظام الاعتمادات المستندية بالإبقاء على التعامل بمستندات التحصيل.
- التوسع في نشر الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزراعية والتصنيعية، ويأتي في مقدمتها المحاصيل الزيتية والذرة.
- سرعة إطلاق البورصة السلعية التي من المخطط أن يتم خلالها تداول السلع الاستراتيجية (القمح، والزيوت، والأرز، والذرة، والدواجن المجمدة، وغيرها من السلع التموينية)، وذلك عبر منصة تجارة إلكترونية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى خفض أسعار المستهلك والحد من التضخم، والحد من الممارسات الاحتكارية للسلع، وتحديد سعر عادل لمنتجي تلك السلع وتحسين قدرتهم التفاوضية، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، ومعالجة القصور الراهن في أسواق السلع الغذائية. وإن كان ذلك يتطلب ضرورة العمل على تذليل الصعاب التي يمكن أن تواجه عمل هذه البورصة وأهمها

[١] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الدراسة الاقتصادية حول الأزمة الروسية – الأوكرانية وتبعاتها على الاقتصاد المصري وسُبل المواجهة.

التفتت الحيازي، وغياب بعض المقومات واللوجستيات الرئيسية لإنشاء البورصة، وتعدد الوسطاء والتباين الكبير فيما بين السلع وعدم وجود سعر موحد للسلعة وصعوبة توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالسلع الزراعية.

- إحكام الرقابة التموينية والتفتيش على الأسواق لمنع تجاوزات التجار غير المبررة في رفع الأسعار، ومنع الاحتكار.
- التوسع في المنافذ الحكومية لتوزيع السلع الغذائية، وفي إقامة الشوادر والمبادرات المختلفة لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة.
- الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الاستراتيجية، والعمل على زيادته إذا ما استمر أمد الحرب.
- زيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال إجراء عمليات تحديث دورية لقوائم المستفيدين وفقاً لمعايير استهداف جيدة للفئات الأكثر استحقاقاً من المواطنين.
- تعزيز أنظمة الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة تدعيم برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار التضخم على محدودي الدخل والفقراء. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد صدر خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ٢٠٢٢ عدد من القرارات الرئاسية الجديدة لحماية الأسر المصرية من تداعيات الحرب، تحدد إجمالي تكلفتها بنحو ١١ مليار جنيه موزعة ما بين الخزانة العامة للدولة (٨,٥ مليار جنيه)، ومنظمات التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي (٢,٤ مليار جنيه)، وأهم هذه القرارات:
  - زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة مرة أخرى، بضم مليون أسرة إضافية للبرنامج ليصبح حجم المستفيدين أكثر من ٢٠ مليون مواطن على مستوى الجمهورية (حوالي خمسة ملايين أسرة).
  - صرف مساعدات استثنائية لعدد تسعة ملايين أسرة (بإجمالي ٣٧ مليون مواطن) لمدة ستة أشهر، يتم صرفها من خلال بطاقات ميزة أو بطاقات التموين، ومستهدف منها أصحاب المعاشات (ممن يحصلون على معاش شهري يقل عن ٢٥٠٠ جنيه). والأسر الأكثر احتياجاً، وأيضا بعض الفئات من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة (ممن يتقاضون راتبا أقل من ٢٧٠٠ جنيه شهريًا).

- زيادة دعم بطاقات التموينية –للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة– بنحو ١٠٠ جنيه للأسرة الواحدة، و٢٠٠ جنيه للبطاقة المسجل عليها ٢–٣ أسر، و٣٠٠ جنيه للبطاقة المسجل عليها أكثر من ثلاث أسر.
- التوسع في طرح كراتين من السلع الغذائية المدعمة بأكثر من نصف التكلفة بواقع مليوني كرتونة شهرياً لمدة ستة أشهر، يتم توزيعها بالمناطق الأكثر فقراً من خلال منافذ القوات المسلحة، والداخلية، والتموين.

- **العمل على توفير المزيد من المنح والتمويل الميسر من الجهات المانحة،** والمنظمات الدولية، والمؤسسات المتخصصة في الأمن الغذائي مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة لدعم المساعدات النقدية، والعينية للمواطنين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي.

٥-٢-٤- آليات ترشيد الاستهلاك من القمح

بلغ متوسط استهلاك الفرد من القمح في مصر عام ٢٠٢٠ حوالي ١٥٦ كجم في السنة (جهاز التعبئة العامة والاحصاء) وهو معدل مرتفع يفوق ضعف المتوسط العالمي. ومن ثم فإن الأمر يتطلب العمل على ترشيد الاستهلاك المحلي من القمح وذلك من خلال:

- **إنتاج رغيف الخبز بالاعتماد على مكونات أخرى بديلة لدقيق القمح،** وذلك من خلال خلط دقيق القمح ببدائل أخرى منها دقيق الشعير، والبطاطا، وكسر الأرز، والكينوا. وقد تم منذ عشرات السنين إجراء العديد من البحوث العملية والتطبيقية (الجماعية والفردية) بهذا الشأن. ومن الفرص الواعدة التي أفرزتها الأزمة توجه اهتمام الدولة بالفعل خلال الآونة الأخيرة نحو إنتاج رغيف الخبز المخلوط بالشعير أو بالبطاطا البيضاء، وتم نشر تجربة تطبيق المخلوط الأخير بمحافظة الوادي الجديد.
- **العمل على تقليل الفاقد من القمح والدقيق** خلال مراحل سلاسل الإمداد المختلفة (التسويق، والتداول، والتصنيع، والاستهلاك).
- **تعديل نسبة استخراج الدقيق من طحن القمح** برفع النسبة إلى ٨٧,٥% بدلاً من ٨٢% من أجل زيادة المتاح من الدقيق، والحفاظ على المخزون الاستراتيجي من القمح، ومن المتوقع أن يتم تطبيق هذا الإجراء لرغيف الخبز المدعم بداية من شهر يوليو ٢٠٢٢.

- **العمل على مواصلة حملات التوعية الإعلامية الجماهيرية** بأهمية ترشيد الاستهلاك، وتنمية الثقافة الاستهلاكية، وتعديل أنماط الاستهلاك بالتحول إلى استهلاك مجموعات غذائية أخرى بديلة للسلع المستوردة وأكثر تنوعاً، والحد من إهدار الغذاء عامة ورغيف الخبز خاصة.
- **تحسين كفاءة استهداف منظومة دعم الخُبز**، لاستبعاد الفئات غير المستحقة للدعم منها.

٥-٢-٥- آليات وسياسات أخرى لتعزيز الأمن الغذائي

- **الاهتمام بالسياسات البيئية الداعمة**، وسياسات إدارة المخاطر، وسياسات تعزيز التمويل الأخضر، وتمويل مشروعات التكيف المناخي.
- **استمرار الحكومة في إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة**، ومواصلة جهود ترشيد النفقات، وزيادة الإيرادات لتوفير الحيز المالي الذي يساعد في تقليل فجوة الاحتياجات التمويلية، وبما يمكنه من تمويل الواردات من السلع الغذائية.
- **العمل على مواجهة الممارسات الاحتكارية**، وتنمية التجارة الداخلية للحفاظ على مستوى الأسعار.
- **دعم تحول القطاع الزراعي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في النشاط الزراعي**، وبخاصة الألواح الشمسية، وتمكين السياسات التحفيزية والتسهيلات الائتمانية، وبما يدعم أمن الطاقة، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي.

موجز ونتائج الدراسة

تعد قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي توليها الدولة المصرية اهتمامًا كبيراً لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكونه يعد من القضايا التي ترتبط بالأمن القومي المصري. حظيت كذلك قضية الأمن الغذائي بأهمية بالغة من جانب الحكومة المصرية في ظل ما يشهده العالم خلال الآونة الأخيرة من أزمات متعاقبة، فبجانب التغيرات المناخية غير المواتية وتأثيراتها، وجائحة كوفيد– ١٩ وتحوراتها، جاءت الحرب الروسية– الأوكرانية بتداعياتها، والتي ألقت بظلالها على الأمن الغذائي العالمي، والمصري كذلك.

وقد كشفت الحرب عن هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، حيث تحتل مصر المركز الـ (٧٧) من بين (١١٣) دولة وفقاً لمؤشر هشاشة الأمن الغذائي العالمي عام ٢٠٢٢. ويزيد من عمق تداعيات الأزمة العالمية الحالية على مصر اعتمادها على استيراد السلع الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والزيوت بشكل رئيسي من الدولتين طرفي الصراع.

ومع استمرار الحرب الروسية– الأوكرانية لما يزيد على عام، وما يقترن بها من الغموض وعدم اليقين بنتائجها وتداعياتها على الأمن الغذائي المصري، وترجيح غالبية التحليلات العسكرية والسياسية، والسيناريوهات المطروحة بإطالة أمد تلك الحرب، تأتي أهمية تناول موضوع الدراسة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة تقدير الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري في ضوء عدد من السيناريوهات المتوقعة للحرب، والمخاطر التي من الممكن أن تحدق به.

وتمثلت فرضية الدراسة في أن الحرب الروسية– الأوكرانية ستؤدي إلى تعميق هشاشة الأمن الغذائي في مصر.

وفي سبيل تحقيق الدراسة أهدافها تم الاعتماد على كل من المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الكمي الذي يستند إلى نموذج قياس كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر. وفي ضوء تلك المحددات، وقواعد البيانات المتاحة، وإمكانية توفير سلاسل زمنية متسقة استخدمت الدراسة نموذج "**الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة**"، بهدف استشراف وقياس آثار التداعيات المستقبلية المتوقعة للحرب على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧، وذلك في ضوء سيناريوهين رئيسيين حول الفترة الزمنية المتوقعة لتعافي الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للحرب الروسية– الأوكرانية.

وقد جاءت الدراسة في خمسة أقسام رئيسية بخلاف المقدمة والموجز، اختص القسم الأول بالأداء الاقتصادي المصري وأثره على قطاع الزراعة. وألقى المحور الأول من هذا القسم الضوء على الصورة العامة لقطاع الزراعة

في مصر، حيث تبين أن ٨٥% من الأراضي الزراعية في مصر هي أراض قديمة، والباقي أراض جديدة مستصلحة، وأن متوسط الحيازة يبلغ نحو ٥ أفدنة، وأن مساحة الأراضي الزراعية زادت خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢١ بنحو ٨٠٠ ألف فدان لتصل إلى ٩,٧ مليون فدان. وتستهدف الحكومة استصلاح حوالي ١٥٠ ألف فدان سنوياً حتى عام ٢٠٣٠. ويشكل قطاع الإنتاج الحيواني حوالي ٣٧,٥% من قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بمستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لقطاع الزراعة والري أوضح هذا المحور أنه من المستهدف زيادة استثمارات القطاع لتصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه، مقابل ٦٢,٩ مليار جنيه متوقع عام ٢٠٢٢/٢١، مع زيادة قيمة الإنتاج الزراعي إلى ١,٣٧ تريليون جنيه، مقابل ١,٢ تريليون جنيه بالأسعار الجارية خلال العامين المذكورين على التوالي.

ومن المستهدف كذلك زيادة المساحة المحصولية لتصل إلى ١٩ مليون فدان بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢، مع تنمية الصادرات الزراعية لتصل قيمتها إلى نحو ٣,٦ مليار دولار في عام الخطة.

وعند تناول المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بأداء القطاع الزراعي بالمحور الثاني من هذا القسم، تبين تأثر القطاع الزراعي في مصر سلبيا نتيجة لكل من انخفاض قيمة الجنيه بعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الفائدة والائتمان الممنوح للمنتجين الزراعيين، وانخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، ومن ثم انخفاض عدد شهور الواردات السلعية المغطاة من الاحتياطي، والتي وصلت لأدنى مستوى لها في أكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٤,٦ شهر فقط، بعد أن كان قد وصل إلى ٦,٤ شهر في عام ٢٠١٧.

أدى كذلك ارتفاع معدل التضخم السنوي الأساسي (والذي بلغ أقصاه ٤٠,٣% خلال شهر فبراير ٢٠٢٣ مقابل ٣١,٢% في يناير من ذات العام، بينما لم يتعد ١٠% في مارس ٢٠٢٢) إلى ارتفاع الرقم العام للطعام والمشروبات بنحو ٦٢% منذ اندلاع الحرب في فبراير ٢٠٢٢ حتى فبراير ٢٠٢٣، مما ينعكس سلبياً على الأمن الغذائي.

كشف كذلك هذا المحور أنه على الرغم من أن الاستثمارات العامة قد أخذت اتجاهاً عاماً متصاعداً خلال الفترة ٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٢/٢١، حيث قفزت من نحو ١٨١,٤ مليار جنيه إلى ٨٥٠,١ مليار جنيه خلال العام الأول والأخير من هذه الفترة على التوالي، فقد شهدت القيم المطلقة لحجم الاستثمارات في القطاع الزراعي تأرجحاً سنوياً، أما نسبتها إلى الاستثمارات العامة فقد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بداية من عام ٢٠١٨/١٧ حتى عام ٢٠٢٢/٢١ حيث تناقصت من ٧% إلى ٤% خلال العامين المذكورين على التوالي.

ومع ذلك فإن قطاع الزراعة كان من أكثر القطاعات الاقتصادية المقاومة للأزمات نتيجة ضعف مرونة الطلب على منتجاته، إضافة إلى أنه قطاع كثيف العمالة، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية في أعقاب كل من أزمة كوفيد– ١٩، والحرب الروسية– الأوكرانية، على الرغم من معاناة العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تناول القسم الثاني من الدراسة التطورات والأوضاع الراهنة للأمن الغذائي في مصر، وقد خلص هذا القسم بعد استعراضه لمفهوم الأمن الغذائي وتطوره، إلى أنه وقفاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) حققت مصر درجة قدرها ٦٠,٨ (من مائة) لتأتي في الترتيب ٦٢ من بين ١٣٠ دولة. تتمتع مصر بحالة جيدة من الاكتفاء الذاتي في محاصيل الأرز، والبيض، واللحوم البيضاء، السكر والألبان، كما تحقق فوائض تصديرية في العديد من الحاصلات الزراعية وأهمها الخُضر والفاكهة. وفي المقابل تحقق مصر عجزاً غذائياً في بعض السلع الغذائية وأهمها الزيوت النباتية، والبقوليات، والقمح ودقيقه، والذرة الشامية، واللحوم الحمراء، حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي في كل منها على التوالي إلى ١٩,٩%، ٢١,٤%، ٤١,٩%، ٤٦,٧%، ٥٣,٤%، وذلك كمتوسط سنوي للفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٠. وتعد الواردات من الحبوب الرئيسية (القمح، الذرة الشامية) هي الأعلى من حيث كمية وقيمة الواردات، حيث تساهم قيمة الواردات منها بنحو ٣١,٢% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من السلع الغذائية خلال الفترة المشار إليها.

ويواجه قطاع الزراعة المصري المسئول الرئيسي عن تحقيق الأمن الغذائي العديد من التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية منها: الزيادة السكانية، والتعدي على الأراضي الزراعية، والتفتت الحيازي، وتزايد معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي، وذلك بجانب انخفاض الإقبال على الاستثمار الزراعي الخاص.

استعرض القسم الثالث من الدراسة تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والمصري، حيث تبين أن الحرب الروسية– الأوكرانية خلقت أزمة غذائية واسعة النطاق نظراً لأن الدولتين المتحاربتين تشكلان حصة كبيرة في الأمن الغذائي العالمي، لمساهمتهما بنسب جوهرية في الإنتاج والصادرات العالمية من السلع الغذائية. فهما تساهمان معاً بنحو ٢٨% في الإنتاج العالمي من القمح، و٢٩% من الشعير، و١٥% من الذرة. كما تساهم الدولتان بنحو ٣٦%، و٢٧%، و١٧% في تجارة المحاصيل المذكورة على التوالي.

ولذا تعددت صور تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي، والتي تمثلت في الحد من القدرة الإنتاجية الزراعية لأوكرانيا، ونقص المعروض عالمياً من الغذاء، واضطرابات الصادرات الروسية، وإغلاق الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود مما أثر على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وارتفاع الأسعار العالمية

للطاقة والسلع الغذائية، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية، وصعوبة الحصول على السلع الغذائية، وذلك بجانب ارتفاع التضخم العالمي.

هذا وقد أدت تلك التداعيات إلى تزايد أعداد المواطنين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، وإلى حدوث زيادة حادة في تكاليف المعيشة، ومن ثم زيادة معدلات الفقر في العديد من دول العالم. ويشير هذا الأمر إلى احتمالية حدوث تهديد لقدرة دول العالم، وخاصة الدول النامية، على تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الجوع، وهو ثاني هدف من أهداف التنمية المستدامة الواجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

تناول هذا القسم كذلك تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري، حيث تبين عمق هذه التداعيات نظراً لاعتماد مصر على استيراد السلع الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت بشكل رئيسي من الدولتين طرفي النزاع. ومع سجال الحرب فقد تعددت تداعياتها على إمدادات الغذاء والأمن الغذائي في مصر، حيث تمثل ذلك في صعوبة الوصول أو العثور على موردين جُدد للسلع الغذائية، وصعوبة الحصول على الاحتياجات الاستهلاكية المطلوبة من تلك السلع، وارتفاع تكلفة الحصول على السلع الغذائية، وزيادة الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع قيمة مخصصات دعم الغذاء، فضلاً عن التخوف من تناقص المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية.

وفي ضوء مواجهة تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية اتخذت الحكومة المصرية العديد من التدابير والسياسات الزراعية لتأمين الاحتياجات الغذائية، ومواجهة المخاطر التي قد تحول دون ذلك، والتخفيف من الضغوط الملقاة على الاقتصاد المصري، وعلى المواطنين وخاصة محدودي الدخل منهم. وتمثلت أهم هذه التدابير في إعلان تحديد سعر توريد القمح ولأول مرة منذ عدة سنوات قبل موعد الزراعة وليس بعد حصاد المحصول، كما كان معمولاً به سابقاً، كما رفعت الحكومة سعر توريده خلال موسمي ٢٠٢٢/٢٠٢١، و٢٠٢٣/٢٠٢٢ بما يحفز المزارعين على زراعة مساحات إضافية من القمح وزيادة إنتاجيته، والالتزام بتوريد الحصص المحددة منه لأجهزة الحكومة. شملت أيضا تلك الإجراءات التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بعدد من المشروعات الزراعية القومية، بجانب التوسع في إنتاج التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية، والتحسين الوراثي لسلالات الماشية. وللحد من تداعيات الحرب بنقص الكميات المتاحة من الإمدادات الدولية للسلع الغذائية اتجهت مصر لتنويع مناشئ الاستيراد للسلع الغذائية، وتأمين الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية لما يقرب من ستة أشهر، الأمر الذي دفع الحكومة للعمل على زيادة السعات التخزينية للصوامع الحديثة، وتطوير الشون والهناجر والبناجر.

وللحد من الواردات من السلع الزراعية والغذائية الاستراتيجية، وتشجيع المزارعين على التوسع في إنتاجها محلياً، توسعت الدولة في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية لكل من محاصيل عباد الشمس وفول الصويا والذرة الصفراء. وللحفاظ على الأراضي الزراعية كثفت الحكومة جهودها لإزالة التعديات على تلك الأراضي، بجانب تغليظ عقوبة التعدي عليها.

وفي سبيل احتواء التضخم الناتج عن الحرب، ولتحقيق بُعد الأمن الغذائي المتمثل في "امكانية الحصول على الغذاء" نفذت الحكومة عدداً من التدابير لتوفير السلع الغذائية بأسعار منخفضة، مع تشديد الرقابة واتخاذ العديد من الإجراءات القانونية ضد المخالفين من منتجي ومسوقي السلع الغذائية. ومراعاة للبُعد الاجتماعي بتخفيف آثار الحرب على محدودي الدخل والفقراء خصصت الدولة نحو ١٣٠ مليار جنيه لتمويل حزمة حماية اجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، والقطاعات الأكثر تأثراً.

أما القسم الرابع من الدراسة فتناول قياس الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام ٢٠٢٧. وقد تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا القسم في دراسة محددات الأمن الغذائي في مصر، مع تقديم نموذج كمي لاستشراف التداعيات المستقبلية للحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧، وذلك في ضوء سيناريوهين بديلين يتباينان في الفترة الزمنية المتوقع خلالها تعافى الاقتصاد المصري من التداعيات السلبية للحرب.

وفيما يتعلق بمحددات الأمن الغذائي في مصر استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)) لتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل استنادًا إلى عدد من المحددات الرئيسية التي توافقت مع الدراسات التطبيقية والواقع المصري، وهي الإنتاج الزراعي (AP)، وسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار (ER)، والأسعار العالمية للطاقة (EP)، ونسبة الصادرات الزراعية الغذائية للواردات الزراعية الغذائية (FXMS)، هذا بالإضافة إلى سعر الفائدة الحقيقي (RIR). وقد أشارت نتائج النموذج إلى أن الإنتاج الزراعي يُعد العامل الأكثر تأثيراً على الأمن الغذائي في مصر، ويأتي بعده في الترتيب سعر الصرف. حيث أظهرت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي لهذا المتغير على الأمن الغذائي في مصر، هذا وقد جاءت الأسعار العالمية للطاقة في الترتيب الثالث من ناحية المحددات الأكثر تأثيرًا على الأمن الغذائي في مصر. وتفصيلاً تبين أن زيادة الناتج الزراعي بنحو ١٠٠ مليار جنيه يؤدي إلى تحسين متوسط نصيب الفرد بنحو ١٠٠٠ جنيه سنوياً، وأن زيادة سعر الصرف بجنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى

تراجع مؤشر الأمن الغذائي بنحو ٥٠٠ جنيه سنوياً، كما أن زيادة سعر الطاقة بمقدار دولار/ برميل تؤدي إلى تراجع مؤشر الأمن الغذائي بنحو ٥٠ جنيهاً سنوياً.

ولأغراض التنبؤ بالقيم المستقبلية لمحددات الأمن الغذائي في مصر، وبما يفيد في توقع الانعكاسات المستقبلية للحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧، اجتهدت الدراسة في وضع افتراضات أقرب ما تكون إلى الوضع المتوقع بقدر الإمكان استنادًا إلى عدة مصادر، منها التقديرات المتاحة من قبل بعض المنظمات الدولية، وآراء الخبراء المختصين، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتقدير.

وفي ضوء معلمات النموذج والقيم المقدرة لمحدداته حتى عام ٢٠٢٧، تبنت الدراسة سيناريوهين (يأخذان في الاعتبار افتراضات الدراسة حول محددات الأمن الغذائي في مصر حتى عام ٢٠٢٧، وهي الإنتاج الزراعي، وسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، والأسعار العالمية للطاقة، ونسبة الصادرات الزراعية الغذائية للواردات الزراعية الغذائية، هذا بالإضافة إلى سعر الفائدة الحقيقي)، وهما السيناريو المتفائل الذي "يفترض تعافي الاقتصاد المصري التدريجي من التبعات السلبية للحرب خلال عام ٢٠٢٤"، والسيناريو المتشائم الذي " يفترض استمرار التداعيات السلبية للحرب لمدة ثلاثة أعوام وهي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مع بدء تعافي الاقتصاد المصري تدريجيًا من التداعيات السلبية لهذه الأزمة بداية من عام ٢٠٢٦".

وقد أظهرت نتائج التقدير وجود تباينات بين هذين السيناريوهين، حيث أشارت نتائج السيناريو المتفائل إلى أن الحرب الروسية– الأوكرانية سيصاحبها انعكاسات سلبية على مؤشر الأمن الغذائي تتمثل في تراجع قيمة هذا المؤشر بحوالي ٢٤% بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٧، بينما أشارت نتائج السيناريو المتشائم إلى تراجع مؤشر الأمن الغذائي بمعدلات أعلى قُدرت بحوالي ٥٠% بين هذين العامين.

وفي ضوء تلك النتائج رجحت الدراسة السيناريو المتفائل في ضوء التحفظات على بعض افتراضات السيناريو المتشائم. ووفقاً للسيناريو المرجح من المتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء تدريجياً من حوالي ١٨,٢ ألف جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١٣,٨ ألف جنيه في عام ٢٠٢٧. وعلى المستوى السنوي من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٣ أكبر تأثير للأزمة الروسية– الأوكرانية على أوضاع الأمن الغذائي في مصر، حيث يشهد ذلك العام أكبر تراجع في متوسط نصيب الفرد من المتاح من الغذاء يقدر بنحو ٥,٤ ألف جنيه، مقارنة عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يبدأ في التعافي التدريجي بداية من عام ٢٠٢٥.

وبالنسبة للقسم الخامس والختامي لهذه الدراسة والمتعلق بسُبل وآليات مواجهة تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر، أكد هذا القسم أنه في ظل البيئة العالمية التي تتسم بالمخاطرة المتواترة وعدم اليقين لابد أن تواصل الحكومة اتخاذ المزيد من التدابير والسياسات في إطار استراتيجية للأمن الغذائي لمواجهة تبعات الحرب، وتقليل المخاطر المتوقعة منها، والعمل كذلك على تعظيم الفرص الواعدة التي يمكن أن تفرزها هذه الأزمة، مع تأكيد أهمية ألا يتم ذلك بمعزل عن تدابير التعامل مع أزمتي التغيرات المناخية المحتملة، واحتمالات نقص المياه بسبب سد النهضة. وفي سبيل ذلك طرحت الدراسة مقترحاً بمجموعة من آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري، أهمها ما يلي:

- **آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الغذائية الأساسية، ومنها:**

- الاستمرار في تنويع الشركاء التجاريين ومصادر الإمداد بالسلع الغذائية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والوقود.
- وضع وتفعيل أنظمة مناسبة لمواجهة نقص المعروض والإنذار المبكر لمتابعة ظروف الأسواق الزراعية المتغيرة، ولإدارة المخاطر الزراعية، وتوفير الاحتياطات الغذائية.
- النظر في إعادة التعامل بنظام الصفقات المتكافئة مع روسيا، وذلك من أجل التغلب على مشكلة محدودية المتاح من العملة الصعبة.
- تحسين البنية التحتية الخاصة باستيراد السلع الغذائية، وذلك بسرعة تطوير وزيادة السعات التخزينية للصوامع، وتحسين كفاءة إدارة سلسلة إمدادات الواردات من السلع الغذائية.
- التوسع في إبرام العقود الآجلة لضمان تثبيت أسعار الشراء عند وقت التعاقد.

- **آليات زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية للإحلال محل الواردات، وتشمل:**

- زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وخاصة الاستثمار الخاص، ومنح المستثمرين والمزارعين المزيد من القروض الميسرة للتوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية.
- التوسع الأفقي التدريجي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تحقق مصر فيها نسب اكتفاء ذاتي منخفضة، وأهمها المحاصيل الزيتية، والقمح، والذرة الصفراء، والبقول، وذلك بأراضي الاستصلاح الجديدة.
- التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بأراضي الدلتا القديمة، وذلك على حساب بعض المساحات التي تزرع حالياً بالخُضر والفاكهة والتي يمكن زراعتها بالصوب، مع العمل على تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة الموفرة لمياه الري.

- التوسع الرأسي باستنباط الأصناف الجديدة، وإنتاج ونشر التقاوي المنتقاة عالية الإنتاجية، ومبكرة النضج، والمقاومة للجفاف، والمتحملة للملوحة والتغيرات المناخية غير المواتية، وتوفيرها بكميات كافية، وأسعار مخفضة للمزارعين.
- تقديم المزيد من الدعم والحوافز للمزارعين، ورفع سعر توريد المحاصيل الاستراتيجية (القمح، والمحاصيل الزيتية، والذرة) للأجهزة الحكومية التسويقية، أو للمصانع بالتوسع في الزراعة التعاقدية، وذلك بجانب التوسع في نشر الحقول الإرشادية في مختلف محافظات مصر.
- دعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية، والبحث عن فرص استثمارية زراعية في الدول الإفريقية –أو غيرها من الدول– التي تمتلك وفرة أرضية ومائية كبيرة، ولديها الرغبة السياسية، والسياسات والتشريعات المحفزة على جذب الاستثمارات الزراعية المصرية.
- التوسع في مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة، والعمل على توفير السلالات المحسنة وراثياً عالية الإنتاجية، والأكثر تكيفاً مع الظروف المحلية، والتغيرات المناخية.
- اتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة محلياً، والتي تقف عقبة أمام تحقيق مستهدفات النهوض بهذا القطاع.

- **آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية:**

- اعطاء أولوية مطلقة لتلبية احتياجات البلاد الاستيرادية من السلع الغذائية الاستراتيجية وأهمها القمح، والزيوت النباتية، والذرة، واللحوم، والبقوليات وذلك من خلال زيادة الاعتمادات الاستيرادية المقررة، وتنويع المناشئ والطرح المبكر للمناقصات، وذلك بجانب استثناء السلع الاستراتيجية من القواعد الجديدة لنظام الاعتمادات المستندية.
- التوسع في نشر الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزراعية والتصنيعية، ويأتي في مقدمتها القمح والمحاصيل الزيتية والذرة.
- سرعة إطلاق البورصة السلعية.
- إحكام الرقابة التموينية، والتفتيش على أسواق السلع الغذائية، والتوسع في المنافذ الحكومية لتوزيع تلك السلع.
- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من آثار التضخم على محدودي الدخل والفقراء.

- زيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال إجراء عمليات تحديث دورية لقوائم المستفيدين وفقاً لمعايير استهداف جيدة للفئات الأكثر استحقاقاً من المواطنين.

- **آليات ترشيد استهلاك القمح:**

- إنتاج رغيف الخبز بالاعتماد على مكونات أخرى بديلة لدقيق القمح.
- العمل على تقليل الفاقد من القمح والدقيق خلال مراحل سلاسل الإمداد المختلفة.
- تعديل نسبة استخراج الدقيق من طحن القمح برفع النسبة إلى ٨٧,٥% بدلاً من ٨٢%.
- العمل على مواصلة حملات التوعية الإعلامية الجماهيرية بأهمية ترشيد الاستهلاك، وتعديل أنماطه.

- **آليات وسياسات أخرى لتعزيز الأمن الغذائي:**

- الاهتمام بالسياسات البيئية الداعمة، وسياسات إدارة المخاطر، وسياسات تعزيز التمويل الأخضر، وتمويل مشروعات التكيف المناخي.
- العمل على تقليل فجوة الاحتياجات التمويلية، وبما يساعد على تمويل الواردات من السلع الغذائية.
- ضرورة مواجهة الممارسات الاحتكارية، وتنمية التجارة الداخلية للحفاظ على مستوى الأسعار.
- دعم تحول القطاع الزراعي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في النشاط الزراعي، وبخاصة الطاقة الشمسية.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة. (ديسمبر ٢٠١٩). أوقفوا انجراف التربة– أنقذوا مستقبلنا، تقرير خاص في ذكرى اليوم العالمي للتربة، مأخوذ من: .https://www.un.org/ar/observances/world-soil-day
- أندرو ستانلي. (٢٠٢٢). الحرب تشعل أزمة الغذاء. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/war-fuels-food-crisis-picture.
- بن عدة، ومحمد وآخرون، ٢٠١٨، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد (٥)، العدد الأول، ص ١٦١–١٧٦.
- البنك الزراعي، ٢٠٢٠، البنك الزراعي يوقع بروتوكولاً مع شركة سمارت لتمويل إقامة محطات الطاقة الشمسية، متاح على:https://www.bankygate.com
- البنك المركزي المصري،٢٠٢٣، النشرة الإحصائية الشهرية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١). النشرة السنوية للتجارة الخارجية. https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&YearlD=23614
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية.
- دليل–رصد–أمن غذائي–منطقة–عربية/https://www.unescwa.org/ar/publications
- رئاسة مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٢٢، وثيقة سياسة ملكية الدولة.
- الزعبلاوى، ومحمد الشحات، مصطفي وغادة عبد الفتاح، ٢٠٢٠، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، (151–166) 2020 (3) 51 ,.Assiut J. Agric. Sci.
- شيماء حنفي. (٢٠١٩). تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأمن الغذائي في مصر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ١٢(٢)، ١–١٦. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104165
- عادل المهدي، عمر صقر، وأحمد الشافعي. (٢٠٢١). تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٣١(٤). تم الاسترداد من
- https://meae.journals.ekb.eg/article_223833_db97744f4b0777d4ec8bd96f8d1٨cc١d.pdf
- عادل المهدي، عمر صقر، وأحمد الشافعي (٢٠٢١)، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي.

- غادة عبد الفتاح مصطفى، ومحمد الشحات الزعبلاوى. (٢٠٢٠). تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصرى. Assiut J. Agric. Sci، ٥١(٣)، ١٥١-١٦٦.
doi:10.21608/ajas.2020.123908
- فراس ياسين. (٢٠٢١). تفشي النقص التغذوي. منظمة الأغذية والزراعة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٢٠). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (٢٠٢٢). دليل مرصد الأمن الغذائي في المنطقة الغربية.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٢٢). ورشة عمل حوار الخبراء" حول قطاع الصناعات الغذائية. https://www.idsc.gov.eg/News/View/15780.
- منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠١٣). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. تم الاسترداد من
- https://www.fao.org/3/i3434a/i3434a.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠٢٢). بيان صحفي مشترك حول التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: انعدام الأمن الغذائي الحاد يبلغ مستويات مرتفعة جديدة. https://www.fao.org/newsroom/detail/global-report-on-food-crises-acute-food-insecurity-hits-new-highs/ar
- هاجر خلالفة. (٢٠١٥). الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. دفاتر المتوسط، ٢(١)، ١٠-٣٦.
- هدي صالح النمر. (٢٠٢٠). التعديات على الأراضي الزراعية، الخسائر وسُبل المواجهة.
- هدي صالح النمر. (٢٠٢٢). إمكانية زيادة أسعار توريد المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). دراسة اقتصادية حول الأزمة الروسية–الأوكرانية وتبعاتها على الاقتصاد المصري، وسُبل المواجهة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، مركز معلومات الوزارة، بيانات غير منشورة
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (٢٠٢٢). الرؤية الموحدة لتحقيق الأمن الغذائي–السُبل الكفيلة لحماية الأمن الغذائي ودعم القطاع الزراعي.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، ٢٠٢٢، وزير الزراعة أمام مجلس النواب: استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة استهدفت الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتحسينها وتنميتها.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢، وزير الزراعة يؤكد أن تحقيق الأمن الغذائي هدف استراتيجي تسعى إليه الدولة، الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ديسمبر ٢٠١٩، الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات، أعداد مختلفة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية (٢٠٢٢) البيان الإحصائي للهيئات الاقتصادية عن مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

- Akbar, R.A, etal, 2020, The Impact of the Covid-19‘s Economic Recession on Food Security in Indonesia, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science.
- Applanaidu. S. D. & etal, (2014), An Econometric Analysis of Food Security and Related Macroeconomic Variables in Malaysia: A Vector Autoregressive Approach (VAR), International Agribusiness Marketing Conference, Oct. 2013, School of Economics, Finance & Banking, College of Business, University Utara Malaysia, Malaysia.
- Asghar, N, 2018, Impact of Agriculture Credit on Food Production and Food Security in Pakistan, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences 2018, Vol. 12 (3), 851-864.
- Bashir, M,K, and Schilizzi, S, 2012, Measuring food security: Definitional sensitivity and implications, Contributed paper prepared for presentation at the ٥٦th AARES annual conference, Fremantle, Western Australia, February٧-١٠, ٢٠١٢.
- Bozsik, N., Julieth, P., Cubillos, T., Stalbek, B., Laszlo, V., & Magda, R. (2022). Food security management in developing countries: Influence of economic factors ontheir food availability and access. PLOS ONE, 17(7), 1-24. doi: https://doi.org/10.1371/journal.pone.0271696
- Compte, M. V., et. al. (2015). The impact of the 2008 financial crisis on food security and food expenditures in Mexico: a disproportionate effect on the vulnerable. Public Health Nutr. 2015 Nov;18(16):2934-42. doi: ١٠,١٠١٧/S١٣٦٨٩٨٠٠١٤٠٠٢٤٩٣. Epub ٢٠١٤ Nov ٢٧.
- Data, UN COMTRADE Statistics. (٢٠٢١). International Trade Statistics. Available at https://comtrade.un.org/.
- Emad, M., & Adel, S. (2022). Repercussions of the Russian-Ukrainian war on food security in Egypt. Forum for Development and Human Rights (FDHRD). Available at https://www.fdhrd.org/.
- https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/06/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-٥٢٧٨٤٩

- IMF, 2023, request for extended arrangement under the extended fund facility—press release; and staff report, available at:
- Index, F. F. P. (202٢). Global report on food crises. FAO: Rome, Italy. Available at https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-٠٠٠٠١٣٨٩١٣/download/?_ga=٢,٢١٦٦٥٢٨٢١,٢٠١٧٩٩١٤٩٣,١٦٥٥٨٩٦٢١١-٢٠٠٠١٣٠٩١,١٦٥٥٨٩٦٢١١
- Izraelov, M., & Silber, J. (2019). An assessment of the global food security index. Food Security, 11(5), 1135-1152. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-019-00941-y
- Jeanty, P. W. et. al. (2006). Analyzing the Effects of Conflicts on Food Security in Developing Countries: An Instrumental Variable Panel Data Approach. American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Long Beach, California, July 23-26, 2006.
- Laborde, David et. al. (2021). Impacts of COVID-19 on global poverty, food security, and diets: Insights from global model scenario analysis. Agricultural Economics. Volume 52, Issue 3 p. 375-390. https://doi.org/10.1111/agec.12624
- Mandour, D. A. (2021). Covid-19 and Food Security Challenges in the MENA Region. The Economic Research Forum (ERF). Working Paper No. 1506.
- Maricic, M., Bulajic, M., Dobrota, M., & Jeremic, V. (2016). Redesigning the global food security index: A multivariate composite I-distance indicator approach. International Journal of Food and Agricultural Economics, 4(1), 69-86. Retrieved from: https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/82789449/vol4.no1.pp69-libre.pdf?1648459534=&response-content-disposition=inline%3B+filename%3DRedesigning_the_Global_Food_Security_Ind.pdf
- PB .(2020), statistical review.
- Singh, P., V. Kurpad, A., Verma, D., K. Nigam, A., S. Sachdev, H., Pande, A., Toteja, G. S. (2021). Global Hunger Index does not really measure hunger - An Indian perspective. Indian Journal of Medical Research, 154(3), 455-460. Retrieved from https://journals.lww.com/ijmr/fulltext/2021/09000/global_hunger_index_does_not_really_measure_hunger.10.aspx
- Thomas, A., Casubolo, C., D'Hombres, B., Kayitakire, F., & Saisana, M. (2017). The use of the Global Food Security Index to inform the situation in food insecure countries. JRC Science Hub, European Union. Retrieved from https://core.ac.uk/download/pdf/146996521.pdf

- UNDP. (1994). Human Development Report. New York: Oxford University Press. Retrieved from:
https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1994encompletenostatspd
f.pdf
- WFP (World Food Program) and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). (2021). Hunger Hotspots. FAO-WFP Early Warnings on Acute Food Insecurity. March to July 2021 outlook. Available at
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-
٠٠٠٠١٣٦٢٤٣/download/?_ga=2.8208050.1694971401.1648113527-
١٧٩٨٢٩٩٢٢٢,١٦٤٨٠٠٨٥٩١
- Wiesmann, D., Biesalski, H., Grebmer, K., & Bernstein, J. (2015). Methodological Review and Revision of the Global Hunger Index. (J. Braun, M. Denich, S. Gerke, A.-K. Hornidge, & C. Schetter , Eds.) Germany : Center for Development Research, University of Bonn. doi:10.2139/ssrn.2673491
- World Bank. (1986). *World Development Report.* Washington, D.C: Oxford University Press. Retrieved from:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5969/WDR
٪٢٠١٩٨٦٪٢٠-٪٢٠English.pdf?sequence=١
- World Food Program. (2022). Global food crisis: Update on the World's unprecedented needs: situation report. Available at
https://www.wfp.org/publications/global-food-crisis-2022.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

- https://eg.usembassy.gov/g7-ambassadors-on-food-security-g7-stand-to-support-egypt-in-grain-crisis-caused-by-russia/
- https://impact.economist.com/sustainability/ project/food-security-index/
- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P178926/
- https://www.unescwa.org/sites/publiatcaions
- https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/04/10/russian-invasion-to-shrink-ukraine-economy-by-45-percent-this-year
- https://farmpolicynews.illinois.edu/2022/05/prices-of-most-fertilizers-continue-rise-as-wheat-prices-climb-on-supply-concerns/
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/28/us-500-million-project-will-help-to-strengthen-egypt-food-and-nutrition-security/
https://enterprise.press/ar/issues/2022/07/25/%D9%84%D8%A7%D9%81%D
٨٪B١٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨١-%D٩٪٨A%D٩٪٨٢٪D٨٪AF%D٩٪٨٥-
%D8%AA%D8%B7%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-

%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA/

- https://nap.nationalacademies.org/read/13378/chapter/12#92
- https://www.globalhungerindex.org/methodology.html.
- https://walletinvestor.com
- https://walletinvestor.com
- https://www.bankygate.com

الملاحق

ملحق (١)

جدول (م- ١) أهم المنتجات النباتية والحيوانية وفقًا للمجموعات الغذائية ومصادر البيانات

مصدر البيانات	المجموعات الغذائية	المحاصيل
منظمة الأغذية والزراعة	الحبوب	القمح–الذرة –أرز
	نشويات	البطاطا– بطاطس– القلقاس
	بقوليات	عدس جاف (بجبة)– بقوليات أخرى غير مصنّفة في موضع آخر– فاصوليا جافة – الفول الجاف– حمص جاف – لوبيا جافة – الترمس– الفول الأخضر– فاصوليا أخرى خضراء – البازلاء الجافة– البازلاء الخضراء– الفاصوليا الخضراء
	الثوم والبصل	ثوم أخضر– البصل والكراث الجاف
	الخضار	الكرنب–جزر ولفت– القرنبيط والبروكلي– الفلفل الحار الجاف – الفلفل الحار والفلفل الأخضر – الباذنجان– خس – بامية– القرع – سبانخ– طماطم– الخيار– خضراوات أخرى طازجة غير مذكورة في مكان آخر
	الفاكهة	تفاح– المشمش– موز– الشمام والبطيخ الأخرى– بلح – تين– العنب– الليمون– المانجو والجوافة– البرتقال– ثمار ذات نواة أخرى– فواكه استوائية أخرى غير مذكورة في مكان آخر– الخوخ – الكمثري– برقوق –جريب فروت– السفرجل– فراولة– اليوسفي– بطيخ – فواكه حمضيات أخرى غير مذكورة في مكان آخر
	النُقل	المكسرات الأخرى– الجوز
	محاصيل زيتية	الفول السوداني –زيتون
	اللحوم الحمراء	لحم جاموس طازج أو مبرد– لحم الإبل طازج أو مبرد– لحم الماشية بالعظم طازج أو مبرد– لحم ماعز طازج أو مبرد–لحم خنزير بالعظم طازج أو مبرد– لحم غنم طازج أو مبرد
	اللحوم البيضاء	لحم دجاج طازج أو مبرد –لحم البط طازج أو مبرد–لحم اوز طازج او مبرد–لحوم الحمام والطيور الأخرى غير المصنفة في موضع آخر طازجة أو مبردة أو مجمدة–لحوم الأرانب والأرانب البرية طازجة أو مبردة–لحم الديك الرومي طازج أو مبرد
	الألبان	حليب الجاموس الخام–حليب الماشية الخام–حليب الماعز الخام– حليب الغنم الخام
	بيض	بيض
المصادر المحلية	الأسماك	الأسماك
	المُحليات	سكر القصب– سكر البنجر– عسل النحل– العسل الأسود
	زيوت نباتية	زيت فول الصويا– زيت بذرة القطن– زيت عباد الشمس– زيت الذرة– زيوت أخرى– زيوت مجمدة

Abstract

The current study aims to estimate the expected effects of the repercussions of the Russian-Ukrainian war on Egyptian food security in the light of a number of expected scenarios for the war, and the risks that may befall it. In order to achieve this goal, the study sought to explain the Egyptian economic performance and its impact on the agricultural sector, and to monitor and analyze the reality and development of food security in Egypt, in addition to reviewing the current effects of the repercussions of the Russian-Ukrainian war on both global and Egyptian food security.

The hypothesis of the study was that the Russian-Ukrainian war would deepen the vulnerability of food security in Egypt.

In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach and the quantitative approach were relied upon, which are based on a quantitative measurement model for the determinants of food security in Egypt, which is the "**Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)"**. In light of the results revealed by the study, the most important of which is the fragility of the food and agricultural system in Egypt, and that the Russian-Ukrainian war had negative effects on Egyptian food security, and the expectation that these effects will worsen in the future according to the duration of the war, the study put forward a proposal for a set of possible action mechanisms to enhance the Egyptian food security, the most important of which are:

- Mechanisms of hedging against the shortage of international supplies of basic food commodities, by continuing to diversify sources of supply, expanding the conclusion of future contracts, developing storage capacities, and re-dealing with the system of equivalent deals with Russia.

- Mechanisms for increasing local production of agricultural and food commodities, through horizontal and vertical expansion of strategic crops, providing facilities and incentives to farmers, supporting agricultural investment outside Egyptian borders, expanding projects to improve livestock, and seeking to enhance agricultural integration between Egypt and the Arab countries. In addition, there is a need to take productive, marketing, legislative, logistical and organizational measures that would reduce the challenges facing the agricultural sector, and thus the food security targets.

- Mechanisms to contain inflation and its social repercussions, by expanding the spread of contract farming and quickly launching and maintaining dealing with collection documents for strategic food commodities.

- Mechanisms to rationalize consumption of wheat, by producing a loaf of bread with a mixture of wheat flour and other flour substitutes, such as barley and rice; working to reduce the loss of wheat and flour; raising the percentage of flour extraction from wheat; in addition to working to continue media awareness campaigns on the importance of rationalizing consumption, adjusting consumption patterns, while working to improve targeting efficiency of the bread subsidy system.

Keywords: Egyptian economic performance - self-sufficiency in agricultural crops - food security - repercussions of the Russian-Ukrainian war.

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور	.....
٢				
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨		
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨		
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨		
٦	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨		
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو ١٩٧٩		
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. مزى ذكي	.....
١٠	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. على نصار	.....
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد	.....
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وأخرون
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون

١٤	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
١٦	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. رمزي ذكي	.....
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو ١٩٨١	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وأخرون
٢٠	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وأخرون
٢١	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
٢٣	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر ١٩٨٥	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون

٢٨	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
٣١	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس	.....
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم	.....
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر ١٩٨٦	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦		.....
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس ١٩٨٨	د. هدى محمد صالح	.....
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وأخرون
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على	مارس ١٩٨٨	د. احمد حسن ابراهيم	.....

	المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي ١٩٨٥/٨٠			
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
٤١	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د. على ابراهيم عرابي	.....
٤٢	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد سمير مصطفى	.....
٤٣	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر ١٩٨٨	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وأخرون
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على	.....
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د. سيد حسين احمد	.....
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير ١٩٨٩	د. احمد حسن ابراهيم	.....
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
٤٨	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير ١٩٩٠	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
٥٠	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د. احمد برانية	.....
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون

٥٣	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر ١٩٩٠	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
٥٤	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
٥٥	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وأخرون
٥٧	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر ١٩٩٠	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر ١٩٩٠	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د. مجدي محمد خليفه	.....
٦٢	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
٦٣	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل ١٩٩١	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال

٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
٦٦	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
٦٦	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر ١٩٩١	د. سعد حافظ	د. على نصار
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
٦٩	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د. راجيه عابدين خير الله	.....
٧٠	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصري	يناير ١٩٩٢	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وأخرون
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو ١٩٩٢	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
٧٣	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو ١٩٩٢	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د. فتحى الحسيني خليل	.....
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون

٧٦	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر ١٩٩٢	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
٧٧	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
٧٩	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو ١٩٩٣	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
٨٠	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو ١٩٩٣	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو ١٩٩٣	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وأخرون
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر ١٩٩٣	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام	
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ في مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د. وفاء احمد عبد الله	.....

٨٨	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
٩٠	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د. عبد القادر دياب	.....
٩٢	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر ١٩٩٤	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير ١٩٩٥	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
٩٥	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل ١٩٩٥	د. محمود عبد الحى صلاح	.....
٩٦	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية ١٩٩٥	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوي وأخرون

٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير ١٩٩٦	د. سعد طه علام	د. محمود مـرعى، د. منى الدسوقي
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦		
١٠٢	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٠٤	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
١٠٧	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
١٠٨	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس ١٩٩٧	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
١٠٩	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس ١٩٩٧	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
١١٠	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون

١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
١١٣	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
١١٧	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر ١٩٩٨	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٢١	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د. ايمان احمد الشربيني	.....
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وأخرون
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر١٩٩٨	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون

١٢٥	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وأخرون
١٢٧	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر ١٩٩٩	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير ٢٠٠٠	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٣١	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل–د. زينات محمد طبالة وأخرون
١٣٢	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
١٣٤	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو ٢٠٠٠	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
١٣٥	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
١٣٨	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير ٢٠٠١	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة،

				د. عزة الفندري وأخرون
١٣٩	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
١٤٠	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير ٢٠٠١	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
١٤٦	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي

١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين	.....
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو ٢٠٠٢	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو ٢٠٠٢	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
١٥٧	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو ٢٠٠٢	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٥٩	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني،

				د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو ٢٠٠٣	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو ٢٠٠٣	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وأخرون
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون

١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وأخرون
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو ٢٠٠٤	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	.....

	الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"			
١٨٦	**الملكية الفكرية والتنمية في مصر**	**أغسطس٢٠٠٥**	**د. لطف الله امام صالح**	.....
١٨٧	**تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. عبد الحميد سامى القصاص**	**د. ماجدة إبراهيم سيد** **د. زينات طبالة وأخرون**
١٨٨	**الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. علا سليمان الحكيم**	**د. السيد محمد الكيلاني** **د. فريد أحمد عبد العال وأخرون**
١٨٩	**المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)**	**يونيه ٢٠٠٦**	**د. محمود عبد الحى**	**د. زينات طبالة** **د. سمير رمضان وأخرون**
١٩٠	**بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)**	**يونيه ٢٠٠٦**	**د. فاديه محمد عبد السلام**	**د. اجلال راتب العقيلي** **د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون**
١٩١	**مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. هدى صالح النمر**	**د. عبد القادر دياب** **د. سيد حسين وآخرون**
١٩٢	**اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. نفيسة ابو السعود**	**د. أحمد حسام الدين نجاتي** **د. عزة يحيي وأخرون**
١٩٣	**نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. نفيسة ابو السعود**	**د. أحمد حسام الدين نجاتي،** **د. زينب محمد نبيل**
١٩٤	**تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. محرم الحداد**	**د. حسام مندور** **د. حنان رجائي وأخرون**
١٩٥	**السوق المصرية للغزل**	**يونية ٢٠٠٦**	**د. عبد القادر دياب**	**د. عبد القادر حمزة** **د. محمد الكفراوي وأخرون**
١٩٦	**المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د. سلوى مرسي محمد فهمي**	**د. سمير مصطفي** **د. فادية عبد السلام وأخرون**
١٩٧	**استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د. محمد محمد الكفراوي**	**د. عبد القادر حمزة** **د. أماني عمر وأخرون**

١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وأخرون
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وأخرون
٢٠١	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وأخرون
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وأخرون
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وأخرون
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وأخرون

٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وأخرون
٢١١	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وأخرون
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وأخرون
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وأخرون
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وأخرون
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير ٢٠١٠	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وأخرون
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وأخرون
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يوليه ٢٠١٠	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة

				د. إيمان الشربيني وأخرون
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وأخرون
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــــالة وأخرون
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وأخرون
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وأخرون
٢٢٩	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس ٢٠١١	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وأخرون
٢٣٣	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وأخرون
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح

٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وأخرون
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
٢٣٩	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وأخرون
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤١	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله	
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وأخرون
٢٤٣	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٤٥	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون

٢٤٧	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وأخرون
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر ٢٠١٣	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وأخرون
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وأخرون
٢٥٧	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر	مايو ٢٠١٥	د. ايمان احمد الشربيني	

	"دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"			
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٦٣	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٢٦٦	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو ٢٠١٦	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وأخرون
٢٦٧	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وأخرون

٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو ٢٠١٦	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
٢٧٠	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس٢٠١٦	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
٢٧٣	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وأخرون
٢٧٥	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر٢٠١٦	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وأخرون
٢٧٦	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو٢٠١٧	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وأخرون
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو٢٠١٧	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وأخرون
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس٢٠١٧	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وأخرون

٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر ٢٠١٧	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر ٢٠١٧	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وأخرون
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر ٢٠١٧	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وأخرون
٢٨٥	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر ٢٠١٧	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وأخرون
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر ٢٠١٧	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو ٢٠١٨	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو ٢٠١٨	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وأخرون
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو ٢٠١٨	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو ٢٠١٨	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
٢٩٢	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٢٩٣	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

٢٩٤	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري ١٨-٣٥ سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس٢٠١٨	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٩٥	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر٢٠١٨	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
٢٩٦	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر٢٠١٨	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
٢٩٧	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام ٢٠٠٣مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر٢٠١٨	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وأخرون
٢٩٨	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر ٢٠١٨	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
٢٩٩	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر ٢٠١٨	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وأخرون
٣٠٠	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر ٢٠١٨	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى د. محمد حسن توفيق وأخرون
٣٠١	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير٢٠١٩	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وأخرون
٣٠٢	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو ٢٠١٩	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
٣٠٣	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو ٢٠١٩	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
٣٠٤	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو ٢٠١٩	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٣٠٥	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس٢٠١٩	د. محرم الحداد	
٣٠٦	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس٢٠١٩	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون

٣٠٧	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ – حالة مصر	أغسطس٢٠١٩	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وأخرون
٣٠٨	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر ٢٠١٩	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
٣٠٩	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال ٢٠٠٦-٢٠١٧	سبتمبر ٢٠١٩	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
٣١٠	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر ٢٠١٩	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وأخرون
٣١١	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس ٢٠٢٠	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمـد الفرا وأخرون
٣١٢	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠	مارس ٢٠٢٠	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
٣١٣	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقى عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى واخرون
٣١٤	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون
٣١٥	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د امانى الريس واخرون
٣١٦	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو ٢٠٢٠	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون
٣١٧	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو ٢٠٢٠	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازى الجزار واخرون
٣١٨	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو ٢٠٢٠	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام واخرون

٣١٩	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو ٢٠٢٠	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع واخرون
٣٢٠	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو ٢٠٢٠	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى واخرون
٣٢١	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس ٢٠٢٠	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد واخرون
٣٢٢	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون
٣٢٣	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازى الجزار د. عبد السلام محمد واخرون
٣٢٤	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى واخرون
٣٢٥	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
٣٢٦	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبرانى ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أمانى الريس واخرون
٣٢٧	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد واخرون
٣٢٨	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد واخرون
٣٢٩	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى واخرون
٣٣٠	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا واخرون
٣٣١	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد واخرون

٣٣٢	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
٣٣٣	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو ٢٠٢٢	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال واخرون
٣٣٤	التوجه التصديرى للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد واخرون
٣٣٥	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو ٢٠٢٢	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحى د. سحر عبود واخرون
٣٣٦	الإنفاق الصحى في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
٣٣٧	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
٣٣٨	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازى الجزار واخرون
٣٣٩	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. حنان رجائى	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين واخرون
٣٤٠	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى واخرون
٣٤١	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم واخرون
٣٤٢	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أمانى الريس واخرون
٣٤٣	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	يونيو ٢٠٢٣	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وأخرون
٣٤٤	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو ٢٠٢٣	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Anticipating the expected effects of the Russian-Ukrainian war's repercussions on Egyptian food security

No. (344) – July 2023